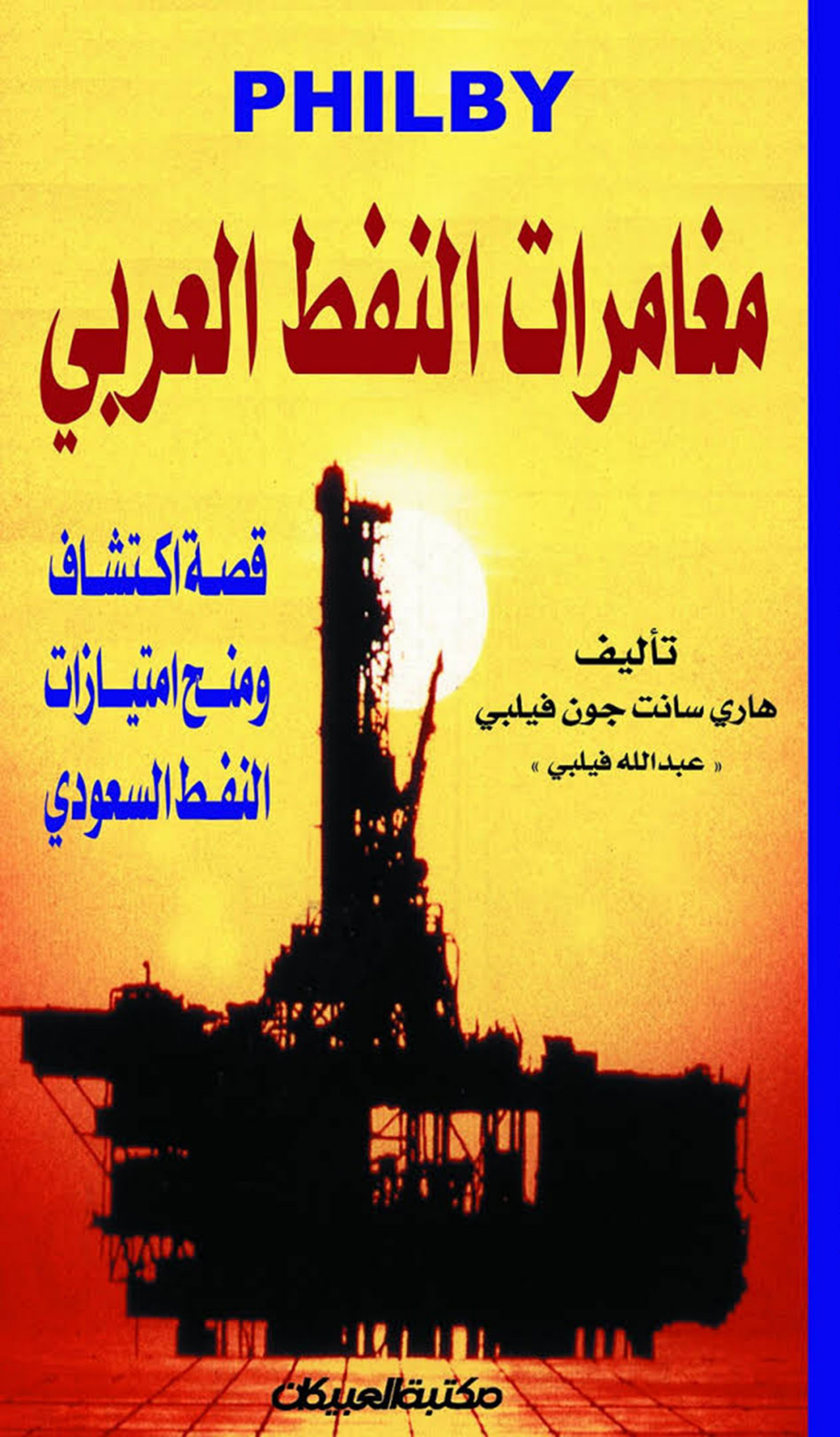


ARABIAN OIL VENTURES

مغامرات النفط العربي

ARABIAN OIL VENTURES

تأليف
هاري سانت جون فيلبي

ترجمة وتحرير
د. عوض البادي

مكتبة العبيكان

ح مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

فيلبي، هاري سانت جون

مغامرات النفط العربي / ترجمة عوض البادي .- الرياض

٢٥١ص، ١٧X٢٤سم

ردمك: ٨-٧٥٢-٢٠-٩٩٦٠

١- البترول - بحث وتنقيب ٢- البترول - اتفاقيات - السعودية

أ- البادي، عوض (مترجم) ب- العنوان

ديوي ٢٧٢٨٢، ٣٣٨   ٢٧٨٥ / ٢١

ردمك: ٨-٧٥٢-٢٠-٩٩٦٠   رقم الإيداع: ٢٧٨٥ / ٢١

الطبعة الأولى

١٤٢١هـ / ٢٠٠١م

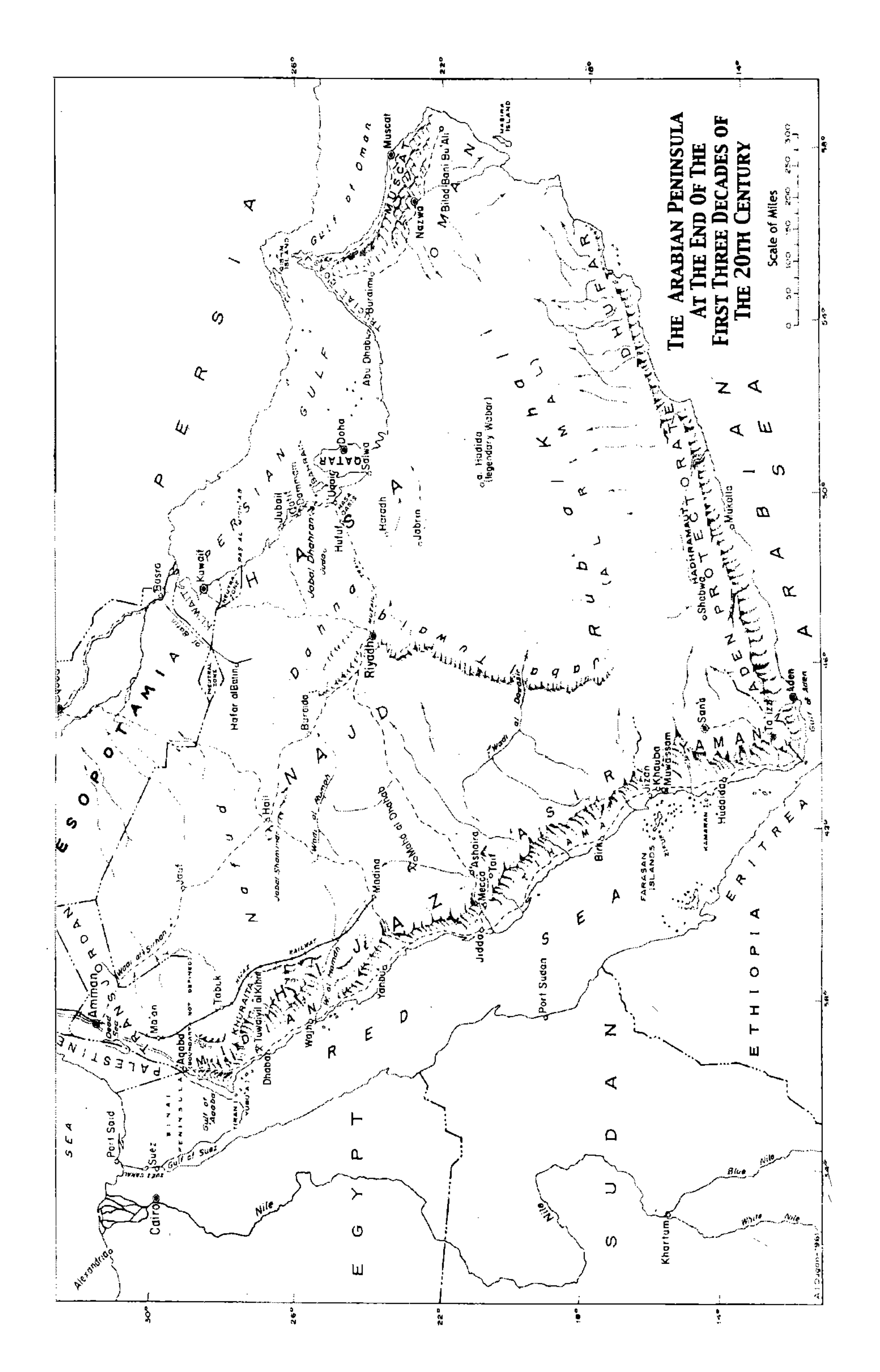
الناشر

مكتبة العبيكان

الرياض - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع العروبة.

ص.ب: ٦٢٨٠٧ الرياض ١١٥٩٥

هاتف: ٤٦٥٤٤٢٤، فاكس: ٤٦٥٠١٢٩



الجزيرة العربية عند نهاية العقود الثلاثة من القرن العشرين

تقديم

ولد هاري سانت جون فيلبي في مزرعة شاي في سيلان في الثالث من شهر أبريل من عام ١٨٨٥م وتوفي في بيروت في الثلاثين من شهر سبتمبر من عام١٩٦٠م . لقد شكلت الخمسة والسبعين عاماً التي تخللت هذين التاريخين واحدة من أبرز السير في الشرق الأوسط .

زار فيلبي لأول مرة المملكة العربية السعودية عام ١٩١٧م خلال الحرب العالمية الأولى في بعثة دبلوماسية مع (السير بيرسي كوكس) مندوب الإدارة المدنية البريطاني في العراق، لمقابلة عبدالعزيز بن سعود، حاكم نجد والأحساء في حينه . وخلال هذه الزيارة وجد فيلبي أن بإمكانه ممارسة مقدرته الاستكشافية، فجمع كثيراً من المواد التي نشرها في آخر الأمر في كتاب " *قلب الجزيرة العربية* " في عام ١٩٢٣م وكتاب "*جزيرة العرب الوهابية*" في عام ١٩٢٨م . إن شعوره تجاه الجزيرة العربية واحترامه الكبير لعبدالعزيز كان إلى حدّ جعله يعود ويتخذ من الجزيرة العربية موطناً له منذ عام ١٩٢٧م وحتى وفاته . عبر فيلبي المملكة العربية السعودية من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، وكان خلال السنوات التي مكث فيها في المملكة قد تعلَّم عادات العرب ودينهم وفلسفتهم من الملك إلى البدوي . وكان قد تعلَّم بسرعة كيف يحب المملكة العربية السعودية .

لقد كان فيلبي، ذا طاقة لا حدود لها ومقدرة قوية على الملاحظة، قادراً على مشاهدة ومعرفة هذا القطر إلى الدرجة التي لا أحد من الغربيين قد وصل إليها . ونظراً لرغبته في تعريف العالم بالجزيرة العربية، فقد تابع رحلاته وملاحظاته بكتابة عدد من الكتب، وكانت غالبية كتبه جغرافية، وتاريخية، وسيرة ذاتية وسكانية .

بعد سنوات عديدة من إنجاز فيلبي لكتبه استخدم الجيولوجيون التابعون لشركة أرامكو في بحثهم عن النفط هذه الكتب المبكرة لفيلبي بشكل يومي، وكذلك وصفه لعبوره صحراء الربع الخالي (انظر كتابه: *الربع الخالي*، ١٩٣٣م). ولم يتوقف المختصون الفنيون الأمريكيون للحظة من الاندهاش من طاقته التي لا حد لها، ودقة قدراته على الملاحظة التي كشفت عنها هذه الأعمال. لقد صمدت خرائطه التي رسمها عند الاستعمال، وبالرغم من التفاصيل التي عدلت مع الوقت، فإن المعلومات الأساسية التي جمعها نقلت مع قليل من التغيير على أحدث الخرائط التي رسمت من خلال التصوير الجوي.

لقد كان فيلبي مولعاً بقوله: إن الطريقة المثلى لرؤية بلد ما هي السير على الأقدام أو على ظهر جمل، وكانت هذه هي الطريقة التي استخدمها في جميع رحلاته المبكرة. إن معظم الذين جاءوا من بعده لم يكن لديهم الصبر ولا المثابرة للاستمرار من خلال هذه الطريقة البطيئة. كما أن فيلبي يحب أن يقول: إن مشكلة الصور الجوية هي أنها لا تحمل ملصقات تبيِّن الأسماء العربية للمعالم الطبوغرافية. في المقابل، فإن الخرائط والرسومات للمناطق التي زارها تحتوي على غزارة في الأسماء التي تشكل واحدة من أهم الإسهامات التي قدمها للمنقبين ودارسي الجغرافيا.

إن بعض مخطوطات كتب فيلبي بقيت تبحث عن ناشر لها لسنوات، واحدة من هذه المخطوطات كانت عمله الرائد عن جنوب غرب المملكة العربية السعودية، والذي نشرته دار نشر جامعة كورنيل تحت عنوان "النجود العربية Arabian Highland " لحساب معهد الشرق الأوسط في عام

١٩٥٢م . ورغم حقيقة أن حجم هذا الكتاب كان وحده كفيل بأن يخيف عدداً من الناشرين، إلا أنه جذب الاهتمام بشكل واسع؛ مما جعله من الكتب النادرة اليوم . إن نشر هذا الكتاب الذي بين أيدينا الآن هو آخر حدث خلال حياة فيلبي في علاقته الودية مع معهد الشرق الأوسط، عبر السنين كما هو الحال في علاقته مع أرامكو .

إن هذا الكتاب يختلف بعض الشيء في طبيعته عن أعمال فيلبي الأخرى . إنها رواية فيلبي لثلاثة فصول من قصة النفط في المملكة العربية السعودية : الفصلين الأولين عن الجهود المهدرة لتحديد مكان النفط، والثالث عن مفاوضات ١٩٣٣م، والتي أدى فيها فيلبي دوراً بارزاً، حيث قادت في نهاية المطاف إلى اكتشاف نفط المملكة العربية السعودية . هذا الاكتشاف - من الطبيعي - كان له الأثر العميق في التاريخ الحديث للمملكة العربية السعودية كما أسهم في زيادة الاهتمام الخارجي بذلك القطر .

يذكر فيلبي، أن وصول لويد هاملتون وكارل س . توتشل، بصفتهم ممثلين لشركة (ستاندرد أويل كومبني أوف كاليفورنيا) إلى مدينة جدة (السعودية) في الخامس عشر من شهر فبراير من عام ١٩٣٣م، كان بغرض مفاوضة حكومة المملكة العربية السعودية للحصول على اتفاقية امتياز النفط، حيث إن اكتشاف النفط بكميات تجارية في عام ١٩٣٢م، بواسطة شركة فرعية تابعة لشركة (ستاندرد أوف كاليفورنيا) في جزيرة البحرين في الخليج، التي تبعد عشرين ميلاً عن الشاطئ الشرقي للمملكة العربية السعودية، كان هو الحدث الذي قاد لهذه الزيارة الخاصة .

ومهما يكن من أمر، ولأجل التاريخ، ربما يجب أن أشير إلى أن اهتمام شركة (ستاندرد أوف كاليفورنيا) بالمملكة العربية السعودية كان قبل اكتشاف النفط في البحرين بوقت طويل، ففي ربيع عام ١٩٣٠م أرسلت الشركة مندوبين اثنين إلى البحرين لدراسة إمكاناتها النفطية وكتابة تقرير عنها، ولقد كنت شخصياً واحداً منهما. منذ اليوم الأول الذي وطئت فيه أقدامنا أرض البحرين كانت لدينا الرغبة القوية لفحص جيولوجية الأرض في البر الرئيسي في المملكة العربية السعودية، ليس فقط لتأثير ذلك على ما يمكن توقعه تحت سطح أرض البحرين ولكن أيضاً لما كان يعتقد بإمكانات وجود النفط في المنطقة الكبيرة والواسعة في البر الرئيسي. لقد طلبت الشركة من (الميجور فرانك هولمز) ـ الذي تعاملت معه الشركة في عملية تقديمها إلى البحرين، والذي يحتل مكاناً بارزاً في هذا الكتاب ـ تنظيم زيارة إلى المملكة العربية السعودية، ولكن لم يتم شيء بهذه الطريقة. بعد اكتشاف النفط في البحرين في الشهر السادس من عام ١٩٣٢م قطعت الشركة علاقاتها مع الميجور هولمز واتصلت بحكومة المملكة العربية السعودية من خلال فيلبي، حيث كانت هناك نتائج ناجحة معروضة في هذا الكتاب.

وقد استطاع هاملتون و كارل توتشل في التوصل إلى اتفاقية مع الحكومة السعودية بعد مفاوضات ناجحة وبمساعدة كبيرة من فيلبي -كما سيعرف القارئ-. وقد وقِّعت هذه الاتفاقية في التاسع والعشرين من شهر مايو من عام ١٩٣٣م. وبناء على هذه الاتفاقية تأسست شركة (كاليفورنيا أرابين ستاندرد أويل كومبني) كشركة فرعية للشركة الأم (ستاندرد أويل كومبني أوف كاليفورنيا) - انضم إليها لاحقاً شركة (تكساكو) و شركة (ستاندرد أويل كومبني) (نيوجيرسي)

وشـركة (سـوكوني موبـيل أويـل كومبـني) - التي طورت واسـتمرت في تطوير الاحتياطيـات البترولـيـة الهائلة في المملكة العربيـة السـعودية. وفي عـام ١٩٤٤م تم تغيير اسـم الشـركة مـن (كاليفورنيـا أرابين سـتاندرد أويـل كومبني) إلى (أرابين أمريكان أويل كومبني - الشـركة العربيـة الأمريكيـة للزيت)، والمعروفة الآن باسم أرامكو[١].

إن رواية فيلبي كما وضعهـا، تنتـهي مع وصـول أول الجيولوجيـين إلى السـعودية، بعد عدة شهور من توقيع الاتفاقية. لقد لفتت نظرنا- ونحن في البحرين - السـمة الطبوغرافية لقبَّة الدمام، التي استُكشـفت ورُسـمت لها خريطة بالوقت نفسه. لقد تم حفر أول بئر في شهر أبريل ١٩٣٥م حيث وجد بعض النفط ومن العمق نفسه الذي كان منتجاً في البحرين وعلى عمق ٣٢٠٠ قدم تقريباً ولكن بكميات غير مشجعة.

بعد حفر عدة آبار في هذه المنطقة اتخذ قرار بالحفر إلى عمق أكثر. وفي الخامس من شـهر مـارس ١٩٣٨م وجد النفط بكميـات كبيرة في المنطقة المسماة (النطاق العربي) وعلى عمق ٤٧٠٠ قدم. لقد كُشـف الغطاء! و بدأ إرسال شـحنات منه إلى المصفاة في البحرين بعد سـتة شـهور. وقد مدد أنبوب نفطي إلى رأس تنورة وشـحنت أول حـامـلة نفط في شهر مايو، ١٩٣٩م. لقد كان الملك عبدالعزيز بنفـسه موجوداً في الحفـل، وفتـح بفرح الصمام إلى أنبوب شحن الناقلة.

استمرت الأعمال الجيولوجية و تم تحديد مواقع مناطق أخرى مشابهة. لقد اكُتـشف حـقل (أبو حدرية) وكذلك حـقل أكبر هو حـقل (بقيق) في عام١٩٤٠م. لقد ارتفع الإنـتاج مـن ١٣٥٧ برميـلاً يومـيّاً عام ١٩٣٨م إلى ١٣,٨٦٦ برميلاً يوميّاً عام. ١٩٤٠م. بعد ذلك جاءت الحرب العالمية الثانية مما

(١) تملكت حكومة المملكة العربية السعودية كامل حصص شركة أرامكو في سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م وفي عام ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م تم تأسيس شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) ولا تزال الشركة تؤدي مهامها بهذا المسمى.

تـــسبب في تقليص عمليات الإنتاج. ولكن تم تشـــييد مصفاة للنفط ذات قدرة٥٠,٠٠٠ برمـــيل في الـــيوم في رأس تنورة خلال المراحل الأخيرة من الحرب وبدأت العمل في شهر سبتمبر ١٩٤٥م.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ازدهرت وانتشرت عمليات الكشف والتطوير، فقد تم اكتشاف عشرة حقول منفصلة عن بعضها بعضاً منها: حقل الغوار العملاق وطوله يقارب١٥٠ ميلاً، كذلك حقل السفانية، أضخم حقل بحري في العـــالم. كـان مســتوى الإنتاج يتم بمعدل ٥٨,٣٨٦ برميلاً يومياً خلال ســنة انتهاء الحرب ١٩٤٥م، ثم وصلـت إلى٥٤٦,٠٠٠ برميلاً يومياً عام١٩٥٠م وقد وصـلت إلى١,٢٤٧,١٤٠ برميلاً يومياً عام ١٩٦٠م. لقد تم إنتاج أكثـر من أربعة بلايين برميل من الحقول البترولية السعودية حتى الآن، والاحتـياط النفطي المؤكد أكبر مـن احتيــاطي جميع نفط الولايات المتحدة الأمريكية. أما مصفـــاة النفـط فقد تم توسيعها عدة مرات، وكذلك مدّ أنبوب تحت البحر إلى البحرين، كما مدّ خط أنابيب التابلاين إلى مدينة صيدا على البحر الأبيض المتوسط وبطاقة٤٧٠,٠٠٠ برميل يومياً.

لقد كانت عملية تطوير المصادر النفطية للمملكة العربية السعودية مغامرة مرضية وناجحة للحكومة الســعودية وللشركة. إن الحكومة توظف الآن نسبة عالية من الدخل لجميع أنواع التطوير في المدارس، والمســتشفيات، والطرق، والســكك الحديدية، والزراعة، ومشاريع أخرى لا تحصى. والشركة وظفت ما يقارب من١١٠٠٠ مواطن ســـعودي عند نهاية عام١٩٦٠م، كما أوجدت وحافظت على برنامج مكثف لتدريب السعوديين في الداخل والخارج مما أدى إلى وجود أعداد كبيرة تحتل مواقع المسؤولية في شركة أرامكو. بالإضافة إلى

ذلك فعدد من هؤلاء الذين تلقوا تدريباتهم يشغلون الآن مسؤوليات كبيرة في قطاعات الصناعة الأخرى في المملكة العربية السعودية، لقد تم تنفيذ نظام صحي قائم ومستمر لعدة سنين ونتائجه يمكن مشاهدتها في جميع الجهات.

فوائد أخرى كثيرة ومتعددة يصعب الإشارة إليها كانت بسبب الاتفاقية التي ساعد فيلبي ببراعة في جعلها حقيقة قائمة. إن الدور الذي أداه فيلبي في هذه الاتفاقية ساعد ويساعد بلده وشعبه الذي اختاره، لقد خدم فيلبي صديقه وسيده الملك عبدالعزيز، والبلد الذي يحمل اسم عائلته، والشركة أيضاً. فأمانته وصراحته وتوازنه جعلته قادراً على أن يكون وسيطاً بين الطرفين دون أن يشعر أحد منهما بأنه يفضل أحدهما على الآخر. حقّاً لقد كان أداؤه رائعاً.

لقد كان لي شرف مقابلة فيلبي لأول مرة عام ١٩٣٧ في منزله بمدينة جدة، فقد كان جامعاً للذكاء والجاذبية الشخصية، ولكن ولأسباب حقيقية خرجت من مقابلتنا الأولى ومن المقابلات اللاحقة معه باحترام كبير لهذا الرجل وإنجازاته، فاستقامته و ولاؤه المطلق للأهداف التي وضعها لنفسه في حياته تركت في نفسي أثراً عميقاً. وأن المملكة العربية السعودية أفضل حالاً لكون فيلبي جزءاً من تاريخها.

ف.أ. ديفز

رئيس مجلس الإدارة السابق

شركة أرامكو

لافيات، كاليفورنيا

١ مارس ١٩٦١م



الجزء الأول

جهود ضائعة



أدت الحرب العالمية الأولى إلى التركيز على أهمية النفط في العصر الجديد لوسائل المواصلات الآلية، وكثفت البحث عن المخزونات النفطية في الشرق الأوسط، لكنه وعند بداية القرن كانت شركة دارسي للتنقيب[*] (D'Arcy Exploration Company) قد باشرت بالفعل مهمتها الطويلة والمميزة لاستكشاف واستغلال النفط في حقول النفط الفارسية. وبنهاية الحرب العالمية الأولى، التي كانت الحكومة البريطانية خلالها قد حصلت على جزء كبير من أسهمها، تمكنت الشركة من إحراز ربح صاف مقداره ٣١٣, ٣٧٨, ٢ جنيهاً إسترلينياً، بعد دفع ريع للحكومة الفارسية مقداره ٤٧٩, ٣٢٢ جنيهاً إسترلينياً عن العام ١٩١٩/ ١٩٢٠م. وبحلول عام ١٩٢٥- ١٩٢٦م ارتفعت هذه الأرقام بالتالي إلى ٢٣٢, ٣٨٣, ٤ جنيهاً إسترلينياً للشركة و ٣٥٦, ٧٣٤ جنيهاً إسترلينياً للحكومة، على أساس إنتاج كلي لـ ١٥٧, ٥٥٦, ٤ طناً من النفط. وتجدر الإشارة بشكل عابر إلى أنه في العام ١٩٥٠م، وهي آخر سنة لشركة النفط "الأنجلو - إيرانية (.Anglo-Iranian Oil company)" التي كان اسمها سابقاً شركة النفط الأنجلو - فارسية[**] (.Anglo-Persian Oil Company) قد بلغ إجمالي الإنتاج النفطي قدراً ضخماً وهائلاً يقارب ٣٢ مليون طن[1]. وفي يونيو عام ١٩٥٧م وبموجب ترتيبات بين شركة النفط الوطنية الإيرانية واتحاد لشركات عالمية (يشمل الشركة الأنجلو - إيرانية للنفط) أعلن أن الإنتاج كان بمعدل ٣٥ مليون طن سنوياً[2].

(*) شركة خاصة أسسها رجل الأعمال الإنجليزي الثري وليم دارسي مع مجموعة من الأشخاص بغرض استثمار البترول في الأراضي القريبة من الأراضي الفاصلة بين بلاد فارس والعراق، وحصلت على أول امتياز لها في ٢٨ مايو ١٩٠١م.

(**) تأسست هذه الشركة في عام ١٩٠٩ كشركة جديدة تضم شركة دارسي وشركة بورما للبترول، وفي مرحلة لاحقة امتلكت الحكومة البريطانية نصف أسهم الشركة وكان ذلك عام ١٩١٤م.

(1) Steven Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford University press,1954),p.150.

(2) *L'Orient* of Beirut,December 2,1957.

لكن هذا التطور وغيره من التطورات في منطقة الخليج كان موجوداً منذ أربعين عاماً، أي عند نهاية الحرب العالمية الأولى نفسها، و لسبب غير واضح، و من المحتمل أنه السياسة المتحفظة لشركة النفط الأنجلو- فارسية وقصر الاهتمام في منطقة الخليج على الأماكن التي يخمن أنها مناطق نفطية، ولم يكن ذلك بالتطور الجديد إذ اتجه اهتمام المنقّبين فيما يبدو إلى التركيز على الجانب الآخر من الجزيرة العربية، حيث الوجود المحتمل للنفط والاقتناع الكامن منذ أمد بعيد بوجود المعادن النفيسة (كالذهب مثلاً) مما شجع البحث عن امتيازات التنقيب. ففيما مضى ومنذ العام ١٨٧٧م والعام ١٨٧٨م كان الخديوي إسماعيل حاكم مصر قد وظّف السير ريتشارد بيرتون(*) لكي يفحص ويقدم تقريراً عن احتمالات وجود المعادن في أرض مدين(**)، التي كانت

(*) ريتشارد بيرتون رحالة بريطاني ويُعدّ من أشهر الرحالة العالميين خلال القرن التاسع عشر، اشتهر كعالم ومكتشف (مكتشف بحيرة تنجانيقا في وسط أفريقيا) ومستشرق. وهو من مواليد إنجلترا عام ١٨٢١م، برع في تعلم اللغات الأجنبية واللهجات المحلية للشعوب حتى بلغت أربعين لغة ولهجة. بدأ حياته كضابط في الجيش البريطاني في الهند ثم ترك الخدمة وبدأ رحلاته في كثير من البلاد في آسيا وافريقيا والأمريكتين كتب بيرتون عن جميع المناطق التي زارها وعن مكتشفاته ٤٠ كتاباً، وترجم العديد من الكتب إلى اللغة الإنجليزية بلغت ٣٠ كتاباً من أشهرها كتاب ألف ليلة وليلة. كما كتب الكثير من الدراسات والمقالات. رحل بيرتون في بعض مناطق الجزيرة العربية وزار مكة والمدينة وكتب كتاب (حج إلى المدينة ومكة - ١٨٥٥م-١٨٥٦م) وصف فيه رحلته إلى الحجاز. كما زار أرض مدين في شمال الحجاز وكتب كتابين عن (مناجم الذهب في مدين) التحق بيرتون بعد سنوات من الترحال في السلك الدبلوماسي وعمل قنصلاً لبلاده في البرازيل وسوريا والنمسا والمجر، وتوفي عام ١٨٩٠م. انظر حوله: الموسوعة البريطانية.

(**) أرض مدين هي أرض مملكة مدين المعروفة في التاريخ القديم، وقد ذكرت في التوراة والإنجيل والقرآن وهي المنطقة الواقعة إلى الشرق والجنوب الشرقي من مكان بلدة العقبة الحالية (الأردن) المعروفة قديماً باسم إيلات وتمتد جنوباً حتى ديدان (العلا) في شمال الحجاز، وواحة البدع القائمة اليوم في شمال الحجاز هي الاسم الحديث لمدينة مدين القديمة.
وحول تاريخ وجغرافية مدين القديمة انظر:
الويس موسل، **شمال الحجاز**، تعريب عبدالمحسن الحسيني. الإسكندرية: مطابع رمسيس، ١٩٥٢م.

تحت الحكم المصري آنذاك؛ حيث أطلقت توصيته المتحمسة للشروع الفوري بالتنقيب والاستغلال الشامل العنان لسيل من التخمينات. لكن خلع الخديوي إسماعيل في عام ١٨٧٩م واستعادة الحكومة العثمانية السيطرة على المنطقة، قد وضع حداً لأية مبادرة مصرية محتملة في هذا السياق. ولم تتخذ أية خطوة في هذا الشأن إلا بعد ست سنوات لاحقة (في العام ١٨٨٥م). عندما "زار المدير الإداري أرض مدين، وبعد ذلك زارها مع السير ريتشارد بيرتون. لم يحدث شيءٌ حتى العام ١٨٩٦م عندما اقترح الأدميرال السير إيدموند كومريل استئناف العمل، ولما كانت الأوضاع السياسية غير مستقرة فقد صرف النظر عن الاقتراح. وفي عام ١٩٠٥م استطاع المدير الإداري أن يقدم موضوع المشروع للسلطان بمقابل مالي ضخم، ومن ثم تكوّنت الشركة الحالية"[٣].

كانت الشركة المعنية هي شركة «إكس. واي للتنقيب والتطوير المحدودة (X.Y.Prospecting and Developing Syndicate.)» ومقرها (١٥ إينجل كورت، شارع ثروغمورتون، لندن)، وتكونت بهدف الدخول «في اتفاقية شراكة مع حكومة الإمبراطورية العثمانية لتنمية الثروة المعدنية لأرض مدين»[٤]. لم يُكْشف عن شخصية المدير الإداري في الوثيقة المشار إليها بشكل مُحدد، ولكن هناك من الأسباب ما يحمل على الاعتقاد بأنه الأدميرال السير هنري وودس باشا (Sir Henry Woods Pasha)، الذي تم تعيينه مع ثلاثة من الأعيان الأتراك أعضاء في اللجنة المحلية العاملة في إستانبول. كانت النقاط الجوهريّة للاتفاقية تتضمن «شراكة مع الحكومة العثمانية لاستغلال المنطقة المحددة، حقوق التنقيب الحصرية لمدة عشر سنوات، والحق خلال هذه المدة في اختيار أية منطقة عمل، أن يكون الإيجار السنوي المستحق الدفع لأية منطقة يتم اختيارها جنيهاً

(3) Report of Managing Director of X.Y.P.&D.Syndicate (1914).

(٤) المرجع السابق.

استرلينيّاً واحداً تقريباً للفدان، بالنسبة للذهب والفضة، و٤ شلنات للفدان بالنسبة للمعادن الأخرى والنفط، وابتداءً من تاريخ الدفع يكون عقد الإيجار سارياً لمدة (٥٠) سنة، وعند نهايتها تؤول منطقة العمل شاملة جميع المباني والمكائن دون مقابل، للملكية الخاصة للحكومة. بالإضافة للإيجار يُدفع للحكومة عشرة في المئة من ربح حصَص الأسهم الموزعة، ودفع جميع الضرائب والمستحقات مثلما هو مفروض على المواطنين الأتراك، و أي منازعات تنشأ يتعين تسويتها بواسطة التحكيم»[٥].

إن "المقابل المالي المغري المدفوع" ربما كان هبة من نوع ما إلى الأشخاص المعنيين بترتيب الاتفاقية، التي تم توقيعها وختمها بواسطة المدير الإداري في حضور الصدر الأعظم (رئيس الوزراء)، ليتبعها مباشرة تأسيس «شركة البحر الميت للنفط The Dead Sea Oil Company» برأسمال مقداره مليون جنيه إسترليني، لتعمل في المنطقة حول سدوم وعمورة[*] عند البحر الميت. وستتكون شركات لاحقه لتستغل وتستثمر مخزون النحاس في وسط مدين، ومناجم الذهب في جنوبها». وتم دفع مبلغ جيد للجيولوجي الألماني المشهور البروفيسور ماكس بلانكنهورن (Max Blanckenhorn) الذي كان قد درس جيولوجيا الجزيرة العربية لمدة ربع قرن، وكان مرجعاً معترفاً به في ذلك الموضوع حينئذ. لقد تم توزيع نسخة من التقرير القصير الذي أعدّه واسترشد به مديرو شركة إكس. واي، على أعضاء الشركة، مرفقاً بمذكرة تفسيرية لعلمهم. لكن هذه المذكرة التي تم إعدادها وإصدارها بعد تسع سنوات من الاتفاقية المذكورة آنفاً والقرارات التي تبعتها لم تورد أي شيء يتعلق بنشاطات

(٥) المرجع السابق.

(*) ذُكرت قمورة Gomoraah والمقصود عِمورة. وسدوم وعمورة مكانان شهيران ذكرا في التوراة والإنجيل ويقعان في منطقة البحر الميت.

أو نتائج عمل شركة البحر الميت للنفط، والتي لم يتم حتى تأسيسها، والشيء نفسه يمكن قوله عن المشروعين الآخرين اللذين تم تصورهما في البداية. وحقّاً لم يتم عمل أي شيء يتناسب مع النوايا الحسنة لمؤسّسي المشروع، الذين كان هدفهم من إصدار هذه المذكرة هو إعلام الأعضاء أنه " بما أن مشروع العمل الآن قد اكتمل إلى هذا الحد فإن من رأي المدير الإداري استبعاد العامل الشخصي الذي كان سائداً في المشروع طيلة السنوات التسع سنوات الماضية، وسيخلفه كل من السيد جورج كتشن (George Kitchen)، والسيد موري جريفثز(Murry Griffiths) وهما عضوان بارزان في سوق لندن للأوراق المالية، والسيد هيربيرت إل. برومهيد (Hrbert L.Bromhead) الذي كان موظفوه يحتفظون بالسجلات منذ بدء العمل، وأن هولاء كمديرين لشركة مدين المحدودة سوف يقومون بتنفيذ الأعمال اللاحقة المتعلقة بالمشروع»[٦].

أصبح الأمر يبدو «أكثر غرابة» حينما أُعلمنا بصراحة تامة[٧] بأن شركة (مدين المحدودة) سوف تكون في الحقيقة مجرد تغيير لاسم شركة إكس. واي للتنقيب والتطوير وأن أعضاءها تلقائيّاً يصبحون مسهمين في شركة مدين. وعلى كل، فإن الوردة بأي اسم كانت ستعبق بالرائحة نفسها، ولكن هذه قد تم تقديمها بدون أشواك، وربما تساءل البعض عما إذا كانت حقيقية بالفعل. كان لشركة مدين المحدودة أن تحصل «على كل منفعة وربح في الاتفاقية المعقودة مع حكومة الإمبراطورية العثمانية، وهي في حلّ من أية التزامات ومسؤوليات فيما يتعلق بالماضي....». ورأسمالها ذو الـ ٨٠,٠٠٠ سهم بقيمة ٥ شلنات للسهم يتم إصداره لأعضاء (إكس. واي) على أساس أربعة أسهم من (شركة مدين)

(6) Report of Managing Director of X.Y.P.&D.Syndicate (1914).

(٧) المرجع السابق.

لكل سهم واحد من (إكس. واي) حتى حَد ٥٧,٦٠٠ سهم، الشيء الذي سوف يترك عدداً ضئيلاً من الأسهم للمصروفات الجارية لتسيير الشركة الجديدة، ونفقات أخرى: هي ٢٢,٤٠٠ سهم تم «إصدارها وتوزيعها على أوسع نطاق ممكن، وبأعلى قيمة (لمنفعة شركة مدين وحدها) يمكن الحصول عليها في السوق المفتوح»[(٨)]. ويَتعين أن تكون الأولوية في أعمال شركة مدين تأسيس وتجهيز شركة البحر الميت للنفط «إذ إن جميع الدلائل هي في صالح إنتاج النفط وتحقيق ربح»، بينما وفقاً لرأي اللورد كاودري (Lord Cowdray)[(٩)] «بأن الطلب على نفط الوقود يتزايد ويتنامى يوماً بعد يوم: فكلما أصبح العرض مؤكداً مؤمناً، كبر حجم الطلب». كان من المعترف به أن «ترسبات النحاس والذهب في أواسط وجنوب مدين قد تكون أكثر مخاطرة، ولكن مع احتمالات ربح أكب. . . »[(١٠)]. لذا كان من الضروري التحلي بقدر كبير من الصبر لتحقيق المشروع الذي صاغه بيرتون منذ حوالي ٣٥ عاماً مضت لتنمية أرض مدين. . . . ولكن مع توافر المعلومات والبيانات فيما يتعلق بثروة البلاد المعدنية، فإن المكافأة العائدة لا بد أن تكون مجزية بالقدر نفسه. «وتقتبس المذكرة من بيرتون تشجيعه لمبدأ الثقة في قوله: «إن قصة مدن التعدين هذه تُقرأ كقراءة صفحة من الليالي العربية، ومع ذلك فإنها حقيقة، إنه لمن غير الضروري القول إن إفاداتي مؤيدة لتقرير مختص التعدين الذي عيَّنه نائب الملك».

وهكذا فقد قاد عمود السحابة معجبيها في الخيال لمدة أربعين عاماً، ومن المحتمل أنه لم يكن حتى عام ١٩٥٣م قد تم التخلص من شبح (كنوز الملك سليمان) بواسطة جيولوجي أمريكي، يدعى ريتشارد جي. بوغ (Richard G. Bogue) خلال

---

(٨) المرجع السابق.
(٩) المرجع السابق.
(١٠) المرجع السابق.

بعثة استكشـــافية مكثفة قمنا بها معاً عبر المنطقة المعنية بأكملهـــا. كانــت الأمــور متوقعة؛ ولكن يُمكن القول بشكل مباشر إننا اكتشفنا ترسب مخزون هائل لخام الحديد بكميات واعدة في منطقة «الخُرَيّطة» بين ضَبا وتبوك(*)، ولكن إمكانية العثور على أي معادن أخرى ذات أهمية تُقدر بشيء تافه لا يُذكر، وذلك لسبب بسيط، هو أن الأقدمين قد أخذوا كل عروق الذهب، والفضة، والنحاس، والقصدير.. إلخ منذ أمد بعيد، ولم يتركوا أي شيء للإنسان الحديث لكي يستثمره. وعلاوة على ذلك كله، لا يوجد أدنى أثر للنفط بعد في أرض مدين، ولا في أي مكان على طول الساحل الشرقي للبحر الأحمر. إنصافاً لـ (بلانكنهورن) يجدر الذكر بأنه بينما كان هو شخصيّاً مسؤولاً عن التقدير المبالغ فيه لاحتمالات النفط في منطقة البحر الميت - وهي المنطقة التي عرفها جيداً والتي لا تعنينا هنا، فقد كان أكثر حذراً حول هذه النقطة فيما يتعلق بساحل مدين. وذكر على ساحل البحر الأحمر بالتحديد، أنه(١١) "توجد التكوينات الجبسية المايوسينية نفسها مثل التي في ميسوبوتيميا (بلاد ما بين النهرين)، ومع ذلك فإن النفط قد تم التنقيب - حتى الآن - عنه في الساحل المصري فقط، ولكن أيضاً وبالقرب من الساحل العربي وفقاً لتقرير ويلستيد فقد حصل العرب على النفط بكميات لا بأس بها من جزيرة تيران الغنية بالجبس، التي تقع عند مدخل خليج العقبَة. هناك ما يشبه هذا الزعم وفقاً لتقارير القنصل البريطاني (لعام ١٨٩٦م) بالنسبة لجزر فرسان. ففي تقريره إلى أعضاء الشركة يذهب بعيداً، على أية

(*) من أهم مواقع الحديد بين ضبا وتبوك، وادي حمراء، ووادي الصواوين، ووادي حيان. أما منطقة قريّة GHURAYYAH -وهي بين ضبا وتبوك- فتعد من مواقع القصدير، وقد زارها فيلبي وتحدث عنها في كتاب (أرض الأنبياء) ص٢٣٧ وما بعدها.

(11) Max Blanckenhorn:" Syrien,Arabien und Mesopotamien" in G.Steinmann and O.Wilckens,eds.,*Hand buch der Regionalen Geologie*, Bd.V,4(Heidelberg 1914),p.143.

حال، إلى حد القول: «على ساحل البحر الأحمر، في الجزء الشمالي لمدين لا بد من الحصول على النفط كذلك»[12]. ولم يكن لبلانكنهورن خبرة شخصية في منطقة مدين فيما يتعلق بالذهب والمعادن الأخرى، ، وقد سمح لنفسه أن يُضَلل بالثقة المفرطة في تقارير بيرتون، وربما إنه من غير الضروري التمعن في توقعات وجود الإسفلت على شاطئ البحر الأحمر (في تكوينات الصخور الطباشيرية والراسب الفيضي الطوفاني القديم) وفي البحر نفسه.

لم يتم توزيع مذكرة تأسيس شركة مدين المحدودة ـ التي أعدت مسبقاً في العام ١٩١٤م ـ على الأعضاء المعنيين إلا بعد دخول تركيا الحرب ضد بريطانيا وحلفائها، وكانت المذكرة مصحوبة برسالة تفسيرية للمذكرة[13] من المدير الإداري، مؤرخة في ٣ نوفمبر ١٩١٤م، من مدينة دونكرك «Dunkerque» حيث كان المدير مشتركاً في عمليات عسكرية. تعترف هذه الرسالة «بضرورة إعادة تنظيم بعض تفاصيل المذكرة»، بالرغم من «أن هذه التفاصيل يمكن فقط الإفصاح عنها عن طريق سير الأحداث اللاحقة». لقد ذهبت المذكرة إلى حد تصور احتمال «انهيار ألمانيا في القريب العاجل»، بينما كانت تحوي في طياتها تأكيداً للمسهمين بأنه «مهما كان المستقبل، فإن مَنح الامتياز سوف يتم الوفاء به. . . ومن ناحية أخرى، إذا ما أدت الحرب إلى تقسيم الإمبراطورية التركية (العثمانية). . . ، فعندها سيخضع إقليم الحجاز (الذي يقع فيه امتياز مدين) - وفقاً لخطاب لرئيس الوزراء السيد إسكويث. . . . ، لاعتبار خاص من قبل الحكومة البريطانية». وهكذا فإن كل شيء سوف يسير بصورة حسنة لصالح شركة مدين المحدودة في خاتمة المطاف، وتصوّرت المذكرة الأتراك (العثمانيين)

(12) Report of Max Blanckenhorn,dated January 21,1914.

(13) Letter of Managing Director of X.Y.P.&D.Syndicate,November 4,

وهم مجردين من إمبراطوريتهم العربية وقيام الحجاز من رماد هذه الإمبراطورية شامخة مثل طائر العنقاء كمملكة مستقلة تحت حكم الملك حسين سليل النبي ﷺ. كان على شركة مدين المحدودة أن تُعدّ وتحسب الحساب لمضيف جديد، والذي لا يعد نفسه بأي حال من الأحَوال ملزماً قانونيّاً أو أخلاقيّاً بأي شيء فعلته السلطة السابقة. كما أن المدير الإداري، وهذا أمر محتوم، تم تشجيعه من قبل الأطراف المهتمة، بأن يُعلّل بأفكار وهمية وخيالية بوجود ثروة هائلة تحت التلال والسهول المحترقة السطح لأرضه القاحلة.

أحد هؤلاء الرجال المهتمين كان السيد (أو ميجور) إتش. اس تي. سي. جارود (H.St.C.Garrood)، الذي يبدو أنه قد حصل على رخصة للتنقيب من الملك حسين مؤرخة في ٢٢ مايو ١٩٢٠، لتقصي حقيقة بعض التقارير المحلية عن وجود نَزّ نفطي في جوار بلدة ضبا على ساحل مدين، والذي أخذت عينات منه وقدِّمت للسلطات المحلية في مكة بتاريخ غير مُحدد، بعد حصوله على الرخصة. يبدو أن السيد جارود قد قام بأول عملية استكشاف للمنطقة، والتي لم أعثر لها على سجل، بالرغم من أنه قد نتج عنها بوضوح التوصل إلى ضرورة قيام بعثة استكشافية ثانية تشتمل على هيئة ذات كفاءة من الجيولوجيين قبل إصدار إعلان جدير بالقبول والاعتماد. وتمت الزيارة الثانية للمنطقة، والتي يوجد تقرير شامل عنها[١٤]، في مايو ١٩٢١م. وقد أمضى السيد جارود في هذه الأثناء فترة من الوقت في مصر، في محاولة لتأمين جيولوجي لمساعدته. وهناك وجد أن استكشافاً لشبه جزيرة سيناء قد تم الإعداد له بواسطة شركة (كيو. إس. بي سنديكيت) (Q.S.P.Syndicate)[١٥] التي

(14) H.St.C.Garrood: Report on Dhuba Seepages,May 1921.

(١٥) المرجع السابق.

كانت مهتمة بمصر فقط، وقد حصلت على تراخيص حكومية للتنقيب. تم شراء هذه التراخيص بواسطة شركة (بورما البريطانية للنفط) وفيما بعد حصلت عليها شركة (سيناء البريطانية للنفط)، وكان من نتيجة اختبارات الحفر التي قامت بها ترك العملية في عام ١٩٢٣م. أثناء ذلك حاول السيد جارود أن يؤمن خدمات جيولوجي الشركة السيد إتش. جي. بَوسْك (H.G.Busk) لمغامرته التجارية في بلدة ضبا. إنه يخبرنا بأن الاضطرابات السياسية أدت إلى إخفاق المشروع، بالرغم من أن الجيولوجي المساعد السيد مينبرايز (Mainprize) قد وافق على الذهاب مع السيد جارود لمدة عشرة أو اثني عشر يوماً. وهذه أيضاً باءت بالفشل. على أية حال فقد وصل جارود السويس في اليوم الأول من مايو ومعه اثنان من المصريين كمساعدين (مترجم و خادم). وصل هؤلاء إلى بلدة ضبا في يوم ٣ مايو، واستقبلهم بحفاوة الحاكم المحلي الشيخ محمود بديوي وشيخ الحويطات في المنطقة أحمد بن محمد أبوطقيقة. ولكن لم يتم السماح للمجموعة بالعمل إلا بعد عشرة أيام (١٣ مايو)، حيث كان حاكم بلدة الوجه الشريف هزاع قد قرر تولي رئاسة البعثة الاستكشافية، التي كان الملك حسين، بهذه المناسبة، قد تكفل بنفقاتها كافة. تم العثور على أول نزّ نفطي على بعد حوالي ميلين من ضبا قريباً جداً من البحر متسرباً عبر تشققات الشاطئ المرجاني بحوالي ستة أقدام فوق حد المياه القريبة، ويسيل رقراقاً ببطء إلى البحر. في اليوم الرابع عشر واصلت المجموعة مسيرها لمسافة ستة أميال إلى أرض رأس الغال (لسان من الأرض داخل البحر) حيث وجد الماء الصالح للشرب قرب البحر، ولكن لا توجد أية إشارة إلى أي نز نفطي. بعد مسيرة اثني عشر ميلاً أخرى وصلوا إلى مرتفعات «طُويّل الكبريت» التي تطل على خليج (شَرم جبة). تم أخذ عينات من الصخور؛ وعلى طول الساحل عُثر على كُتل من

القـار، إحـدى هذه الكـتل كـانت بطول ثلاثة أقـدام، وتزنُ من ١٥ إلى ٢٠ رطلاً. لقـد ادعى شـيخ الحـويطات بأن القـار حـمله البـحـر من جـزيـرة يبـوع(*) التي تقع على مسافة ٣٠ ميلاً داخل البحر، حيث إنه يعلم بوجود نَزّ للنفط. أثناء العمليات في شرم جبة كنا نستطيع أن نَشُم بقوة الأبخرة النفطية، ولكننا لم نستطع أن نجزم من أين تأتي. إنها بالطبع، ربما تكون آتية من القار المنْصهر على شاطئ البحر، لكن ليس ذلك تماماً، حيث إننا كنا نشمّها في بعض الأحيان في الوديان على مسافات قليلة من الشاطئ" (١٦). كما تمت ملاحظة آثار القار على الجانب الشمالي لتجويف الخليج الصغير، من المحتمل أن يكون آتياً من البحر، بينما عُثر على المزيد منها على شاطئ مرتفع. في ١٦ مايو تمت زيارة هضبة الكبريت للقيام بعملية مسح سماتها الطبوغرافية، ولجمع المزيد من العينات، وحتى ذلك الحين كان يمكن تبين معسكر بيرتون الذي أقامه هنا عام ١٨٧٨م، وكذلك أعمدته التي عزاها جارود إلى أعمال قدماء المصريين لاستخراج الكبريت، والذي كان الناتج منه ضئيلاً للغاية كما قيل. فيما بعد الظهيرة عادت المجموعة إلى بلدة ضبا، حيث تحركت منها في الساعة الثالثة من صباح يوم ١٨ مايو ووصلت إلى بلدة الوَجه فجر يوم ١٩ مايو. كان مقرراً فحص موقعين للنزّ تم الإبلاغ عنهما في طريق الرحلة، ولكن رياحاً غير مواتية حالت دون الوصول إلى قُبة بلقا (؟) (Ghubbat Balaka)، و شرم المراء (Sharm al Marra)، مصب وادٍ كبير يأتي بعيداً من المنطقة الداخلية.

(*) تختلف المصادر الجغرافية حول اسم هذه الجزيرة، ففي بعض الخرائط تكتب يبعا وبعض آخر يبوع، ولكن الاسم يوبعا ورد في كتاب (جزر البحر الأحمر)، (الملف العلمي)، الصادر عام ١٩٨٩م في القاهرة عن الجمعية العلمية الملكية الأردنية ومعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ومركز الدراسات العربية بلندن. والذي شارك في إعداده مجموعة من الخبراء والمتخصصين. وجزيرة يوبعا حسب هذا المصدر تقع في شمال البحر الأحمر عند تقابل خط عرض ٤٧ ,٢٧ درجة شمالاً وخط طول ١٠ ,٣٥ درجة شرقاً، وتتبع المملكة العربية السعودية.

(16) H.St.C.Garrood: Report on Dhuba Seepages,May 1921.

تجدر الإشارة هنا إلى ملاحظة أن الفترة الفعّالة للبعثة الاستكشافية كانت مقصورة على أربعة أيام في مجملها. ولكن السيد جارود يُعلق[١٧]: «إن نتائج البعثة الاستكشافية كانت مُرضية للغاية، وربما كان من الممكن أن تكون أكثر من ذلك بكل بساطة، لو لم تحل دون ذلك ظروف متنوعة. إن الكاتب (كاتب التقرير: السيد جارود نفسه) لم يكن يخطط للقيام برحلات طويلة، كما أن الطقس لم يكن يسمح بذلك. في بعض الأحيان كانت درجة الحرارة كبيرة للحد الذي يبلغ فيه تحمُّل الإنسان مداه. ولو لم يكن من الضروري برهنة التقارير المحلية، لما كانت البعثة قد أخذت على عاتقها القيام بهذه المهمة في وقت متأخر من السنة... لقد سُررنا عندما علمنا من الشيخ أحمد أن البدو سوف يحضرون للعمل عند البدء فيه؛ وأخبرنا أن العديد من رجاله يعملون في حقول النفط المصرية... التقارير المحلية يجب دائماً أخذها بحذر كبير، ومما تمت معرفته الآن بالفعل، فإنه يجب ألا ينظر إليها بعين الاعتبار».

لم يضع السيد جارود أي وقت ليبلغ نتائج رحلته إلى الملك حسين من خلال رسالة كتبها، قبل مغادرته بلدة الوجه في طريقه إلى السويس في يوم ٢٣ مايو ١٩٢١م، واستلم في الوقت المناسب إشعار الملك باستلام رسالته في رسالة مؤرخة في نهاية يونيو كتب جلالته: «أشكر الله» على نتائج مجهوداتكم خلال الرحلة بأكملها. راجياً أن تتحقق كل آمالنا! وفيما يتعلق بالعمل المتبقي الذي يتعين القيام به... فإن الأمر مفهوم تماماً. لقد أمرتُ "القائمقام في الوَجه بتحميل جميع نفقاتكم على حساب الحكومة، مثلما فعلنا في المرة السابقة. لقد منحت أيضاً الأوسمة لكل الشيوخ...، الذين قاموا بالواجب نحو راحتكم وسلامتكم.

(١٧) المرجع السابق.

فيما يتعلق بمسألة بدء العمل يمكنني القول إنه من الضروري أن ننتظر لبعض الوقت. . . ليس هناك من سبب يجعلك تخشى من أية شركة. . . يمكن أن تتنافس معك، يجب عليك إبعاد مثل هذه الفكرة من ذهنك تماماً، حيث إن مصالحنا المشتركة والمتبادلة تحتم علينا بأن لا نعطي أفضلية لأية شركة أجنبية حتى ولو كانت إنجليزية، بخلاف شركة سعادتكم. . . »(١٨).

في هذه الأثناء عاد السيد جارود إلى لندن، حيث كان في اتصال مع بيوت مالية معينة خلال الصيف والخريف بخصوص تطوير مشروعه. تم تلخيص نتائج مشاوراتهم ومداولاتهم المتأنية بعد فترة وجيزة في رسالة إلى شركة «السادة جون تايلور وأولاده»، مؤرخة في ١٠ أكتوبر ١٩٢١م وموقعة من المدعو آر. آر. تويد (R.R.Tweed) الذي يُفترض أنه قد قام بتقديم الأطراف إلى بعضهم البعض. «بالإشارة إلى المقابلات المتعددة التي كنت قد قمت بعقدها مع أعضاء من مؤسستكم، فإنني ألتمس الآن أن أضع الترتيبات التي اتفق عليها شفاهة بين السادة بيسلر، ويشتر وشركائه المحدودة، السادة «جون تايلور وأولاده، والسيد إتش. اس تي. سي. جارود، والسيد آر. آر. تويد» فيما يتصل بالتنقيب والتمويل لإقليم الحجاز تحت شهادة الاستثمار التي مُنحت للسيد جارود من قبل مَلك الحجاز والمؤرخة في اليوم الرابع من رمضان ١٣٣٨هجرية (٢٢/ ٥/ ١٩٢٠م) ورقمها ٥٥٥». وبالمناسبة فإن هذه الشهادة كانت عبارة عن رسالة شخصية بالتاريخ المذكور مُوجهة إلى الميجور إتش. جارود من الشريف عبدالله الابن الثاني للملك ووزير الخارجية بالإنابة في حكومة جلالته. كانت النقاط المهمة في الرسالة كما يلي: (١٩) «يسمح صاحب الجلالة لكم شخصياً. إكراماً لخدماتكم ـ بأن تقوموا بالتنقيب في

(١٨) رسالةمن الملك حسين إلى السيد جارود، يونيو ١٩٢١م.

(١٩) رسالة من الأمير عبدالله بن الحسين إلى السيد جارود، بتاريخ ٢٢/ ٥/ ١٩٢٠م.

الأماكن التي من المحتمل جداً أن تكون مثمرة لاختباراتكم بالقرب من الوجه، وإن صاحب الجلالة لا يسمح لأي متقدم آخر للقيام بمثل ذلك البحث، أو حتى يتجول ويقوم بمسح حتى ولو بوصة واحدة من البلاد تحت الظروف الحالية، لكي نتجنب حسد أعدائنا المشتركين: إنكم تعلمون جيداً الأسباب لحذرنا. إن جلالته ليؤكد أنكم المنافس المُفَضل، وأنه ـ وبما أن الحكومة تعد الوقت ملائماً للعمل ـ فإنكم لذلك ستُمنحون الترخيص. إن صاحب الجلالة مستعد ليُقدم لكم التسهيلات كافة للمضي إلى هناك عندما ترون أن ذلك مناسباً، ويوصي بأن تصطحبوا معكم القائمقام لكي يساعدكم في إيجاد الأشخاص المناسبين للقيام بعملكم. فيما يتعلق بشروط التنقيب ونطاق المشروع فإن هذا سوف يسوَّى بيننا بصورة سهلة عندما يتم الشروع في التحريات والفحص، ويصبح تنفيذ المشروع أمراً حتمياً».

لابد من ملاحظة أن المنطقة المحددة للمشروع المقترح في هذه الرسالة هي بجوار الوجه، وأن التوسع نحو مدين بأكملها لم يكن متصوراً: و أقل من ذلك مملكة الحجاز بكاملها. ومع ذلك فإن من المؤكد أن النجاح في المنطقة المختارة سوف يؤدي إلى توسعة نطاق المشروع؛ ومن المعتقد أنه على ذلك الأساس قد أجريت المحادثات مع السيد جارود بواسطة الشركات المعنية. إن التفاهم الذي تم وضعه في رسالة السيد تويد كان يعني الآتي:

(أ) أن السادة تايلور وأولاده سوف يقومون ـ وعلى نفقتهم الخاصة ـ بإيفاد السيد جارود إلى الحجاز فوراً بغرض الحصول من الملك على عقد للحفر ليس أقل أفضلية من عقود الحكومة المصرية الأصلية.

(ب) أن يكون راتب السيد جارود مئة جنيه إسترليني شهرياً، مضافاً إليه النفقات اعتباراً من الأول من أكتوبر ١٩٢١م، و تُدفع في القاهرة.

(ج) إذا ما تم الحصول على عقد الحفر فإن السادة تايلور يجب أن يتولوا ويقوموا فوراً بتنفيذ المسح الجيولوجي للإقليم، وتأمين العاملين والمعدات اللازمة، وأن يتحملوا كامل النفقات المتعلقة بذلك، بما في ذلك مرتب السيد جارود.

(د) أن يقوم السادة تايلور بالشراء نقداً من السادة «بيسلر، ويشتر وشركائهم» - بسعر يتم الاتفاق المتبادل عليه - من المخازن والمعدات الموجودة الآن في مصر، والتي تم شراؤها لغرض التنقيب.

(هـ) أن يتعهد السادة بيسلر، ويشتر وشركاؤهم والسيد جارود بتحويل جميع حقوقهم وأرباحهم في امتياز تنقيب الحجاز إلى شركة (جمل للتنقيب المحدودة Camel Exploration Co., Ltd.) ويشمل ذلك جميع التقارير والمعدات التي تم الحصول عليها بواسطتهم.

(و) بالنسبة لرأس مال شركة (جمل للتنقيب المحدودة)، وهي بالتحديد ١٠,٠٠٠ سهم بسعر جنيه إسترليني واحد للسهم ستوزع كالآتي: ٤٦٩٠ سهماً للسادة بيسلر، ويشتر وشركائهم مدفوعة القيمة؛ و٥٠٠ سهم للسيد جارود؛ و١٢٠ سهماً للسيد تويد و٤٦٩٠ سهماً للسادة جون تايلور وأولاده، عندما يكونون قد أنفقوا في شكل مصروفات معتمدة لأغراض المشروع مبلغاً لا يقل مقداره عن ٥٠٠٠ جنيه إسترليني. بصرف النظر عن واحد أو اثنين من الأمور ذات الأهمية الضئيلة التي جاءت في الرسالة، فإنها قد اختتمت بالقول: إن السيد جارود «مستعد للانطلاق إلى الحجاز فور استلامه لتعليماتكم».

لقد انطلق جارود نحو الحجاز، كما هو محتمل، خلال وقت وجيز، لأن ما سمعناه عن الأمور بعدها كان رواية تأسُّف من القاهرة، مؤرخة في ٢٢ ديسمبر، ١٩٢١م، تفيد بأنه لم يتمكن من الوصول إلى الحجاز على الإطلاق، ولكنه كان

على اتصال مع الملك حسين، و إنه يرفق رسالة الملك غير المؤرخة والخاصة «بفك الارتباط» لعلم السادة جون تايلور وأولاده، مع «ترجمة حرفية لها». وقد نصت الرسالة على مايلي: «لقد استلمت رسالتكم ببالغ من السرور والسعادة، حيث إن الأخبار منكم قد انقطعت عنا، الشيء الذي أثار دهشتي لأنني لا أعلم سبباً لذلك. لقد كنت أقوم بالاستفسار عنكم من مصر، ولكن لم أتمكن من الحصول على إجابة مقنعة. وهكذا فإنني الآن أحمد الله وأثني عليه بعد علمي أنكم بصحة جيدة. ولكن بالنسبة لمحادثاتكم المهمة، التي تبرهن على صداقتكم وحُبكم لبلاد العرب : آه ياعزيزي! لا أدري ماذا أقول عن شعوركم، إذ إنني ممتلئٌ حزناً ويأساً لأنني غير قادر على إعطائك رداً قاطعاً حول المسألة المهمة بسبب الوضع السياسي الراهن الذي أجبرني مرة أخرى على التنازل عن العرش(*). وهكذا، ياعزيزي، يجب أن تعذرني لعدم الرد، إذ إن مسامحتك لي تساعدني على راحة البال، وأسال الله أن يكلأنا جميعاً بالنجاح».

يوضح السيد جارود الأمر بقوله: «إن جلالته غير مقتنع بعد بمنح الامتياز في هذه اللحظة. في الوقت ذاته، فإنه لا يرفضه، الشيء الذي يُظهر بجلاء بأن النصيحة التي قُدمت له بواسطة الكولونيل لورنس(**)(٢٠) قد أربكته بصورة حادة. إنني أعلم أن لورنس قد حَذَّر الملك من التعامل معي أو مع شركتي، قائلاً له إنه إن فعل ذلك، فإننا قطعاً سوف نسرق منه الريع وما شابه ذلك. إن الوكيل الدبلوماسي العربي في القاهرة(٢١)، والذي كان في جدة في الوقت

(*) تنازل الشريف حسين بن علي عن حكم الحجاز في ٣ ربيع الأول ١٣٤٣هـ=١٩٢٤م.

(**) المقصود هو: تي. إي لورنس الشهير بلورنس العرب، وهو ضابط بريطاني عمل مع الشريف حسين في ثورته ضد الدولة العثمانية وشارك بقيادة القوات العربية حتى دخولها دمشق عام ١٩١٨م.

(٢٠) رسالة من السيد جارود إلى السادة جون تايلور وأولاده، ٢٢ ديسمبر ١٩٢١م.

(٢١) المرجع السابق.

الذي كان فيه لورنس و حداد باشا هناك، أخبرني بأنه بالفعل قد سمع لورنس يخبر الملك بأن يكون يقظاً مني ومن أولئك الذين يساندونني؛ وبأنه عندما وجد أن الملك يميل نحوي بصورة كبيرة، ويفضلني على أي شخص آخر، وبأنه بالتأكيد لن يمنح الامتياز لأحد آخر، قام بتغيير مسلكه ونصح الملك بأن لا يمنحه لأي شخص أجنبي، ناسياً، كما هو واضح، أنه نفسه قد تقدم بطلب حق التنقيب لشركة مدين المحدودة. إن السبب الوحيد الذي يمكنني أن أُعلِّل به هذا العمل العدائي من جانب الكولونيل لورنس هو أن الملك قد رفضهما كليهما، هو وحداد باشا في مسألة شركة مدين المحدودة. «أثناء مقابلتي التي تمت مع لورنس في فندق كونتيننتال، أخبرني بأنه مسرور لقيامي بالتخلص من السيد تيلدن سميث وكان فاضلاً وبارعاً بما يكفي (!!) للموافقة على شخصكم الكريم، ولكنه أضاف بأنه في حالة رفضكم لي فإن من الأفضل أن أذهب إلى السيد روبين بكستون في شارع لومبارد. إنني مقتنع بأن ليس للكولونيل لورنس سلطة على الملك، ولكنه كان ناجحاً للغاية في أن يكون أداة لإفزاعه في الوقت الحاضر. إن الملك في حالة من التوتر، بسبب المجهودات المشتركة للورنس وحداد، للدرجة التي يكون معها من غير المناسب أن أمارس ضغطاً كبيراً عليه في الوقت الحاضر، ولكنني واثق من النجاح في النهاية. كانت عودتي إلى مصر والتي قُدِّر لها أن تحدث هكذا، كانت لسوء الحظ في أسوأ وقت ممكن، ولكنني لم أكن أتوقع مثل تلك العدوانية من جانب لورنس، إنه سوف يبذل قصارى جهده ـ عندما ترونه ـ لكي يقنعكم بأن الملك لن يمنحني الامتياز مطلقاً، لأنه يريدكم بعيداً عن الطريق، لإفساح المجال أمام شركة مدين المحدودة».

«لقد ألقيت ـ أيها السادة ـ بكل أوراقي على الطاولة، ولم أبق أو أخف شيئاً، ويعود الأمر لكم لكي تقرروا عما إذا كنتم سوف تستمرون في مساندتي ودعمي أم

لا. إنني أعلم من الموقف الفاتر الذي تعوزه الحماسة الذي أخدم به هذا المشروع، بأنكم لم تعلقوا أية ثقة كبيرة في نجاحي، ولكن إلى أن يعطيني الملك رفضاً مؤكداً وقاطعاً! فإن هناك أملاً كبيراً في النجاح، إنني لن أقلع عن الأمل إلى أن يتبين لي بأنه لا توجد أية فرصة ممكنة للحصول على الامتياز؛ وإن مصاعبي سوف تتضاعف بشكل مذهل بدون مساندتكم. إن الملك حسين في الوقت الحاضر وبكل المقاييس في حالة اضطراب، وكما يمكن أن تكونوا لاحظتم من رسالته أنه يذكر الذهاب إلى مدى التخلي عن العرش. إنه سوف لن يتنازل أو يتخلى عن العرش ما لم يُحشر في زاوية ضيقة بسبب مكائد لورنس، وإنها سوف تكون كارثة على الحجاز والعالم الإسلامي عموماً إذا ما فعل ذلك».

«لقد كان لي عدة مقابلات مع الشيخ يوسف وزير الأشغال العامة في حكومة الحجاز، والذي كان في زيارة للقاهرة، وطرحت عليه كل تفاصيل قضيتي، و وعد بأن يضع الأمر كله بين يدي الملك. لقد أقر بأن حججي سليمة، وأنه إذا ما تم وضعها أمام الملك بالصورة الصحيحة، فإنها سوف تقلب الأمور إلى صالحي.... إنني أعمل جاهداً بوسائل متعددة لكي أجعل الملك حسين يتفق معي في الرأي، وإنني واثق بأنه قبل أن ينصرم العام الجديد، سوف أحصل على جميع ما أبتغيه».

يبدو أن ذلك هو كل ما تم تسجيله حول هذا المشروع، الذي مات لفقدانه الحيوية بسبب فشل السيد جارود في تأمين امتياز التنقيب المطلوب من الملك حسين، والذي يوشك وقته أن ينقضي وبشكل سريع. فبموقفه المشرف برفض الموافقة على طلب لورنس الاعتراف بوضع فلسطين تحت الانتداب، وشروط إقامة وطن قومي لليهود، كان قد ضحى بآخر ما بقي من التعاطف والدعم

البريطاني له(*). وقريباً سوف يُترك «عارياً تماماً أمام أعدائه»، مع الزحف الوهابّي الذي التف بالفعل حول الدفاعات الأمامية لمملكته. إن تهديده المتواصل بالتخلي عن العرش، الذي نادراً ما كان يسبب حتى موجة صغيرة من القلق في مقر الحكومة البريطانية، كان له أن يتحقق في ظروف مختلفة للغاية؛ وفي الوقت نفسه قُدر للرجل المسنِّ العنيد أن يُمنح نوعاً من التمجيد مع عباءة تزين كتفيه. لقد كانت الأوضاع السياسية لسنوات حكمه الأخيرة نادراً ما تكون مناسبة للتفكير بالاهتمام بالمشكلات الاقتصادية، مثل استغلال نزات النفط في ضبا. لكن رسالة جارود تثير نقطة واحدة ذات اهتمام، ففي إشارته إلى مجهودات لورنس المزعومة لإحياء المطالبة بحق التنقيب لشركة مدين المحدودة للامتياز التركي القديم، الذي كانت قد ورثته من (اتحاد إكس. واي) بموجب الترتيبات المقترحة في عام ١٩١٤م. ليس هناك من شيء متأصل بعيد الاحتمال في الزعم أن شركة مدين المحدودة ـ التي ظلت مستكينة أثناء فترة الحرب ـ قد تشجعت بسبب النتائج التي حصلت عليها أن تبحث عن مساندة ودعم لطلبها في حق التنقيب، الذي هو كاف لإثبات الدعوى على الأقل، والذي يمكن الإلحاح بالمطالبة به من الحكوماتً المتعاقبة في المنطقة وأعني بذلك فلسطين، وشرق الأردن والحجاز. إن لورنس بصداقته الخاصة مع ونستون تشيرشل سوف يكون بكل وضوح «الصديق المثالي في المحكمة» لمثل تلك الشركة.

إنني لم أجد أي مرجع يشيرُ إلى حدّاد باشا في كتب لورنس، أو في أية كتب عنه، لكن روبرت جريفس (٢٢) يخبرنا بأن «لورنس كان في جدة» في

(*) انطلق موقف الشريف حسين هذا من الوعد البريطاني له بإنشاء مملكة عربية يكون هو زعيمها، وجاء رفضه لمطالب لورنس لأنه كان مناقضاً لتلك الوعود التي قطعها له السير مكماهون مقابل القيام بثورة ضد الأتراك في المنطقة. وجاء دخول الملك عبدالعزيز إلى الحجاز بجهود ذاتية ونتيجة لأسباب عديدة منها منع الشريف حسين الحجاج من أهل نجد، وما كانت تتعرض له الأراضي المقدسة في الحجاز من أوضاع سيئة وعدم استقرار، وتعرض قوات الشريف حسين للمناطق التي كانت تحت سيطرة الملك عبدالعزيز. لمزيد من المعلومات انظر كتاب: السعوديون والحل الإسلامي. (الطبعة الثالثة، ١٩٨٢م)، ص ص٤٧٣-٥٠٨.

(22) Robert Graves: Lawrence and the Arabs (Jonathan Cape, 1927), p. 401.

الفترة من يونيو إلى أغسطس ١٩٢١م، بمعنى أنه كان فيها خلال الفترة التي كان فيها جارود في لندن يُعدُّ الترتيبات لاستثمار اكتشافاته في ضبا التي حصلت في مايو. ومن المحتملَ جداً أن يكون الأمر قد تمت مناقشته في جدة وفقاً للخطوط التي ذكرها جارود. وفي العام نفسه خَلَفْتُ لورنس في وظيفة المندوب البريطاني الرئيس في عَمّان، التي كان قد تقلدها بتكليف مؤقت لأشهر قليلة لتسوية الوضع السياسي المعقد فيها. وأثناء قيامي بتولي المنصب تنبهت إلى نشاط شركة مدين المحدودة في حوض البحر الميت عن طريق السيد لوفتوس بروك (Loftus Brooke)، مندوب المؤسسة، وكذلك في عام ١٩٢٣م عندما أعيد استثارة اهتمامي بالأمر من خلال رسالة من الرجُل نفسه. كان يريد أن يعرف عما إذا كنت قد «سمعتُ رأياً فيما يتعلق بهذا الجزء من البلاد بوصفه، حسب اعتقادنا، غنيٌّ بالنفط»[٢٣]. واستمرت الرسالة تقول: «إن هناك شائعات في لندن بأن الأمر لا يستحق إجراء مَسْح، لكن هذا مختلفٌ للغاية عن التقارير التي بحوزتنا؛ لذا فإن أية معلومات سوف تجدُ منا كل ترحيب، خاصة في الوقت الحاضر حيث إننا حصلنا على الامتياز بعد التغلبُ على مصاعب لا تُحصى مع وزارة الخارجية وملك الحجاز... لم يتم نشر أي شيء بعد، حيث إننا في انتظار توقيع العقود، التي لابد أن تكون قد أُعدّت بصورة صحيحة الآن إذ إننا قد أبرمَنا عقداً مع شركة (أنجلو - الفارسية) لتوفير كل الأموال الضرورية؛ لذلك نحن في انتظار الأشياء الكبيرة في المستقبل القريب، إنني كنت أتابع بانتظام حياتك المهنية من خلال الصحف، وأتصور كيف تجعلك الحكومة في انشغال كبير. إنني جدُّ مسرور بأنهم من التعقلُ بما يكفي للحكم على الرجل الجيد عندما يجدونه".

(٢٣) رسالة من السيد لوفتوس بروك للمؤلف، ٢٧ ديسمبر ١٩٢٣م.

ردي على الرسالة ليس مسجلاً، ولكن استلامها قد أُرِّخ في الثاني من أبريل عام ١٩٢٤م، عندما كنت لا أزال في شرق الأردن، و أقترب حثيثاً من نهاية عملي الرسمي. ومع الرسالة كان مرفقاً نسخة لمسوّدة امتياز للتنقيب يسعى أن يُحصل عليه من الملك حسين الذي كان لا يزال على عرشه. في واقع الأمر كان الملك قد غادر العقبة حديثاً في طريقه إلى جدة (٢٤ مارس)، بعد زيارة رسمية لشرق الأردن لمدة ثلاثة أشهر تقريباً، مع لقب الخليفة والذي ـ كما هو واقع الحال ـ كان في جيبه. إنه من غير الضروري بحث شروط الامتياز المقترح، وحيث إن الأحداث للأشهر المتبقية من العام كان لابد لها من أن تقضي على كامل المشروع. فبانتهاء مؤتمر الكويت (١٩٢٤م) دون التوصل لاتفاقية بين الدول العربية المعنية، وإيقاف كل الإعانات المالية البريطانية لتلك الدول، هاجم الوهابيّون شرق الأردن في شهر أغسطس (بدون نجاح)(*)، وهاجموا الطائف في الشهر التالي. وتخلّى الملك حسين عن العرش في أكتوبر، وغادر البلاد إلى العقبة، بينما دخل السعوديون مكة المكرمة دون مقاومة. وقد وصل ابن سعود إلى مكة في شهر ديسمبر، وبعد مُضي سنة واحدة اختفى أي أثر لحكم الأشراف من الحجاز، والتي تم إعلان ابن سعود ملكاً عليها في يناير عام ١٩٢٦م.

كان اتصالي التالي مع شركة (مدين المحدودة) في مارس ١٩٢٥م، عندما تسلمت رسالة، لدى عودتي من جدة الى إنجلترا، من السيد بروك[٢٤] لقد كتب قائلاً: «إن شركة (مدين) لاتزال على قيد الحياة، وإنني أرغب كثيراً أن أتجاذب

(*) يشير فيلبي هنا إلى الحملة التي قامت بها القوات السعودية على حدود شرق الأردن لتأديب قبائل الحويطات وبني صخر بسبب غاراتهم المتكررة على أراضي نجد وعلى قوافل أهاليها وسلبهم ونهبهم وقتل بعضهم، وذلك بعد أن فشلت محاولات الملك عبدالعزيز مع الحكومة البريطانية لمنع تلك الأحداث التي تضرر منها السعوديون، وقامت القوات البريطانية بمواجهة القوات السعودية بالطائرات والأسلحة الثقيلة وصدها. انظر أمين الريحاني. تاريخ نجد الحديث وملحقاته. (بيروت، ١٩٢٨م)، ص ص ٢٩٦-٢٩٧.

(٢٤) رسالة من السيد لوفتوس بروك للمؤلف، ٣مارس ١٩٢٥م.

أطراف الحديث معك عنها، إذ إنك ربُما تقدم لنا مساعدة قيمة في هذه المرحلة. إن اسْمَك قد ذُكر لنا من قبل وزارة المستعمرات، أو وزارة الخارجية، أو يحتمل أن يكون من قبل الدكتور ناجي الأصيل(٢٥)(*)، كواحد من الذين سوف يكونون ذا فائدة كبيرة للغاية في المفاوضات الدائرة الآن». في يوم ٥ مارس قابلت السيدين بروك وهيربيرت برومهيد في مكتب الأخير لمناقشة عامة حول الموضوع، والتي تبعتها مراسلات واجتماعات لاحقة من أجل إجراء ترتيبات نهائية لتعييني في الشركة بمجرد تحلُّلي من قيود الخدمة الحكومية. في ٢٥ مايو ١٩٢٥م، وبالضبط بعد مضي مئة عامٍ من مغادرة تشارلز لامب للحكومة الهندية، سوف أكون قد تقاعدت من الخدمة المدنية الهندية «مع دخل زهيد في الجيب»(**).

ونجد أن التفاصيل للترتيبات الشخصية التي تمت مناقشتها ليست بذات أهمية عامة، ولكننا كنا باستمرار نجابه الشكوك فيما يتعلق بمدى صلاحية حق الامتياز الذي تدعيه شركة مدين المحدودة بثقة تامة. كانت هذه نقطةً حيوية، والتي كان

(٢٥) كان في حينه ممثل حكومة الحجاز في لندن.

(*) ناجي بن عبدالله الأصيل، ولد عام ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م وتوفي ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م، كان طبيباً وعالماً بالآثار، عراقي من أهل بغداد، عمل طبيباً في الجيش العثماني في المدينة المنورة، وانتدبه الملك حسين بن علي لمفاوضة الإنجليز في بريطانيا عامي ٢٢-١٩٢٤م. وبعدها عاد إلى بغداد، ولم يبرحها، تقلد مناصب كثيرة وكتب ونشر كتباً غالبها في الآثار. انظر الزركلي، الأعلام، ج٧، ص٣٤٤.

(**) المقصود أنه لم يبق له سوى راتبه التقاعدي، وكانت آخر وظيفة حكومية يشغلها فيلبي قبل استقالته هي تعيينه في سبتمبر ١٩٢١م كبيراً لممثلي الحكومة البريطانية في إمارة شرق الأردن، وقد نجح أول الأمر في تكوين علاقة مع الأمير عبدالله بن الحسين، كما نجح أيضاً في علاقته بهربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين، لكن الخلافات بينهما ما لبثت أن ظهرت وخاصة مع صموئيل، ولهذا آثر أن يستقيل من العمل قبل أن يقال، وغادر شرق الأردن في رمضان عام ١٣٤٢هـ/ أبريل ١٩٢٤م، ثم اشتغل بالتجارة عندما عاد إلى جزيرة العرب بعد إكمال الملك عبدالعزيز ضم الحجاز، ثم اشترك في الترتيبات التي أدت إلى حصول شركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) على امتياز التنقيب عن النفط في شرقي المملكة عام ١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م، كما سيشرحه لنا في بقية هذا الكتاب الذي بين أيدينا، انظر للتفصيل: إليزابيث مونرو: Philby of Arabia (فيلبي جزيرة العرب) الطبعة الإنجليزية، لندن ١٩٧٣، ص١٣٣ وما بعدها.

لابد لنا جميعاً أن نقتنع بشأنها قبل أن أباشر المفاوضات مع ابن سعود مع عدم وجود أي توقع بالنجاح. علاوة على ذلك فقد كان لديّ مواضيع أخرى قائمة وعلى وجه الخصوص وهي احتمال الانضمام إلى رحلة استكشافية، لاستكشاف الصحراء بالسيارات، التي كان ينُظمها اثنان من الفرنسيين، هما: الكونت بايرون دي بروروك، والسيد ريفاس، وكلاهما كان لديه سابق خبرة في رحلات الصحراء. وللحقيقة فإن ميْلي كان للمغامرة في الصحراء أكثر من صفقة تجارية؛ ولكن في كلتا الحالتين كانت المسألة هي مسألة التمويل، وفي النهاية وعقب كثير من التردد قررت عدم المشاركة في بعثة بروروك. واستمرت مفاوضاتي مع شركة مدين المحدودة بشكل متقطع؛ ولكن في النهاية كان قد قُدم لي عرضاً آخر للعمل(*) مما نتج عنه إقامتي الدائمة في الجزيرة العربية.

لكن، لنعود إلى مدين، لقد حصلت بالطبع على النصيحة المهنية للمحامين الخاصين بي(٢٦)، والذين كانوا بطبيعة الحال مهتمين بالمستقبل المالي لعائلتي ولي شخصيّاً، وكتبوا إليّ في ١٨ مايو ما يأتي: «فيما يتعلق ببعثة بروروك المقترحة، فإنني أعتقد أن عَرْض مدين هو عرضٌ أفضل، ولكن مع ذلك ليس هناك ضير من التحقق عن مزيد من التفاصيل عن العرض الآخر، ومن ثم تقرر مصير مستقبلك». وبعد يومين كتبوا إليّ: «لقد تسلمنا رسالتك؛ وحقيقة إن أشخاصاً آخرين يقومون بمفاوضات متعلقة بامتياز مدين يجعل من المرغوب فيه إعلام السيد هنتلي (محامي شركة مدين المحدودة) في الحال». وفي ٢٩ مايو كتب لي السيد هورن مرة ثانية: «لقد قابلت الآن السيد هنتلي.... وكما

(*) ورد العرض الذي قدم لفيلبي من شركة سانت كوك وشركاه في لندن التي أسست (الشركة الشرقية المحدودة) وأصبح فيلبي مديراً لها في جدة وذلك بناء على فكرة نشأت في لقاء جمع فيلبي والسيد ر. فيشر. انظر: فيلبي. أيام عربية Arabian Days (لندن، ١٩٤٨) ص٢٤٧.

(٢٦) رسالةمن السيد ب. و. هورن للمؤلف، مايو، ١٨، ١٩٢٥م.

توقعتُ، فقد أبرمت شركة مدين المحدودة عقداً مع شركة د. آر. سي للتنقيب، وقد وضعهم هذا الأمر في موضع مُربك للغاية. من الواضح أن شركة التنقيب مؤهلة للحصول على الامتياز الذي على مدين المحدودة الحصول عليه. وكما تعلم فإن شركة مدين لا يستطيعون إبراز إثبات مكتوب للامتياز، وبالرغم من أنهم يدّعون بأن الامتياز قد تم مَنْحُه، إلاّ أن هناك صعوبة فيما يتعلق بالإقليم الذي تحت الانتداب (فلسطين)، وأنه سوف يكون من الضروري أن تقوم الحكومة البريطانية بالمطالبة بحق التنقيب نيابة عن شركة مدين المحدودة، وأنهم أحق بالامتياز في تلك المنطقة. أما ما يتعلق بالشق الثاني من منطقة الامتياز [الحجاز]، الذي يُمَثل تسعة أعشار الامتياز، لابد أن يتم عرضه عن طريق وزارة الخارجية مباشرة مع حكومة الحجاز. وكان مما استطعت جمعه من معلومات من السيد هنتلي، أعتقد أن مدين المحدودة ستجد صعوبة كبيرة في برهان أن لديهم امتيازاً، وفي تلك الحالة ستتحرك الحكومة ببطء شديد، هذا إذا تحركت على الإطلاق. إن شركة (د. آر. سي للتنقيب) تزعم أن الامتياز لم يتم منحه، ولذا فإنهم غير ملزمين بإيجاد المال اللازم. وربما تستطيع (مدين المحدودة) أن تجبر شركة (د. آر. سي) على اعتبار الامتياز ساري المفعول، وإلا فإنها ستنهى العقد معها، ولكنني لا أعتقد أنهم يستطيعون ذلك. . . . و يبدو من الواضح لي أنه إذا ما كانت أي من الشركات الفرعية متلهفة للحصول على حق امتياز مباشرة من حكومة الحجاز فإنهم سوف يعتمدون على العقد المبرم بين (مدين المحدودة) وشركة (د. آر. سي للتنقيب)، كوسيلة لتعطيل وتأخير أي نشاط لمدين، بينما تكون مفاوضاتهم مستمرة؛ وإن الموقف إذن، وفقاً لرأيي غير مرضٍ».

أعقب هذه الرسالة بأيام قليلة رسالة أخرى: «لقد أوضحت [للسيد هنتلي] الوضع العسير الذي وُضِعتْ فيه الشركة نتيجة لشروط الاتفاقية. لقد أخبرته بأنه

وفقاً لهذه الظروف، فإنك لست مستعداً لوضع خدماتك تحت تصرف الشركة إلى ما لا نهاية، وأنه إذا لم يتم التوصل إلى بعض الترتيبات معكم والاتفاق عليها خلال أسبوع أو أسبوعين، فيجب أن تكون حراً للدخول في اتفاقات أخرى. إنه سوف يكون من الأفضل لك أن تدخل في مفاوضات مع جهات أخرى، ويمكن أن تستغل معرفتك بموقف مدين المحدودة لتؤمن لهم المصلحة في مقابل مساعدتهم، ولكن ربما إن الشركة لم تذهب بعيداً بما يكفي لتقديم أية مساعدة».

لقد كان من الواضح حقاً عند هذه المرحلة أن مدين المحدودة كانت في حاجة إلى المساعدة أكثر منها لتقديمها، ولم تكن مفاجأة لي أن أتلقى دعوة عاجلة للاجتماع مع السيد (لوفتوس بروك). كتب موضحاً «إن أمور مدين تقتربُ من كارثة حقيقية، وإنني أود أن أعرف آراءك حول هذا الأمر»[٢٧].

بعد بضعة أسابيع كتب ثانية «أكتب لك أسْطُراً قليلة لكي أعْلمك بأننا نتقدم بصورة لا بأس بها في مفاوضاتنا، وأن ممثل الشركة قد أجرى مقابلة مع مديري شركة (A.P) [أنجلو - الفارسية]. حينما نكون قد خطونا قليلاً إلى الأمام، سوف نقوم بعرض مشروع العمل أمامهم، إما ليقبلوا أو يرفضوا؛ وبسبب الاحتمال الأخير (أي الرفض) فإننا نجري أيضاً مفاوضات مع مجموعة أخرى، والذين يبدو أنهم يميلون لقبول المشروع وتوليه. في حالة لقائك بالدكتور ناجي الأصيل، أعتقد أنه لابد أن تعرف بأن الكولونيل (دي شامبس)، والذي يقوم بالتفاوض معه لصالح (مدْين)، قد قام بزيارة للدكتور في "إكسفورد" الأسبوع المنصرم، وأن هناك عملية تفاوض على عقد لتحويل حقوق التعدين في الحجاز الخاصة بالدكتور إلى شركة (مدين). إن فكرتنا في الحصول على هذه الحقوق هي بغرض أن يكون لدينا شيئاً نبني عليه، والذي

(٢٧) رسالة من السيد لوفتوس بروك للمؤلف، ٢ يونيو، ١٩٢٥م.

يمكننا أن نظهره إلى شركة (A.P) [إنجلو - الفارسية] كأساس ثابت ملموس، ولكن بلا شك، وكما أوضحتم سابقاً، أن الوثيقة سوف تتطلب إثباتاً واعتماداً بالموافقة من الجزيرة العربية، قبل إمكانية العمل بموجبها . . . . . إننا نأمل أن نكون قريباً في موقف لوضع عرضٍ مؤكد أمامكم».

إنه لما يؤسف له أن إسهاماتي الخاصة في هذه المباحثات كانت قد قُدمت شفويّاً، في الاجتماعات، أو بالكتابة العادية بخط اليد قبل أن أباشر استخدام الآلة الكاتبة، ولكن الإشارة في الجملة المتعلقة بالمقطع الأخير أعلاه سوف يخدمُ في إعطاء فكرة عن موقفي أو مسلكي ألا وهو، مهما كانت الرغبة في أن يكون الأمر صحيحاً، والمراوغة والاعتراض القانوني الذي يمكن الدخول فيه في لندن، فإنه لا امتياز يتعلق بالحجاز سوف يكون له الأثر القانوني والصلاحية، أو مأموناً للعمل بموجبه دون موافقة الحكومة المحلية عليه، التي وفق تصوُّري للمستقبل سوف يرأسها ابن سعود، الذي سوف تكون له الكلمة الأخيرة والفاصلة فيما يتعلق بِمَنْ سيكون له أي حق - إن كان هنالك - في بلاده.

في تلك الأثناء كانت السلطات البريطانية في شرق الأردن قد احتلت في يونيو ١٩٢٥م مقاطعة العقبة - مَعَان التابعة للحجاز بالقوة؛ والتُمست نصيحتي عما إذا كان «هذا الجزء الذي تم ضَمُّه هو الجزء الذي يحتمل وجود النفط فيه أكثر مما في مدين الجنوبية؛ لأنه إن كان الأمر كذلك فإن ذلك سوف يكون من الخطورة بمكان بالنسبة للشركة». واستمرت رسالة السيد بروك بالقول «إن المفاوضات مع الدكتور ناجي الأصيل تسير ببطء ولكنها مُرضية؛ وإن الكولونيل دي شامبس في الوقت الحاضر في مفاوضات مع السيد هاندكوك، وهو محامٍ يُمثل الدكتور ناجي، حول اتفاقية التحويل، والتي آمل أن نتوصل إلى تسوية لها خلال أيام قليلة، إذا تم الوفاء بالعهود التي قطعت».

لم يكن لديّ علم بالشروط التي عَرَضها الدكتور ناجي لبيع وتسليم حقوقه إلى شركة (مدين المحدودة)، ولكنني كنتُ أعلم أن الدكتور ناجي بوصفه الممثل الرسمي لحكومة الحجاز في المملكة المتحدة، وأن حقوقه المزعومة سوف تفقد أية قيمة لها باكتمال سيطرة ابن سعود على الحجاز. وفي واقع الأمر كان الوهابيون في حالة سيطرة ثابتة لكامل منطقة مدين باستثناء مقاطعة معان - العقبة؛ وهكذا فإن الكولونيل دي شامبس كان يفاوض بالفعل في الوقت الحاضر على أصل تبخرَت قيمته بالكامل. وبالرغم من ذلك كان يواجه مصاعب، حيث إنً امتياز الدكتور كان يشمل أيضاً الحقوق المتعلقة بسكة حديد الحجاز، وهذه لابد من فصلها عن عنصر التعدين. لقد تم التأكيد ليَ بأن كل شيء سوف يسير بصورة حسنة «خلال الأيام القليلة القادمة»، بينما في إشارة إلى رسالة من المحامين الخاصين بي للسيد هنتلي، كان السيد بروك فاضلاً بما يكفي ليقول «إنني أتعاطف جداً مع وجهة النظر الواردة في تلك الرسالة، وبالطبع فإن شركة (مدين) يجب أن لا تقف في طريقك إذا لم يكن ممكناً الوصول بالمشروع إلى النقطة التي يُمكن معها استغلال خدماتكم القيّمة». وكان ذلك هو نهاية الأمر إلى هذا الحد فيما يتعلق بي شخصيّاً. وبعد يومين (في ٢٢ يوليو ١٩٢٥م) نَصَحَني المحامي «إنني أعتبر بشكل قاطع أنك حُرٌّ لتنضم إلى أية شركة مستعدة لتولي حق الامتياز للتنقيب في منطقة مدين». لمدة ثمانية عشر شهراً أو نحوها، كنت وضعت نفسي بمحض إرادتي تحت تصرُّف أولئك الذين يُديرُون مصالح شركة (مدين المحدودة)، مُقَدِّماً لهم المعلومات والنُصْح، ولكن لم يحدث في أي وقت خلال تلك الفترة، أن بدَرَ أي اقتراح على الإطلاق بأن يدفع لي مقابل جهودي، وعلى أقل تقدير لتغطية النفقات التي أكون قد تكبّدتها. إنني لم أحصل على مليم واحد من شركة مدين المحدودة،

لكنهم منحوني شرف الاستمرار في الاعتقاد بأنني يُمكن أن أساعدهم في بلوغ هدفهم. وعندما عادوا إليّ مرة أخرى في أوائل عام ١٩٢٦م، بالتماس قوي وبعَرض سخي من ٥٠ جنيهاً إسترلينيّاً لتغطية المصروفات المحتملة، وجدوا أنني لم أكن حرّاً لتقديم هذا أو قبول الآخر! لقد كنت في مرحلة تأسيس شركة (الشرقية المحدودة) في جدة؛ وكل اتصالاتي اللاحقة مع شركة (مدين المحدودة) كانت من خلال صفتي ووظيفتي كمدير مُقيم (للشرقية)، التي أصبحت شركة (مدين المحدودة) مسهماً فيها في النهاية بمعدل ٢,٥٠٠ جنيه إسترليني مع التزام احتمالي لتقدم لشركة (الشرقية) ٥,٠٠٠سهم من أسهمها الخاصة في ظل ظروف معينة، التي لم تتحقق في الواقع على الإطلاق. إن الحقيقة تكمُن في القصة الضاربة في القدم والتي تقول القليل جداً في وقت متأخر جداً. وبحلول الوقت الذي كانت فيه المفاوضات المستمرة منذ أمد طويل بين (مدين) و(الشرقية) قد اختُتمت، كان الجو العام لمناطق الامتياز في الجزيرة العربية قد أصبح خارجاً عن نطاق الإدراك. توقعت الحكومة دفعات مالية ملموسة مقابل الامتيازات، ولكن تجربة امتياز الأحساء قد جعلتها تَنْظُرُ بارتياب حتى إلى الشركات البريطانية!

لقد كان لي أن أعيش الآن التجربة المثيرة للاهتمام وهي رؤية عدد من الشركات الصغيرة والمفلسة تعمل في البحث عن امتيازات وفق المبدأ التقليدي القديم للحصول على شيء ثمين يستحق الحصول عليه، على وجه الخصوص في الشرق، الذي يميل إلى إعطاء قيمة كبيرة للمقادير الصغيرة من الأموال. كان لديّ من الأسباب ما يحملني على الاعتقاد بأن حالة الأوضاع تلك كانت قد تأثرت بالصرف الباذخ لجيوش الحلفاء ومنافسيهم في الأماكن المتعددة لمناطق عملياتهم. لقد ارتفعت الأسعار، أسعار الخدمات وأسعار السلع؛ وبدا

من الواضح أن من يذهب في بحث عن امتياز بأيدي خالية سيعود دون الحصول عليها. إنني لا أشجع مبدأ الهبة في تأمين الطلبات والامتيازات؛ ولكنني أؤكد أن سعراً مناسباً نقداً أو بفوائد احتمالية يجب أن يتم دفعه مقابل الامتيازات المستحقة. لم تكن هناك حاجة إلى هبة لكي أؤمن لشركتي امتياز سيارات فورد، و عقد ماركوني للمحطات اللاسلكية، وعقد أول شحنة للريالات الفضية التي سُكّت في بيرمنجهام، أو لعقد كبير للفحم لتشغيل مُكثفات مياه البحر الخاصة بتلك الأيام. كان الثمن هو المعيار الحاسم؛ وكان من الصعوبة بمكان في بعض الأحيان إقناع المُضَاربين أو الباحثين عن الامتيازات بأن الامتيازات التي ينشدونها لها ثمن نقدي، والذي لابد من دفعه للحكومة المعنية. بعض الشركات الصغيرة كانت بالطبع لا تتوقع أو تفكر مليّاً في مثل تلك المدفوعات، وليس أقل من القيام بدفعها، إلا في شكل وعود تعتمد على النتائج المستقبلية أو المشاركة في الأسهم. . . إلخ. إن شركة (الشرقية) نفسها - على سبيل المثال - كانت تعمل برأسمال مدفوع يبلغ ١٢,٠٠٠ جنيه إسترليني تقريباً، بينما رأسمال المدفوع لشركة (مدين المحدودة) كان ١٦,٠٠٠ جنيه إسترليني؛ وحتى مسألة المصروفات النثرية كانت مصدر جدال دائم بين الشركتين. إن تفاصيل مثل تلك المناقشات غير مهمة للقصة، التي تركز أغلبها على النقطة الحيوية والأساسية الحاسمة، وهي إغراء أو إقناع الحكومة من خلال إيجاد جو مناسب للمفاوضات اللازمة.

وكمثال واضح على هذا الرأي لنأخذ بنود مُسَوّدة الاتفاقية التي أعدتها شركة مدين المحدودة. كانت الشركة تتصّور الحصول على حق الامتياز لمدة خمسة عشر عاماً من «الحق الحصري للتنقيب والتعدّين» للثروات المعدنية في

منطقة مدين، بالإضافة إلى حق تحويل الامتياز إلى طرف ثالث، بالطبع دون إضرار بمصالح الحكومة. لم يكن هناك أي اقتراح بشأن مقابل مالي لهذا الترتيب، والذي سيأتي في المرحلة اللاحقة مقابل الحصول على حق الشركة بتحديد المناطق التي تقترحها لمباشرة عمليات التنقيب الجادة فيها. عن هذه المناطق سوف تدفع الشركة إيجاراً سنوياً، و الحصول على حق حصري باستئجار هذه المناطق لمدة ٦٥ سنة، وعند نهاية هذه المدة تصبح البنايات والمصنع، وغيرها ملكاً للحكومة وفق تقييم متفق عليه. في تلك الأثناء سوف تدفع الشركة للحكومة إيجاراً سنوياً بمعدل. ١ شلنات للهكتار (٥ , ٢ فدان تقريباً) بالنسبة لمناطق النفط، و ٥ , ٢ جنيه إسترليني بالنسبة لتعدين الذهب والفضة، ومبالغ مناسبة للأحجار الكريمة والفحم والمعادن الأخرى. بالإضافة إلى ذلك تكون للحكومة نسبة ١٠٪ من الأرباح التي تُجنى وتوزع كأرباح. يمكن الاستنتاج من هذا الوضع أن الحكومة التي أصيبت بخيبة أمل كبيرة في موضوع امتياز الأحساء لا يمكن أن تأمل في استخلاص أية منفعة من منح الامتياز حتى يتم التثبت والتحقق من قيمة المنطقة بينما يُمكن للشركة - بشيء من الحظ - أن تبيع حقوقها بمقابل وتترك تنمية الامتياز في أيدى أخرى.

كان صعباً إحراز تقدم في ظل مثل تلك القيود، وتعقد الوضع نتيجة لجشع المتنافسين الباحثين عن المُضَاربات. من الغريب اللافت للنظر، أن السيد لونغريك لا يعبأ كثيراً بذكر أي من شركة (إكس. واي للتنقيب والتطوير) أو شركة (مدين المحدودة)، ولكنه يذكُرُ لنا أن [٢٨] (شركة الشرق الأوسط للتنمية The Middle East Development Company)، والمُسَجلة في لندن عام

(28) Steven Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford University press,1954) p.42.

١٩١٩م كمؤسسة إنجليزية - فرنسية لتنمية الموارد النفطية في سوريا والجزيرة العربية، بما فيها مصالح اللورد إنشكيب ؛ لم ينتج عنها أي عمل ميداني». ويتجاهل - على كل - تطوراً لاحقاً في هذا الشأن. ففي سبتمبر عام ١٩٢٦م بينما كنت في إجازة في موطني، روى السيد لوفتوس بروك استناداً إلى «معلومات موثوقة للغاية، أن اللورد إنشكيب قد تقدم عبر (مؤسسة الشرق الأوسط) مفترضاً أنها هي (شركة الشرق الأوسط للتنمية) نفسها، إلى ابن سعود لحق امتياز نفطي لكامل إقليم الحجاز، وإن أصحاب شركة مدين قلقون للغاية، لاعتقادهم بأن المعلومات حقيقية». طُلب مني أن أفعل شيئاً تجاه ذلك، رغم أن الاقتراح بدا صعباً نوعاً ما، مع شركة مُفلسة تُنافس ضد مصالح مالية قوية. ومع ذلك كان لديّ شك في أن يكون التقرير مبالغٌ فيه بسبب مخاوف طبيعية ؛ حتى إنني تشككت بأن المنطقة التي يهتم بها اللورد إنشكيب لا علاقة لها بالمنطقة التي تطالب بها شركة مدين المحدودة. والذي يبدو ربما هو أن الاهتمام بجزر فرسان قد انتعش من جديد، والتي كانت فيما مضى تحت حكم الإدريسي في عَسير(*)، ولكنها الآن تحت الحماية من قبل ابن سعود وفي القريب العاجل سوف يتم دمجها بالكامل تحت سلطته. ووفقاً لرواية لونغريك(٢٩)، فإن هذه الجزر كانت من اهتمام شركة (إيسترن بتروليوم) (الشركة الشرقية للبترول Eastern Petroleum Company) في الجزء الأول من هذا القرن، وإن امتيازاً قد تم الحصول عليه من الأتراك و تم تحويله في عام ١٩٢١م إلى شركة تكوّنت

(*) لوحظ أن بعض المؤلفات والوثائق تطلق اسم (عسير) على الإمارة الإدريسية وهو خطأ شائع لأن الإمارة الإدريسية تتضمن جازان وما يتبعها وليس منطقة عسير. انظر عبدالواحد محمد راغب دلال. البيان في تاريخ جازان وعسير ونجران، الجزء الثاني، (القاهرة، ١٤١٨هـ).

(29) Steven Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford Universit press,1954). p.26.

لاستثماره هي شركة جزر فرسان للنفط، وإن جيولوجياً قد تم إرساله لفحص الجزر، ولم يتم إخبارنا عن النتائج.

عندما عُدت للجزيرة العربية كان ابن سعود متغيباً في زيارة إلى جوار المدينة يناقش المشكلات السياسية مع المندوب البريطاني السيد (إس. آر. جوردان) وحيث إن إخفاق مفاوضتهما قد استلزم محادثات لاحقة على مستوى أعلى، الأمر الذي شَغَل ابن سعود طوال أشهر الصيف قبل أن يتم التوصُّل إلى تسوية مرضية. قاد الوفد البريطاني ببراعة السير جيلبرت كلايتون(*)؛ ومن المحتمل جدّاً أن تكون فترات الاستراحة بين المفاوضات السياسية - لأنها قد وصلت إلى ذلك الحد - قد قُضيت في بحث الأمور الاقتصادية التي تهم البلدين؛ ولقد كان السير كلايتون مُدركاً بلا شك لاهتمام اللورد إنشكيب بجزر فرسان؛ وكان لديه الكثيرمن الفُرَص لطرح قضيته. من المحتمل حقّاً أن لونغريك كان يشير إلى هذه المفاوضات في فقرة لاحقة من كتابه[٣٠]، بالرغم من أنه لا يشير مباشرة إلى اللورد إنشكيب أو إلى شركة الشرق الأوسط للتنمية. بعد بعض الملاحظات حول التطورات في شرق الجزيرة العربية يذهبُ إلى القول: «إن أول

(*) جيلبرت كلايتون: عسكري بريطاني، شغل خلال الحرب العالمية الأولى مدير قلم استخبارات الحملة المصرية، ثم عين مستشاراً لوزارة الداخلية المصرية وظل فيها حتى عام ١٩٢٢م. غادر مصر إلى لندن حيث عين مستشاراً للشؤون العربية في وزارة المستعمرات في عام ١٩٢٢م، ثم عين سكرتيراً رئيساً لحكومة فلسطين لمدة سنتين. قدم مبعوثاً لحكومته ثلاث مرات لمفاوضة الحكومة السعودية خلال الفترة من عام ١٩٢٥-١٩٢٨م حول قضايا الحدود مع شرق الأردن والعراق وعقد المعاهدة السعودية - البريطانية لعام ١٩٢٨ والمعروفة باتفاقية جدة. وعين مندوباً سامياً للحكومة البريطانية في العراق حيث توفي عام ١٩٢٩م. انظر موسوعة تاريخ الملك عبدالعزيز الدبلوماسي، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ١٩٩٩م، ص ص ٥١٢-٥١٣.

(30) Steven Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford University press,1954). p.100.

حفر جاد في الجزيرة العربية كان يتم في مكان آخر؛ إذ إن مجموعة شل كانت قد قَبلت تحويل التنقيب إليهم والتي تم الحصول عليها مؤخراً لصالح مجموعة فرسان من الإدريسي حاكم عسير. لم يتم التوقيع على اتفاقية الخط الأحمر بعد، لقد كان ولاء هذا الأرخبيل من البحر الأحمر مشكوكاً في أمره على أي حال، وأن شركة شل وهي تشعر بأحقيتها في الاحتفاظ بحقوقها، سجلت في يناير ١٩٢٧م شركة البحر الأحمر للبترول كفرع لشركة حقول النفط الإنجلو - مصرية. لقد كان لدى الجيولوجيين التابعين لهم انطباعاً حسناً؛ وتم إرسال بعثة وبدأ الحفر في السنة نفسها؛ ولكن بعد العمل لبضعة شهور واختبار لبئر في جزيرة زفاف (Zifuf) التي اخترقت أعماقاً كبيرة من الملح، كانت كافية لجلب خيبة أمل لكل أمانيهم الآنية. انسحبت المجموعة وتم هجر المشروع في عام ١٩٢٩م». ولا يذكر لونغريك أي شيء عن هذا المشروع بوصفه نتيجة لأي امتياز تم منحه من قبل ابن سعود، أو عن شروط الامتياز إن كان قد مُنِح. وليس من المحتمل أن يكون قد تم الحصول على هذا الامتياز دون مقابل، رغم أنه من المحتمل أن يكون قد منحه ابن سعود كبادرة تقليدية للتسوية، في مقابل خدمات سياسية حصل عليها من بعثة كلايتون. مهما يكن من أمر فقد كان المشروع غير مُثمر: امتياز آخر، وبعثة أخرى، ثم خيبة أمل أخرى - لكنها لم تكن نهاية الرواية.

لقد كنت أعتقد دائماً، بأنه تحت ظل الظروف الحديثة في الجزيرة العربية، فإن بلداً في حاجة مُلحة إلى المال لن يتأتى الحصول على امتيازات فيه إلا في مقابل مالي؛ ولقد أوضحت لأصدقائي بوضوح تام بأن ابن سعود لم ولن يعترف بصلاحية امتياز مُنِحَ أو ادُعِيَ بأنه قد مُنِح بواسطة العثمانيين، أو الحكومات الشريفية. وأنه لابد من المفاوضة على كل شيء من جديد على أساس أن حكومة ابن سعود لديها كامل الحرية في التصرف بامتيازاتها

وخدماتها . و لا يمكن العمل في أي امتياز بأمان في إقليمه دون موافقته وإرادته . في سبتمبر ١٩٢٦م لقيت وجهة النظر هذه مساندةً قوية من جهة غير متوقعة، لقد تسلمت شركة (مدين المحدودة) رسالة من شخص لم يكن إلا البروفيسور ماكس بلانكنهورن، الذي يمكن تلخيص إيجازها بالتالي : بسبب علاقاته السابقة مع مؤسسي شركة (مدين المحدودة) ورغبته في تجديد الصلة القديمة مع الشركة بوصفه الوظيفي (كجيولوجي ومُنقب) في حالة القيام بأي عمل ميداني في المنطقة المعنية، فإنه استشار محامياً من برلين، ورجل أعمال، اسمه ڤي. بيهر(V.Behr)، الذي زوده برأيه المدروس حول الموضوع.

لقد كتب قائلاً: «لا يمكن التعويل على الامتياز القديم الذي منحته الحكومة التركية (العثمانية)، أو طلب بسيط عادي لتجديد هذه الحقوق. إن الامتياز القديم قد انقضى، ومن الضروري البدء في مفاوضات من جديد. إن حدسي السياسي ينبئني بأن الحاكم الحالي للجزيرة العربية ابن سعود لا يعطي مثل هذا الامتياز الشاسع للتعدين في البحر الأحمر لشركة إنجليزية خالصة. إن الألمان لديهم بالتأكيد فرصٌ أفضل للحصول على الامتياز، حيث إن الشكوك السياسية لا وجود لها هنا. إنه لمن غير المحتمل - على أي حال - الحصول على رأسمال ألماني لمثل هذا المشروع في المستقبل القريب. . . إن وضع الألمان في المقدمة في هذا الأمر، لا تستحثني لدوافع وطنية أو دوافع ذاتية، ولكن فقط لاعتبارات سياسية. إن رأسمال إنجليزي يمكن أن يأخذ نصيباً في الأمر بشكل طبيعي. ويجب أن يكون المشروع تحت الراية الألمانية في الظاهر. قبل تأسيس مجموعة لشركة من الأطراف المهتمة. . . أود أن أعطي تحذيراً عاجلاً ضد تقديم أي طلب لحكومة الحجاز. إن أية خطوة خاطئة قد تدمر الأمر بكامله. إن كان الإنجليز يرغبون في السير قدماً لوحدهم فهذا شأنهم. إن الألمان ليس لديهم

مشاركة في امتياز مدين القديم . . . إن المالكين للامتياز القديم يجب أن يتقدموا لنا نحن الألمان بطلب لمشاركتنا» .

كان من الواضح أن هذا الرأي لم يمنع بلانكنهورن من البحث عن العمل مع شركة مدين، كما لم يثبط، كما رأينا الشركة من المضي قُدماً بطريقتها الخاصة، بالرغم من أن طريقتها تلك قدمت القليل من احتمالات النجاح. ولم يكن حقّاً، حتى عام ١٩٣١م أن لاحت بارقة أمل لتخترق ضباب الكآبة الكثيف للكساد الاقتصادي الذي ساد العالم أجمع في تلك الفترة، والذي طال أثره الجزيرة العربية في شكل انخفاض في عدد الحجاج، ومن ثمَّ انخفاض في العائدات. النتيجة الوحيدة والرئيسة لهذا الوضع يجب أن تُترك لفصل آخر؛ ولكن هنا، بدا أخيراً أن الباب قد فُتح بحذر لطرقات صائدو - حقوق الامتيازات الذين كان عليهم أن يقدموا للحكومة ما يساعدها على التغلب على مصاعبها المالية. فكرتُ في شركة مدين المحدودة التي لم يكن لي معها اتصال فعّال منذ أربعة أعوام، فقمت بإرسال رسالة من مكة بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٣١م، إلى السيد برومهيد:

«ربما تتذكر أنه منذ بضع سنوات خلت كان لي شرف التباحث معك عن احتمال التنقيب عن المعادن في الجزيرة العربية . . . أخبرتك آنذاك أن الملك ابن سعود كان مشغولاً لدرجة كبيرة في أمور أخرى مما لا يسمح له التعامل مع مثل هذا الأمر، لذلك لم يكن الوقت ملائماً لأي تحرك أو عمل من جانبكم. ومؤخراً ـ على أي حال ـ ومن خلال محادثات مع جلالته أدركت أنه ميال الآن لتأمل فكرة استغلال الموارد الكامنة في بلاده؛ وأعتقد أنه من المناسب بأن أقوم بنقل هذه المعلومات لك لإخبار مجلس إدارتكم في حالة ما إذا رغبتم الآن في استئناف المفاوضات مع الحكومة. وإذا ما كنت ذا فائدة في هذا الأمر، فإن من

دواعي سروري بالطبع أن أضع خدماتي تحت تصرفكم. إنه يجب بالطبع أن يُفهم بوضوح أن الحكومة لن تعترف بصلاحية أي امتياز يتعلق بأقاليمها منحته الحكومة التركية (العثمانية). وعليه فإن مفاوضاتكم يجب أن تتم مباشرتها من جديد بشكل كامل...». ربما يجب أن أوضح بأنني عندئذ كنت قد تعلمت استخدام الآلة الكاتبة، ومن ثمَّ كنت أستطيع أن أحتفظ بصورٍ من رسائلي.

في رسالة بعثت بها إلى السيد تي. دي. كري المدير الإداري لشركة (الشرقية المحدودة)، التي أرفقت معها صورة من الرسالة أعلاه ومسودة مبدئية لرسالة ملائمة يتعين على شركة مدين إرسالها للملك، كنت قد طوّرت أفكاري فيما يتعلق بمسألة المقابل المالي للحصول على الامتياز المرغوب فيه بشيء من التفصيل، فكتبتُ: «إن الكساد الاقتصادي الحالي ربما يبرهن على المدى البعيد بأنه خير مقنع. وخلال الأسابيع القليلة الماضية كان الحديث في دوائر الديوان الملكي و الحكومة يدور حول استغلال وتنمية الموارد الكامنة في البلاد بصورة لم أسمع بها خلال السنوات العديدة الماضية. حتى الآن كان الميل نحو تفادي الاستغلال الأوربي على أمل أنه في يوم من الأيام قد يكون أفراد الشعب أنفسهم مؤهلين للقيام بالعمل. والآن هناك إدراك عام لحقيقة أن إدارة البلاد تطورت خلال السنوات القليلة الماضية من خلال أنماط سلوكية تحمل في طياتها مخاطرة كبيرة بالانهيار في حالة النقص الشديد في عدد الحجاج. إن الإحساس بالمأزق أصبح ملموساً في الوقت الراهن، ويبدو أن استغلال الموارد المعدنية المحتملة للبلاد هو المخرج الوحيد لتخطي هذه العقبة الكأداء. إن الملك - في الواقع - قد يكون راغباً في منح امتياز شامل للتنقيب عن المعادن وغيرها في بلاده مقابل قرض بمليون جنيه إسترليني. بالأمس عندما كنت راكباً معه في نزهة، انتهزت فرصة تحوّل الحديث في هذا الاتجاه... لكي أذكرُ له، أنه قبل أيام

الحرب، كانت شركة بريطانية معينة قد حَصلت من الأتراك (العثمانيين) على امتياز للتنقيب واستغلال النفط والذهب . . . إلخ في منطقة مدين. رد بأنه لن يفاتح الشركة بالأمر أو أية شركة أخرى، لكنه سوف يكون مستعداً لمناقشة الأمور معها عند إيفادها لمندوب مؤهل ليتقدم إليه . . . سألته إن كان يجوز لي نقل هذه المعلومات للشركة، التي أعرف مديرها معرفة شخصية، وقد أجاب: حسناً.

«وهكذا بعد طول انتظار وصبر . . . استطعت بالفعل أن أثير موضوعاً كان يُمكن أن يكون موضوعاً حساساً للغاية وغير قابل للبحث تقريباً خلال سنوات قليلة ماضية. يتبقى لنا الآن أن نُعزز موقفنا . . . لقد نسيت شروط اتفاقيتنا بالضبط مع مدين؛ ولكنني أقترح الإجراء الآتي بوصفه الأفضل لمصالح كلا الطرفين. في المقام الأول يجب أن يُفهم أن هذا الامتياز لا يُمنح بأي حال من الأحوال دون مقابل مالي، سوف يكون هناك إصرار على مبلغ كبير من المقابل المالي، ويجب أن يقدم هذا المقابل؛ وأن أفضل شكل يقدم به أن يكون قرضاً بدون فوائد تدفع على شكل أقساط سنوية حتى بلوغ مرحلة الإنتاج، وعندها يمكن أن تبدأ عملية التسديد، حوالي ٢٥٪ سنوياً من حصة الحكومة في الأرباح الصافية إلى أن يتم تسديد القرض كله. إن حصة الحكومة يتعين أن تكون ٢٠٪، رغم أنه يحتمل المطالبة بمعدل أعلى من ذلك، بينما مقدار القرض يجب أن يكون ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف) جنيه إسترليني. ربما تعتقدون أنني أنحاز بشكل مبالغ فيه لمصلحة الحكومة، ولكن يعتقد هنا أن مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني سنوياً قد تم عرضها مؤخراً على الحكومة العراقية مقابل:

(أ) رفض جميع العروض الأخرى للتنقيب في المناطق غير المشمولة في امتياز الشركة التركية للبترول.

(ب) عدم الإصرار على تطوير منطقة امتياز الشركة . . . وأتصور أن شركة

مدين لن تجد الأمر سهلاً بإيجاد المبلغ المقترح . . . . ولكنني لا أعتقد أن من المُجْدي الأمل بتطورات إيجابية دون ترتيب شيء في اتجاه قرض للحكومة . . . وبالمناسبة، إذا ما وصل الأمر إلى إرسال ممثل للتفاوض، فإنه سوف يكون له أثر طيب عند جميع الأطراف المعنية لو تم إرسال أحد من النبلاء العديدين في قائمة المسهمين في مدين ؛ وإنني بالطبع سأكون في خدمته بشكل كامل؛ وعلى المبعوث أن يبتعد تماماً عن المحيط الرسمي البريطاني حتى يُمكن تفادي إثارة الشكوك» .

كان رد السيد كري حَذِراً، رغم أنه لم يكن لديه الوقت الكافي لاستشارة السيد برومهيد . «أنا خائفٌ»، كتب قائلاً : «إن أفكار الملك فيما يتعلق بالثمن الذي يتوجب دفعه من قبل أي أحد للبحث عما إذا كان هناك شيء في البلاد يستحق الاستثمار، حتى لو كان هذا يحمل معه الحق في الاستثمار اللاحق بعد إثبات وجود النفط أو المعادن القابلة للاستثمار تجاريّاً هي أفكارٌ مبالغ فيها للغاية . لا يوجد هناك أي تشابه بين مسألة العراق وتلك الخاصة بالحجاز . ففي العراق قد تم إثبات وجود حقول النفط الوفيرة، وأن المبلغ المشار إليه إن كان قد تم الاتفاق عليه بالفعل، هو لغرض إبعاد النفط عن سُوق غمرته الإمدادات النفطية » .

بعد عشرة أيام، رد السيد برومهيد على رسالتي قائلاً : «لقد قمنا بعقد اجتماع لمجلس الإدارة بشركة مدين المحدودة، وبعد مناقشة المقترحات التي قدمتها قررنا المُضي وفقاً للخطوط المقترحة . . . إننا سوف نجد من الصعوبة بمكان جمع ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، أو أي مبلغ مُشابه كقَرض . . . وإن هذا الشرط الجديد يُسببُ لي قلقاً؛ لأنه إذا ما تقدمنا للملك الآن وتم رفضنا لعدم استطاعتنا جمع هذا المبلغ من المال فإن هذا لن يسهم في تحسين موقفنا . وبالإشارة إلى النقطة التي ذكرتها في رسالتك للسيد كري . . . فإن حقيقة الأمر

أن أسواق النفط العالمية في الوقت الحاضر مَغمورة، وأن الأسعار عموماً غير مُجزية وغير مُربحة، وبسبب ذلك فإن شركة(تي. بي. سي) (شركة النفط التركية) ولمصلحتهم الخاصة كانوا على استعداد لدفع غرامة كبيرة لوقف الإنتاج في العراق. إن هذا أمرٌ مختلف تماماً عن دفع مبلغ ضخم مقابل امتياز للتنقيب عن معادن لا يزال يتحتمُ إثبات وجودها بكميات مُربحة تجاريّاً. إن فكرتكم بإرسال أحد من رجالنا... للشروع في المفاوضات ليست بالفكرة السيئة، ولكننا لا نستطيع أن نوكل أحداً لهذا الغرض دون بدل أتعاب مُجز، ولابد لنا من شيء مَلْموس لنعمَل عليه قبل أن نستكمل ملء خزائننا مرةً ثانية!.. إنك تذكرُ ٢٠٪ ريع للحكومة، ولكن يبدو ليّ أن هذا رقم عالٍ للغاية، وإنني لا أعتقد حقّاً أن تزيد على ١٠٪، وهو الرقم المُحدد في الامتيازِ الأصلي. إنه يجب علينا أن لا نُعيق الامتياز بشروط مرهقة للغاية، وإلا فإننا لن نَحْصُلُ على الدعم المالي المطلوب. كنت قد أرسلت لك منذ بضع سنوات مُسوّدة نموذج حق امتياز[٣١] والذي قد تكون الشروط العامة له ملائمة للظروف الحالية وإذا ما عَمِلْتَ وفق هذا الأساس، فإن ذلك سيساعدنا في هذا الجانب. إذا كان لابد من مَنحْ قرض يرتكز على ريع للحكومة، فيلزم أن يحمل أرباحاً، ولكن إذا لم يكن ذلك مُمكناً لأسباب دينية[*]، فإن الحَلّ الوحيد الذي أراه لترتيب هذا الأمر سيكون عن طريق عمل القرض بتخفيض كبير (لنَقُل ٢٥٪). في الختام، أهنئك على وصول المرحلة التي يبدو معها أخيراً إمكانَ عقد صفقة، وآمل جداً أن تنجح في الحصول على حق امتياز بشروط تجارية.... إن مسهمي شركة مدين كان عليهم ممارسة قدر كبير من الصبر طوال هذه السنين، وإنني راغب جداً في أن أراهم يحُصلون على مكافأة مجزية».

(٣١) رسالة من السيد برومهيد للمولف، ٢٣ إبريل، ١٩٣١م.

(*) يقصد بالاعتراضات الدينية: موقف الدين الإسلامي فيما يتعلق بالتعاملات الربوية وتحريمه لتلك الفوائد الربوية.

لم تكن الرسالة على قدر كبير من المساعدة في شيء، وكان يبدو بالفعل أن شركة مدين المحدودة لن تجد التمويل المالي لعمليات جَادة في الجزيرة العربية على الإطلاق. كانت الرسالة مؤرخة في ٢٣ أبريل ١٩٣١م، بالضبط بعد أسبوع من وصول السيد كارل. إس. توتشل إلى جدة، وهو مهندس تعدين كانت خدماته قد وُضعت تحت تصرّف حكومة ابن سعود بواسطة السيد تشارلز. آر. كرين(*)(٣٢).

لقد أنهى توتشل بعد وقت قصير عمله؛ وفي ١٨ مايو استطعت أن أبلغ السيد كري بأن توتشل قام باستكشاف للحجاز ومَسْح أولي لموارده المعدنية. لقد كانت نتائجه متفائلة باعتدال، رغم أنها مصَاغة بتعابير غامضة، والتي بالطبع لم تنشر(**). كان فحصه لمنطقة مدين أشبه بالأولي الذي تعوزه الحماسة وكان مُنصبّاً أساساً على البقع النفطية الساحلية التي لم تثر أي اهتمام كبير. لكن أعماله اللاحقة في منطقة الأحساء قد كثفت الاهتمام الذي كان قد أثاره اكتشاف النفط في البحرين؛ وفي أوائل عام ١٩٣٢م كان قد تزوّد بما يكفي من المعرفة باحتمالات البلاد العامة لدرجة تفويض الحكومة له للتوجه

(*) تشارلز كرين Charles R. Crane: من رجال الأعمال الأمريكيين والعاملين في المجالات الإنسانية والمساعدات، اختاره الرئيس الأمريكي ويلسون في عام ١٩١٩م للمشاركة في لجنة البحث والتقصي التي أدت إلى نظام الانتداب في سورية وفلسطين والعراق. خصص مساعداته للدول المحتاجة في الشرق الأوسط، وكانت له جهود إنسانية في اليمن. التقى بالملك عبدالعزيز لأول مرة في فبراير عام ١٩٣١م، ونتج عن ذلك أن أرسل كرين أحد المهندسين هو كارل توتشل للمملكة، للبحث عن المياه والمعادن.

انظر ديفيد هوارث. ملك الصحراء (بالإنجليزية). لندن، ١٩٦٤م، ص ص١٨٠-١٨١.

32-H.St.J.B.Philby, *Arabian Jubilee*(Robert Hale,1952),p.177.

(**) تحدث توتشل عن تجربته حول مسح المناطق التعدينية في الحجاز ونجد، في كتاب: «مناجم الذهب القديمة في الحجاز ونجد» المطبوع سنة ١٩٣٢م، وقد زار مناجم عدة في جنوب مدين، والمدينة المنورة، والطائف، ومهد الذهب، وحليت، والدوادمي وغيرها، انظر: تطور الاستكشاف المعدني في المملكة، ص١٩.

إلى الولايات المتحدة لتشجيع التقدم بعطاءات للامتيازات المتوافرة للتنقيب . أما بالنسبة للحجاز فلم يظهر أي اهتمام بالبيانات التي تمكن توتشل من جمعها ؛ وفي يوم ١٣ ديسمبر ١٩٣٢م ، وبعد سلسلة من المحادثات مع عبدالله السليمان ـ وزير المالية ـ استطعت أن أنقل عرضاً رسمياً للامتياز الخاص بشركة (مدين) في رسالة إلى السيد كري ، والجزء المتعلق بالموضوع في هذه الرسالة جاء كما يلي :

«لسبب غريب لم يقم السيد توتشل بفحص المنطقة التي يغطيها امتياز شركة مدين القديم ، بالرغم من أنه زار مكان النز النفطي حول ضبا على الساحل . الامتياز الآن رهناً على موافقة الملك ، التي يجوز أن أحصل عليها قبل وضعي لهذه الرسالة بالبريد ، إن عبدالله السليمان مستعدٌ لمنح حق الامتياز للتنقيب إلى شركة (مدين المحدودة) وفقاً للشروط التالية :

(أ) أن تحصل الحكومة على نسبة ٣٠٪ كنصيب من صافي أرباح المشروع .

(ب) أن تدفع شركة مدين المحدودة مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه ذهب سنوياً ، وتدفع مقدماً لتغطية إيجار المنطقة ، والحماية . . . إلخ .

(ج) أن تشرع شركة مدين المحدودة في العمل خلال أربعة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية .

(د) التفاصيل الفعلية لحق الامتياز يُمكن مناقشتها دون تأخير أو عائق ، بمجرد قبول الشروط أعلاه كشروط أساسية .

واستطردتُ : "بالطبع فإن أية مبالغ مستحقة الدفع لمدين سوف تدفع بالفعل لشركة (الشرقية) تخفيضاً لديون الحكومة المستحقة لنا . لذلك ليس هناك من شيء لها ، ولكن فائدة شركة (مدين المحدودة) تكمن بهذه الفرصة

الحالية لتؤسس امتيازها بصورة نهائية إذا استطاعت ذلك. أما إذا ما ضاعت هذه الفرصة، فإنها لن تتكرر ثانية، وإن الشركة ربما تتم تصفيتها. وعليه، هل تكرمت بنقل هذه المعلومات إلى السيد برومهيد وأثرت فيه بصورة قوية على ضرورة عدم تضييع أي وقت؟ إن الحكومة ترغبُ في قرض بالإضافة لما ذُكر أعلاه، ولكنني وقفت ضد ذلك وقاومته بعناد، ومن ثمَّ لم يتم الإصرار عليه على أساس التفاهم بأنه إذا ما تمت الموافقة على الشروط المذكورة أعلاه فلن يكون هناك أي تأخير للبدء في العمل. أرجو تفضلكم بإعلامي برقيّاً إن كانت شركة (مدين المحدودة) توافق على السير وفقاً لهذه الخطوط، وفي حالة الموافقة يجب عليهم إرسال مندوب مفوض تفويضاً كاملاً في الحال لمناقشة تفاصيل الامتياز. وإذا كانوا لا يقبلون بهذه الشروط فعليهم أن يتقدموا بعرض مُحَدَّد تجاه النقاط (أ)، (ب)، و(ج) لأضعها أمام الحكومة. ولكنه لن يجدي تخفيض الشروط المقترحة إلى أدنى من ذلك بشكل كبير، إذ إن من الأهمية الحصول على تأييد الحكومة الكامل للمشروع».

أشعرني السيد كري باستلامه لهذه الرسالة في ٣ يناير ١٩٣٣م، فكتب إليّ: «عند استلامنا لموافقة الملك على الشروط المقترحة، فإن العرض يمكن أن يوضع كعرض مؤكد لشركة مدين وفقاً لبنود الاتفاقية بين شركتْي (مدين والشرقية). إن هذا سيدفع بالأمور إلى الأمام ويجعلها تثمر، وإننا سوف نناشد شركة مدين إما أن تقبل العرض أو أن تترك لنا الحرية لنتفاوض مع جهات أخرى. في الوقت نفسه، إنه لمن غير المرغوب فيه بصورة كبيرة أن يتم اتخاذ مثل تلك الخطوة في غياب السيد برومهيد، لذلك فإنني آمل أن تتمكن من الاحتفاظ بالأمر مفتوحاً حتى عودته في أبريل». لكن السيد برومهيد بدا لدى عودته مأخوذاً كليّة من الدهشة لانقلاب الأوضاع. فكتب إليّ في ٨

أغسطس قائلاً : «بما أن السيد كري قد عبَّر أيضاً عن وجهة نظره بأنه يُحبذُ تعديل عقد (مدين - الشرقية) إن كان ذلك سيقف عقبة في سبيل إبرام صفقة، فإنني سوف أقوم بمحاولة أخرى للتوصُّل إلى شخص آخر حول الأمر في المحاولة لتسوية بعض الحقائق وربطها مع بعض لنستحث مُشترٍ، فإنني أجد مصاعب عدة تبرز أمامي وفي مقدمتها مسألة منطقة الامتياز». كان هذا إقراراً مثيراً للدهشة بالنسبة لرجل كان قد تعامل مع حق الامتياز لمدة عشرين عاماً؛ ولكن في ١٧ أغسطس عاد ليطمئنني مرة أخرى: «إنني أضع أمر (مدين) أمام عدة أطراف جديدة، وأطمح للأفْضَل تحتَ ظل ظروف صعبة نوعاً ما، ولك أن تظَل مطمئناً بأن الفشل لن يكون نتيجة الافتقار للمحاولة». لقد بدا الأمر مثل ناقوس الموت والاندثار لشركة مدين، التي كان بطلها الأساسي الآخر، السيد لوفتوس بروك قد مات في عام ١٩٣٠م، (بمعاناة كبيرة) كما كتبت زوجته لي، دون شك من تفاقم الألم نتيجة الإحباط والقلق حول أمور شركته المحبّبة.

في أوائل مايو ١٩٣٤م كتب السيد برُومهيد إلى السيد إدوارد دنبار المدير الإداري لشركة الشرقية قائلاً: «لقد كنت أتباحث مع شقيقي، وإننا نميل إلى الاعتقاد بأنه من الأفضل أن نقوم بتصفية شركة (مدين). ولكن قبل أن نتخذ أي عمل فإنه لمن الأفضل أن نسأل فيلبي إن كان يرى ثمة اعتراض، أو أي احتمال من الاستفادة من الشركة في المستقبل. إنني أستطيع الحصول على أكثر من نصف الأسهم، وبالتالي التحكم بها، وبالطبع فإن مثل هذا الشأن يوفر الكثير من المصروفات الأولية، بالإضافة إلى أن لها ميزات معينة كشركة يرجع تأسيسها إلى ما قبل عام ١٩١٦م». كانت إجابتي كالآتي: «كما تعلم، فإنني كنت في أوقات مختلفة قد ناقشت هذا الأمر مع كل من السيد كري والسيد

برومهيد. وإنه نتيجة لتلك المناقشات أستطيع التوصل إلى استنتاج أن (مدين) ليست في وضع يُمكِّنها من تشغيل أي امتياز بمثل الشروط التي يمكن الحصول عليها تحت الظروف الحالية. لقد نقلت إلى السيد برومهيد مختلف المقترحات التي يمكن على أساسها إجراء المفاوضة لامتياز للتنقيب، ولكنها كما يبدو لم تلق القبول، حيث إنها جميعاً تشتمل على دفعات مالية نقدية للحكومة وشروط أخرى تقل إيجابياتها عن تلك التي تضمنها حق الامتياز الأصلي؛ لذا فإن شركة مدين إذا كانت لا تستطيع التكيف مع الظروف المتغيرة فإنني لا أرى ميزة معينة في إبقاء الشركة على حيِّز الوجود؛ لذلك فإنه فيما يتعلق بي شخصيّاً يبدو أنه ليس هناك من اعتراض على التصفية المقترحة، بالرغم من أنني آسف لحدوث ذلك في الوقت نفسه الذي أصبحت فيه الحكومة حريصة على استكشاف واستغلال مواردها المعدنية».

وبالمناسبة أضفتُ قائلاً: إنه ربما يساعد السيد برومهيد في الوصول إلى قرار أن يعرف أن الدكتور نوملاند مساعد رئيس الجيولوجيين لشركة (كاليفورنيا إستاندرد أويل)[٣٣] قد قام مؤخراً [في أبريل] بزيارة منطقة النفط المزعومة على ساحل مدين بالقرب من ضبا. لقد فهمتُ أنه قد كتب تقريراً في غير صالح احتمالات وجود النفط في تلك المنطقة، حيث إن ظهور النفط على السطح، الذي كثر الحديث عنه في الماضي ليس تحته شيء فيما يبدو. وأنه يعتقد بأن البقع الزيتية ليست أكثر من تَجمع لزيت سطحي من البحر والذي وجد طريقه إلى خليج ضبا، ينحسرُ ويجري مع حركة المدّ والجزر! بالطبع إن هذا ليس رسميّاً ولا أعتقد أن إعلاناً رسميّاً من هذا القبيل سيصدُر، ولكنه من المهم للشركة أن لا تنافس على امتياز في هذه المنطقة. لذلك فإن الذهب والمعادن

(33) Philby:Letter to sir Edward Dunbar, May 17,1934.

المشابهة فقط هي التي ستكون ذات اهتمام، وإن هذه المعادن هي التي سترغب الحكومة في استغلالها. وأنها تتوقع الكثير من ورائها، كما يبدو، ولكن حتى الآن لا أحد يبدو حريصاً على مباشرة حق امتياز بالشروط المقترحة. لا أعتقد أن هناك شيئاً يمكن أن يقال حول الأمر سوى أن أعبرَ عن أسفي لانتهائه على هذا النحو الهزيل. «حقّاً إن النشاط الذي لا يكلّ للسيد توتشل قد حدد منجماً قديماً للذهب، لا يزال يسمى باسمه القديم مَهْد الذهب(*)، حيث يرى أنه يُمكن استخدام الوسائل الحديثة لاستخراج الذهب بصورة مربحة من حوالي ٥٠٠,٠٠٠ (خمس مئة ألف) طن من النفايات التي لم يكن باستطاعتهم استخلاص كل المعدن منها، الذي كان قد هُجر عندما غُمرَ المنجم بوابل من المطر الغزير. كان من المؤمل كذلك ـ رغم أن هذا الأمل انقلَب إلى خيبة في النهاية ـ بأن التعدين اللاحق للجبل ربما ينتج أيضاً كميات من خام الذهب.

على أي حال، استطاع السيد توتشل أن يثير اهتمام شركات التعدين البريطانية والأمريكية في ذلك المشروع، وفي أوائل عام ١٩٣٤م كان قد رتب أمر امتياز للتنقيب مع الحكومة لصالح مؤسسة أنجلو - أمريكية تأسست حديثاً تسمى نقابة التعدين العربية السعودية. بدأ العمل في المنجم على الفور، رغم أن اندلاع الحرب العالمية الثانية قد أعاق العمليات، وللتعجيل بالأحداث يمكن

(*) وصف توتشل منجم مهد الذهب، وذكر أنه قد استغل أثناء حكم هارون الرشيد، ووصف أيضاً جيولوجية المنجم وقدم تحليلاً لبعض العينات المعدنية. وقد أعيد تشغيل هذا المنجم عن طريق شركة نقابة التعدين العربية السعودية من خلال امتياز التعدين الذي حصلت عليه في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤م ولمدة ٥٨ سنة، وبدأت عملية التعدين في سنة ١٩٣٩م واستمرت حتى سنة ١٩٥٤م. وقد ركزت الحكومة السعودية على زيادة استثمار المنجم من خلال عدة مراحل مرّ بها المشروع حتى تم افتتاح مشروع منجم مهد الذهب تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين في ١٧ رجب ١٤٠٣هـ/ ٣٠ أبريل ١٩٨٣م، ويعد المنجم أكبر منجم قديم معروف في المملكة العربية السعودية. انظر: تطور الاستكشاف المعدني في المملكة، ص ٢٠، ٢٤، ٣٠.

هنا القول إن الشركة تمت تصفيتها في عام ١٩٥٤ مُحققة أرباحاً صافية مقدارها ٢٠ مليون دولار في عشرين عاماً (*) مقسمة كأسْهم متساوية بينها وبين الحكومة. وبالمناسبة، هذا المنجم يقع تقريباً في منتصف الطريق بين مكة والمدينة، وهكذا فإنه يقع على بعد أكثر من ٢٠٠ ميل إلى الجنوب من الحدود الجنوبية لمنطقة امتياز شركة (مدين المحدودة).

وعلى أية حال، أشعل الإعلان العام عن تأسيس هذه الشركة في عام ١٩٣٤م، بارقة أمل لشركة (مدين المحدودة)، التي قام مديروها بالكتابة في الحال للنقابة، دون الرجوع إلي (كنت آنذاك في جدة)، داعين للتعاون معها من أجل النهوض بالامتياز المُحْتضر، الذي كنت قد قدمته لهم في ديسمبر ١٩٣٢م دون أية نتيجة. لقد كان الأمر سراباً في صحراء قاحلة. إنهم لا يعرفون أي شيء عن قوة الشركة الجديدة، وكان رد فعلي عن الخبر رسالة بتاريخ ٦ يونيو ١٩٣٤م، والأمر الذي لابد أن يكون قد ثبّطَ من حماستهم الملتهبة، حيث كتبتُ لهم «لا أشك أن هذه النقابة قد جاءت نتيجة لنشاط السيد ك. إس. توتشل. . . الذي ذهب إلى موطنه في ديسمبر الماضي، مع تفويض من الحكومة ليفعل ما في وُسعه لجذب اهتمام مؤسسات التعدين لتنمية الموارد المعدنية في البلاد، التي اكتسب عنها معرفة سطحية لا بأس بها خلال السنوات القليلة الماضية. . . إنني لا أعتقد بأن النقابة الجديدة سوف تهتم كثيراً بمقترحاتكم، وإذا ما تطور أي شيء من زيارتهم المرتقبة، فإن آمال شركة مدين يجب أن تعد قد ذهبت أدراج الرياح. إن السبيل الوحيد (لمدين) هي أن تنافس، ولكنني مُدركٌ تماماً بأن مواردها لا تسمحُ بذلك. . . ويجب الإقرار

(*) يبدو أن فيلبي يخلط هنا الربح مع قيمة الذهب والفضة المستخرجة. ففي كتابه العربية السعودية (لندن، ١٩٥٥)، يشير إلى أن ١٠ ملايين دولار هي الأرباح الصافية للحكومة والشركة- (محرر النص الإنجليزي).

بأن السيد توتشل إذا كان لديه الدعم المالي فإنه هو المرشح الأقوى للحصول على الامتياز . . . إنه قطعاً يعلم عن البلاد أكثر من أي شخص آخر» .

بعد أيام قلائل تسلمت رسالة من السيد توتشل نفسه ، الذي كان في طريقه إلى جدة ، كتب فيها قائلاً : «كما تعلم الآن ، فإنني قد نجحتُ في النهاية من تأسيس نقابة لتنمية صناعة التعدين في المملكة العربية السعودية . وإنه بغض النظر عما إذا كانت هذه المفاوضات مع الحكومة السعودية ستكلل بالنجاح أم لا فإنه ستكون هناك بعد اختتام المفاوضات فترة من الزمن ربما ستة أسابيع أو شهرين [التي ينوي خلالها أن يقوم بزيارة قصيرة إلى منطقة مزعومة للذهب في الصحراء السورية] . في لندن ، هاتف السيد برومهيد المكتب ، وأخبرنا عن الترتيبات مع شركة (الشرقية)! وقال : «يمكننا أن نناقش ذلك عندما نلتقي ، ولكنني أريد أن تعلم شخصيّاً بأن شركتنا ترغب في التعاون مع أناس راغبين جديّاً في تنمية التعدين . إن شركة (مدين المحدودة) قد أنفقت الكثير من المال حتى الآن دون نتائج ؛ من المحتمل أن نستطيع المساعدة بتقديم الاستشارة الفنية . . . » كذلك كتب إليّ السيد برومهيد عن مقابلته مع السيد توتشل و مدير الاتحاد الجديد دون أن يضيف شيئاً ماديّاً إلى معرفتي عن الوضع ، ما عدا أن جملته الأخيرة كانت : «في الظروف الراهنة لا أعتقد أن من المستحسن تصفية (مدين) ، بل الانتظار لنرى إذا ما أصبح من الممكن عمل أية خطة لفائدتنا المشتركة» ومن نافلة القول ، يبدو أنه كان يتصور اندماجاً بين شركة الشرقية و«شركة مدين و نقابة التعدين العربية السعودية تحت رعاية الشركة (الأنجلو - شرقية للتعدين المحدودة) ، التي تبين أنها ترعى الشركة الجديدة . لكن آراءه بدت لي متفائلة أكثر من كونها عملية» .

إن هناك القليل من المتبقي ليضاف إلى قصة شركة (مدين) الحزينة. وصل السيد توتشل إلى جدة في يونيو، ولكن لم يحدث أن قدمت له الحكومة عرضاً محدداً ونهائيّاً، إلا في يوم ١٩ سبتمبر والذي قبلته النقابة على الفور. ومع ذلك فقد استمرت المفاوضات اللاحقة حَول التفاصيل حتى ٢٣ ديسمبر، عندما تم توقيع وتصديق حق الامتياز في حينه. وبعد أيام قلائل كتبت للسير إدوارد دنبار كما يلي: «إن السيد توتشل قد استغرق وقتاً طويلاً ليصل بمفاوضاته إلى نهاية ناجحة، وكان عليه بالطبع أن يُحسِّن بصورة كبيرة للغاية من شروطه الأصلية. وأن النقطة الأخيرة المعلقة، أعني عما إذا كانت الحكومة ستحصُلُ على ١٥٪ من الأسهم المدفوعة من قيمة الأسهم من الرأسمال الاسمي لكل شركة تعدين تتأسس، أم ١٥٪ فقط من رأس المال المُكتَتب والمدفوع، لقد تمت تسوية هذه النقطة لصالح الحكومة، إن المنطقة الآن تستثنى بالتأكيد نجد، ولكنها تشتمل على كامل إقليم الحجاز من العقبة إلى برك. وأنها بذلك تشتمل على كامل منطقة مدين الأصلية وعلى قدر إضافي أكثر. إنني لا أرى حقّاً ما يمكن عمله لإعطاء شركة (مدين) دوراً في هذه المرحلة، وعلى أي حال، فإن أية ترتيبات من أجل اتحادها مع (نقابة التعدين العربية السعودية S.A.M.S) لابد أن يتم الإعداد له في لندن. إن الأمر برمته مُحبطٌ للغاية، ولكنني لا أعتقد أن أية نتيجة أخرى كان من الممكن توقعها ونحن نرى أن مدين ليس لديها أية اعتمادات مالية للتعامل مع مثل ذلك الامتياز، ولا أي شيء لتقدمه للحكومة. من الناحية الأخرى، فإن النقابة ملتزمة بإنفاق ٢٠,٠٠٠ جنيه إسترليني في استكشاف الإقليم وفي إنشاء الشركات اللازمة للعمل في أية معادن يتم اكتشافها».

أجابني دُنبار بالتالي: «يجب أن أقول إنني أوافق على أن لا أحد كان يتوقع أن يكون لمدين فرصة كبيرة للحصول على حق امتياز للتنقيب، نظراً لافتقادهم الكامل للاعتمادات المالية، وإنني أشُك أن النقابة ستعطي شيئاً مقابل لا شيء!». هذه الملاحظة الأخيرة كان قد أثارها التماس برومهيد للقيام بمجهود لإغراء (نقابة التعدين العربية السعودية) باستيعاب شركة (مدين) و(شركة الشرقية) إليها وفق شروط تفضيلية. لقد كانت (نقابة التعدين العربية السعودية) دائماً قوية بما فيه الكفاية لتقف على قدميها، دون ميل نحو مساعدة شركات مضطربة الأوضاع المالية. لقد كان السيد برومهيد مُصممٌ ثابت العزم حتى النهاية، رغم أنه في رسالة كتبها إليّ في ١٤ يناير ١٩٣٥ من بورسودان، التي وصلها في نطاق جولة لإجازة طويلة في أفريقيا، أشار إلى أنه قد تقاعد عن الأعمال التجارية الفعلية نوعاً ما.

أما فيما يخصني، فإنها أغنيته المفضلة، التي طبيعيّاً تركز بشكل أساسي على بعض التعليقات المريرة عما كان يمكن أن يتم لو كانت الأمور مُختلفة. حيثُ كتب: «إن حق الامتياز المقترح للسيد توتشل معقول ومُناسب بشروطه التي لو كان من الممكن الحصول عليها في الوقت الذي تَم تنفيذ الاتفاقية بين (مدين) و(الشرقية)، أو خلال سنة أو سنتين بعد ذلك، عندما كنت في الخدمة الفعلية، فإنني لا أشك بأن شركة (مدين) كان يُمكن أن تستغل الأمر بفعاليّة تامة، لأن أربعة من مسهمينا كانوا قد دفعوا مبلغ ٢,٠٠٠ جنيه إسترليني وكانوا متحمسين جداً لمتابعة استثمار أموالهم. من سوء الطالع أن الوضع الآن مختلف للغاية، وأخشى كثيراً أن يعدوا مشروع العمل ميتاً... إنك تكتب الآن ذاكراً بأن السيد توتشل كان يجري المفاوضات لهذا الامتياز منذ يونيو الماضي؛ لذا فإنه من الواضح أنه قد ذهب إلى جدة بعد مقابلة الخامس من

يونُيو، وتقدم على الفور بطلب لهذا الامتياز. و أعترف أنني لا أستطيع أن أفهم مبادئه الأخلاقية، حيث إنه من الواضح أنه تقدم بالطلب بناءً على المعلومات التي زودته بها: إذ إنك سوف ترى في رسالتي المؤرخة في الخامس من يونيو أن السيد توتشل ومعاونوه أفادوا بأنهم على أتم الاستعداد بألا ينتهكوا إقليمنا، علاوة على ذلك، فإنهم آنذاك ذكروا بالتأكيد أن في نيّتهم القيام باستثمار قصير الأجل لبعض المناجم القليلة إذا ما تمخضَ المشروع الأول عن نتيجة مُرْضية. على كل حال، بصرف النظر عن كل هذا، فإنني أريد منك مساعدتي لحفظ ماء وجهي أمام حملة أسهمي، بحثهم على استيعاب شركة مدين المحدودة، حتى لو كان المقترح الأكبر وهو استيعاب الشرقية، لا ينال موافقتك... إن بضعة أسهُم في شركة امتيازهم لن تضرهم: إن رأسمالنا المكتتب فيه ليس كبيراً، بالرغم من أن الأسهم كانت قد صدرت بفائدة عالية، والتي أضحت تهبطُ مع تقدم السنين. إن هذا سوف يُهدئ من شعورهم بالغيظ، ويهيئ للنقابة مجموعة جيدة من حملة الأسهم... أعتقد أن أية صفقة أو اتفاق يجب أن يؤمن النسب المحددة لحَملة الأسهم وبعض الأسهم الإضافية لتسديد دائنينا. إن رأسمالنا المدفوع هو ١٦,٩٠٨ جنيهات إسترلينية، ولكن لسوء الحظ تبلغ ديوننا ١٥,٤٠٠ جنيه إسترليني، والذي يُمكن أن يخفّض بصورة معقولة من خلال برنامج ملموس... أرجوك أن تفعل ما في وسعك تجاه الأمر، و فيما يتعلق بشركة (مدين)، فإن (الشرقية) من خلال التزامها التعاقدي مسؤولة عن المحافظة عليها».

لقد كان الأمر برمته مُحْزن جداً؛ ولكن ما ورد في هذه الرسالة من تصريحات لا تتطلب أقل تعليق، ولم أحاول مطلقاً أن أجادل في الأمر. وفي الواقع، وحسب ما تسعفني الذاكرة، لم أر أو أسمع من السيد برومهيد مرة

أخرى على الإطلاق؛ وليس لديّ سجل عمّا حدث لشركة (مدين) في النهاية. كل ما أعلمه حقاً هو أن الـ ٢٠٠٠ جنيه إسترليني التي استثمروها في (شركة الشرقية)، وهو من المحتمل الاستثمار الوحيد المفيد الذي قاموا به على الإطلاق، كانت قيمتها ١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني في عام ١٩٤٦م، عندما تم شراء كامل حصص الشركة التي أسستها بنفسي ورعيتها طوال عشرين عاماً، من قبل السادة (ميتشل كوتس وشركائه). إن حق امتياز مدين بالتأكيد أصبح مَيتاً، وإنها ربما كانت بركةٌ ورحمة أنها لم تصل إلى مرحلة عمليات التعدين الفعلية، إذ لا يوجد بالتأكيد أي شيء لدى (مدين) اليوم سوى الهياكل الخاوية لما كان فيما مضى مناجم الذهب المشهورة التابعة لها، ومسحةٌ من الزيت والكبريت هنا وهناك، وكميات كبيرة من خام الحديد الذي قد يستحق أو لا يستحق التعويل عليه.

إن مُعظم هذا الفصل قد تحول، من غير قصد، إلى المعادن المختلفة كثيراً عن النفط، ولكن النفط هو الذي كان أحد الأعمدة التي تمنت شركة (مدين المحدودة) أن تبني عليه الصرح الصناعي العظيم لأحلامها. وفي حقيقة الأمر، إننا لم نصل بعد إلى نهاية الرواية عن البحث عن النفط في ساحل البحر الأحمر. للفصل الأخير من الدراما نعود ثانية إلى السيد لونغريك والدور الذي أداه في الفصل الختامي قبل إسدال الستار للمرة الأخيرة، على مسرح خال منثورة عليه أنقاض ونفايا آمال مُحطمة(٣٤). ولكن قبل أن أبدأ في تلك القصة، توجد حادثة واحدة أخرى للتسجيل، والتي كان لي بعض الدور فيها: واقعة غريبة لدرجة أن اسم بَطلها ـ وهو الشخص الوحيد المتعلق بالقصة إلى

(34) Steven Hemsley Longrigg, pp.114-5.

جانب شخصي ووزير المالية السعودي عبدالله السليمان - يجب أن يبقى محجوباً لأسباب سوف تتضح في القريب العاجل. إن السيد: (كيو) الذي عرفته شخصياً فقط في هذه العلاقة، كان شخصية عامة ذات تميّز معين، كسبها في مجالات متنوعة مثيرة، وكان لديّ كل الأسباب التي تحملني على الاعتقاد بأنه ذو تأثير كبير في دوائر مدينة لندن: الشخص المناسب تماماً الذي يمكن أن يؤدي دوراً مهمّاً في التنمية المرغوبة لموارد الجزيرة العربية. لقد شرحتُ له بالكامل الوضع في البلاد فيما يتعلق بحقوق الامتياز للتنقيب عن النفط التي تم منحها في المنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية لشركة (كاليفورنيا إستاندرد أويل)، بينما جزء كبير من غرب الجزيرة العربية (الحجاز ومدين) كانت قد خُصِصَتْ (لنقابة التعدين العربية السعودية) لاستغلال الذهب والمعادن الصلبة الأخرى. أما المناطق الباقية فهي متاحة للتنافس عليها، بما في ذلك المنطقة الغربية في مجال النفط. بعد أن أصبحت هذه الأمور مفهومة.

تبدأ القصة برسالة من السيد كيو إلي مؤرخة في ٢٧ سبتمبر ١٩٣٥م يقول بها: «إنني أعيد باختصار الاستنتاجات التي تم التوصل إليها أثناء محادثاتي معك (كان كلانا آنذاك في لندن). إن حكومة المملكة العربية السعودية سوف تمنحني ما يلي:

(أ) حق امتياز حسب الطريقة المعتادة، يعطيني الحق الحصري للبحث واستخراج المعادن الثمينة في مناطق الحجاز وعسير (ما عدا تلك المناطق المحظورة في داخل المُدن المقدسة مكة والمدينة وما حولها)، والمنطقة الساحلية للبحر الأحمر والجُزر التابعة له، وخليج العقبة والجزر التابعة له، ومن رأس خليج العقبة وعلى امتداد حدود شرق الأردن حتى خط العرض ٣٠ درجة

وتقاطعه مع حدود العراق، وعلى امتداد حدود العراق حتى تقاطعها مع خط الطول ٤٧ْ درجة، وجنوباً على امتداد خط الطول هذا حتى تقاطعه مع الحدود اليمنية السعودية، وإلى البحر الأحمر، باستثناء تلك المناطق التي تحوز عليها (ستاندرد أويل للتنقيب عن النفط) و(نقابة التعدين العربية السعودية) عن الذهب». من الملاحظ أن الدقة في تحديد الحدود أزالت كل احتمال للشك أو سوء الفهم فيما يتعلق بالمنطقة المشمولة في هذاالمقترح : باختصار ! أنها كانت تشمل المملكة العربية السعودية بأكملها عدا المناطق المخصصة للشركتين المذكورتين ؛ وكذلك على تلك المناطق فيما يتعلق بالمعادن التي ليست من اهتمام هاتين الشركتين.

لقد كان السيد كيو مهتماً أيضاً في :

(ب) احتكار إدارة جميع وسائل النقل البري في كل أنحاء المملكة العربية السعودية حسب الشروط المحددة في المرسوم الملكي الصادر بتاريخ ١٥ مايو ١٩٣٥». هذا المرسوم يشير إلى مشروع لتوحيد شركات وسائل النقل الخاصة كافة الموجودة في المملكة في مؤسسة واحدة لمصلحة حركة الحج.

استطرد ذاكراً في رسالته : «إن السعر لحق امتياز التنقيب عن النفط والمعادن هو ۱۰۰,۰۰۰ (مئة ألف) جنيه إسترليني نقداً، وتقديم مبلغ ٥٠,۰۰۰ (خمسين ألف) جنيه إسترليني لشركة النقل التي يتعين تأسيسها. وسوف تقوم الشركة لاحقاً بوضع أسهم تحت تصرف الحكومة بقيمة اسمية مقدارها ٥٠,۰۰۰ (خمسين ألف) جنيه إسترليني لتمكن الحكومة من المفاوضة لحيازة الشركة لتعهُّدات شركات النقل العاملة الآن في المملكة العربية السعودية، وبذلك يتحقق الاحتكار للشركة من خلال الحكومة». لقد كان هذا الاقتراح مبالغاً فيه ولكنه اقتراح مغرٍ ؛ وليس هناك غموض حوله، لقد تم وضع المقابل

المالي بكل وضوح في هذه الرسالة وفي مسوّدة الاتفاقية المقترحة، التي تستلمها في حينه عند عودتي إلى السعودية في فصل الخريف. في استجابة لاستفسارات متنوعة من السيد كيو أرسلت إليه رسماً تخطيطيّاً لخريطة توضح المناطق المعنية بالأمر؛ وفي نهاية ديسمبر ١٩٣٥م تمكنت من إرسال تقرير مبدئي له حول ردود فعل الحكومة على مقترحاتي، وكذلك عن التقدم الذي تحرزه عمليات (نقابة التعدين العربية السعودية). إن هذه الشركة كانت قد قدرت القيمة الصافية لبقايا الذهب الموجودة في منجم "مَهدْ الذهب" باثنين مليون جنيه إسترليني، وكانت تسعى إلى أن تجعل حقوق التنقيب تشمل مناطق خارج حدود امتيازها، دون مقابل مالي إضافي. كان هذا في حد ذاته إشارة مُبشرة، بينما كان من الواضح أن الحكومة سوف تعطي الأفضلية لأية مؤسسة مستعدة للدفع مقابل إعطاء ميزة البحث وراء تلك الحدود. وإن لديها ـ بشكل طبيعي جداً ـ مطالب أخرى لتطالب بها.

كتبتُ له: «انني أتحدث تقريبيّاً (بالإضافة إلى الدفعة الأولية لـ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني لامتياز تعدين الذهب) فإن الشروط ـ وفقاً للتشابه الجزئي مع امتياز توتشل ـ سوف تشتمل على التالي:

(أ): أن تحصل الحكومة على ١٠٪ من الذهب النَقي المُعَد للتصدير.

(ب): أن تحصل الحكومة على ٢٠٪ من حصة الأسهم في الشركة مجاناً.

(ج): أن تدفع الشركة ١٥٪ (مقارنة بـ ٢٥٪ العادية) رسوماً جمركية على كل وارداتها إليها.

(د) أن تكون مدة حق الامتياز ٧٥ سنة، تؤول عند نهايتها جميع المصانع، والمباني... إلخ للحكومة مجاناً. والـ ٥٠,٠٠٠ جنيه استرليني الأخرى تكون

لحق امتياز مشابه عن النفط، مقصوراً على منطقة الساحل الغربي لمحافظتي الحجاز وعسير شاملة لجزر فرسان. ويكون الريع بمعدل ٤ شلنات ذهب عن طن النفط الخام المُصدَّر، كما هو الحال في امتياز الأحساء، والحكومة سوف تطالب بـ ١٥٪ من حصص أسهم المشروع. وسوف تنطبق كذلك الشروط (ج) و(د) السابقة. فيما يتعلق باحتمالات وجود النفط في هذه المنطقة، أخشى جدّاً أن أكون في حالة من الجهل التام ولا أستطيع أن أقدم لك أية معلومات في هذا الشأن. إجمالاً (فيما بيني وبينك) أشُك إن كانت الاحتمالات مُبشرة، ولكن يمكنك الحصول على حق الامتياز بالشروط الموضحة آنفاً إن كنت ترغب فيه. . . لقد قمتُ بدوري حتى الآن، ولقد دهشتُ نوعاً ما من عدم وجود أية عقبة خطيرة في طريقي ما عدا نشاطات (نقابة التعدين العربية السعودية). يمكنك أن تحكم على رأيهم بشأن احتمالات تعدين الذهب هنا بحقيقة أن لديهم حتى الآن هيئة موظفين من ٢٥ أوربيّاً في هذه البلاد، وأنهم يوظفون أكثر من ألف رجل لأعمالهم المختلفة».

لقد كنت حتى هذه اللحظة (لأكثرمن أربعة أشهر) أعمل لصالح السيد كيو دون أدنى تلميح من جانبه بأن خدماتي كانت ذات فائدة له ولأصدقائه، الذين لم أكن أعلم عن هويتهم أي شيء على الإطلاق، ولكنني أعتقد بأنه قد حان الوقت ـ خاصة أن إمكان ترتيب الحصول على امتياز أصبح مؤكداً ـ أن أجري بعض التحريات حول موضوع وضعي الشخصي في الأمر. إن تجربتي مع (شركة مدين) تجعل من المستحسن اتخاذ مثل هذه الخطوة، ما دامت شركتي الخاصة، الشرقية، ليس لها أية علاقة بالأمر. لذلك في رسالة بعثت بها تقريباً في هذا الوقت، بينت للسيد كيو أن الجانب الشخصي للموضوع يتطلبُ توضيحاً. فكتبت قائلاً «أعتقد أنك تتفقُ معي في الرأي بأنني بوصفي المُقدّم

والمفُاوض لحق الامتياز أستحق بعض المكافأة. وأعتقد أن هذه المكافأة يجب أن تكون دفعة نقدية جزئية عند تسوية المسائل والجزء الآخر في شكل أسهم في الشركات التي سيتم تأسيسها. إنني سأكون مُمْتنّاً للغاية إذا ما وضعت هذه المسألة في الحسبان وإعلامي بوجهات نظركم». جاء الرد على هذه الرسالة بتاريخ ٤ يناير ١٩٣٦م: «فيما يتعلقُ بمكافأتك الشخصية، فإنني بالتأكيد أرى أنه يجب أن تتم حمايتك بالصورة السليمة، وإننا نستطيع بلا شك أن نسوّي هذه المسألة فيما بيننا عندما أحضر إلى السعودية، حيث إنني من المحتمل أن أضطر لذلك. في هذه الأثناء يمكنك أن تُطمْئِن الحكومة بأننا قادرون بصورة جيدة للتعامل مع الأمر». هذه الجملة الأخيرة كانت تشير - دون شك - إلى فقرة في رسالة سابقة مني كتبت فيها قائلاً: «أكون مُمْتنّاً إذا أبرقت إليّ مؤكداً بشكل قاطع بأن المبالغ التي ذكرتها لك سوف تكون وشيكة الإحضار في حالة منح الامتياز. إنك تعلم أن هذا أمرٌ ذو أهمية كبيرة. يُمكنك الانسحاب الآن، ونستطيع أن نلغي الأمر، ولكن إذا دَخلتُ في مفاوضات معتمداً على تأكيداتك فإنني سأكون في وضع صعب وحرج للغاية مع الحكومة إذا فشلت أنت وأصدقاؤك في أخذ الامتياز». واقترحتُ بأن يتم فتح اعتماد في أحد البنوك لدفع المبالغ عند استلام حقوق الامتياز الموقعة والمصدقة.

في تلك الأثناء كانت الشائعات تسري في لندن عن نشاطات الباحثين عن حقوق الامتياز في المملكة العربية السعودية، وتسلمتُ عدداً من الرسائل والبرقيات من السيد كيو تطالب بتأكيدات بأن كل شيء لا يزال على مايرام؛ لقراره زيارة جدة ليحسم الصفقة. أبرقت له بشكل مُختصَر: " كل شيء على ما يُرام رهناً بشروطي التي أوضحتها في رسالتي بتاريخ ٢٨ ديسمبر " (الذي تمت الإشارة إليها أعلاه بالتفصيل الدقيق).

وصل السيد كيو إلى جدة ضيفاً عليّ في ٢٢ مارس، ووجد أن كل شيء جاهز لعقد الاتفاقية رسميّاً. بعد إجراء مقابلات مع وزير المالية لمناقشة التفاصيل المختلفة، استطاع في يوم ٢٤ مارس أن يُبرِق الشروط المعروضة من قبل الحكومة الخاصة بامتياز التنقيب عن النفط. في يوم ٢٦ مارس بعد تسلمه برقية مُختصرة غير مَمْهُورة بتوقيع، أعلمني كتابة بما يأتي: «إنني مفوض بقبول العرض المقدم من حكومة المملكة العربية السعودية لامتياز نفطي، كما هو محدد في الاتفاقية المُصَاغة وفقاً للشروط التالية:

دفع مبلغ ٢٥,٠٠٠ جينه إسترليني نقداً، كما هو محدد في الاتفاقية أعلاه، ومبلغ ٥,٠٠٠ جنيه إسترليني سنويّاً لمدة خمس سنوات، بالإضافة إلى الريع والإيجارات المحددة في الاتفاقية. إن المبلغ المحدد بـ٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني المذكور أعلاه يستحق الدفع خلال ستين يوماً من تاريخ المُصادقة المشتركة على الاتفاقية من قبل الملك والحكومة، ومجلس إدارة الشركة وعند استلام المرسوم الملكي. لذلك، هل تتكرم بترتيب عملية التوقيع المشترك على الاتفاقية اللازمة والملحق؟.

تسلم السيد كيو بعد ذلك برقية توضيحية طويلة غير موقعة من لندن بتاريخ ٢٩ مارس تقول ما يلي:

«امتياز التنقيب عن النفط. مجموعة بريطانية قوية في اجتماع خاص لمجلس الإدارة يوم الجمعة وافقت على أخذ امتياز النفط بالشروط الواردة في برقيتك يوم ٢٤ مارس، التي كانت ٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني نقداً، و٥٠٠٠ جنيه إسترليني سنويّاً لمدة خمس سنوات، وأربعة شلنات عن الطن كريع. عرضوا أيضاً دفع ٥٠٠٠ جنيه كأقل ريع مضمون سنويّاً بعد نهاية خمس السنوات

الأولى، وهي إضافة وزيادة على الدفعات المُطالب بها. والآن فإنك تطالب بـ ١٥٪ من الأسهم أيضاً، وهذا مستحيل، حيث إن شركتهم البريطانية الحالية التي تمتلك مصالح كبيرة هي التي سوف تستثمر الامتياز، وليست شركة جديدة. إن إنفاقاً هائلاً بواسطة المجموعة سوف يكون ضرورياً: من المحتمل ثلاثة ملايين قبل أن يتم إنتاج النفط، هذا إن كان هناك نفط. نفقات الاستثمار سوف تجلبُ فوائد عظيمة للبلاد. يُرجى باحترام التشديد على هذه النقاط مع الملك والحكومة. كما أوضحت المجموعة استعدادها لأخذ امتياز التنقيب عن النفط وفقاً للشروط الموضحة في برقيتكم بتاريخ ٢٤، بشرط قبول الملك للشروط المعتادة الخاصة بتشغيل الامتياز والمشمولة في مسودة الاتفاقية. هذه المسودة تم إرسالها إليكم بالبريد الجوي في يوم الأربعاء. إنها تشتمل على ريع مضمون لا يقل عن خمسة آلاف جنيه سنوياً بعد انتهاء فترة خمس السنوات الأولى، وهو إضافة للدفعات المالية التي طَالبَ بها الملك. للحصول على قبول شركة المجموعة المذكورة أعلاه يجب توقيع هذه المسودة دون أي تغيير جوهري. أبْرق في أقرب وقت ممكن حال استلام المسودة عما إذا كان الملك يَقبَلُ العرض. ابذل جهداً للحصول على أربعة شلنات ريعاً للطن قابل للدفع بالإسترليني».

برقية قصيرة ثانية غير موقعه بالتاريخ نفسه تسلمها السيد «كيو» للتوضيح، وكانت كالتالي:

«شخصي. إذا كان من الضروري، ارفع الريع إلى خمسة شلنات إسترلينية. أوضح فترة الامتياز. شروط امتياز التنقيب عن الذهب مناسبة إذا تم السماح بفترة اثنا عشر شهراً لدفع الخمسة والأربعين ألفاً». بعد بضعة أيام وصلت برقية أخرى تبين إرسال مسودَة الاتفاقية مع ملخص مُختصر لتفاصيل

الدفعات المالية التي أوضحت بجلاء أن المبلغ المضمون بعد خمس السنوات الأولى لم يكن إلا بديلاً عن نسبة الـ ١٥٪ من أسهم الشركة الذي تطالب به الحكومة. إضافة إلى ذلك اقترحت البرقية بأن يتم دفع مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إسترلينى عند الموافقة على الاتفاقية والـ ٢٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى عند الاستلام الفعلي لحق الامتياز. و في الوقت نفسه تقريباً عَرَض عليّ السيد نجيب صالحة نائب وزير المالية برقية من شركة لمجموعة محامين في لندن هم : السادة (ويدليك وشركاؤهم)، هذا نصها :

"إن موكلينا قد وجّهُونا بإعلامكم بأنهم سيقومون بدفع مبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني للبنك الأهلي المصري في لندن لحساب المملكة العربية السعودية في الوقت ذاته الذي يُسلم فيه البنك لهم اتفاقية النفط الموقعة من قبل جلالته. الاتفاقية التي تم إرسالها بالبريد في الأول من أبريل يجب التوقيع عليها دون تغيير جوهري، مانحة حق الامتياز باسم (السيد كيو). يمكن أن يتم الدفع خلال خمسة عشر يوماً وفقاً لما ورد أعلاه".

في تلك الأثناء كانت التعقيدات تتراكم، حيث وصل إلى جدة رجل أعمال سوري معروف، يدعى عبدالغني إدلبي، مدعياً بأن لديه تفويضاً قانونيّاً للتفاوض نيابة عن شركة (امتيازات النفط المحدودة) وهي فرع لشركة بترول العراق (شركة النفط التركية القديمة). لقد عرض ١٦,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهبي بدل إيجار لمدة أربع سنوات مقدماً، بشرط الحصول على فترة سنتين دون أي التزام جاد، حيث تتعهد شركته بعدها بمباشرة الحفر في مكانين على الأقل. لكن الحكومة كانت تطالب بدفعة أولية تبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه إسترليني عند التوقيع أو المصادقة على الامتياز، وأنه قد أبرق لتلقي التعليمات في هذا الشأن. إضافة إلى ذلك، وفي استجابة لإبلاغ رسمي عن هذه النشاطات

بواسطة وزير المالية، تقدم السيد دبليو . جيه . لينَهان الموظف في (شركة كاليفورنيا أرابين إستاندرد أويل) في ٢٩ مارس بأول رفض لامتياز النفط في المنطقة الغربية حسب تلك (البنود والشروط التي يتم عرضها ربما بُحسن نية من قبل الآخرين)، إذا كانت الحكومة راغبة بقبول هذه العروض . بسبب دوري في المفاوضات التي أدت إلى حصول هذه الشركة على امتيازها الشامل للتنقيب في شرق المملكة العربية السعودية، فإنني مازلت مرتبطاً بنوع من الالتزام تجاه مصالحها من خلال عقد قائم بيني وبينها يقوم على قاعدة الدفع مقابل ما أقوم به من جهود؛ وبالطبع التزمتُ بإعلام مندوبي الشركة بالكامل عن جميع أوجه التطورات في غرب البلاد . وبشكل خاص، بالإضافة إلى السيد لينَهان الذي كان في جدة، كنتُ في مُراسلات مُنتظمة مع السيد لويد هاملتون الذي كان قد أجرى مفاوضات المنطقة الشرقية، والذي كان في حينه يُمثل الشركة في لندن .

لقد كان هاملتون مُدركاً لطمُوحات السيد كيو و جماعته، فقام بإجراء التحقيقات في لندن عنهم، بدون (أن يحصل على أية معلومات ذات أهمية)، ولكنه سيكون مهتمّاً بأية مقترحات من المحتمل أن يُقدمها السيد كيو للحكومة السعودية . في ذات الوقت (فبراير ١٩٣٦م) أوضح بأن (شركة كاليفورنيا أرابين ستاندرد أويل كومباني) منهمكة جداً بالتركيز على أعمال التنقيب والحفر في الأحساء وأن الشركة ـ في الوقت الحاضر ـ تحبذ أن تترك جانباً مسألة تنقيب أو استغلال مناطق أخرى مُتاحة مثل جزر فرسان، وساحل عسير . ومع ذلك، إن كان لابد من تقديم عروض محددة للحكومة، فإن الشركة تأمل بأن يتم منحها الفرصة للتفكير بالأمر» .

كتبت له في ٤ أبريل عندما أصبح الموقف أكثر وضوحاً مع وصول السيد كيو و التطورات اللاحقة قائلاً :

«في ٢٢ مارس وصل السيد كيو ليقيم معنا؛ وفي اليوم التالي كان لي حديث طويل معه، وكنتيجة لذلك الحديث اقتنعتُ تماماً بأنه لا يمتلك أي تفويض أو وكالة قانونية من أية شركة أو نقابة ليفاوض على أي امتياز. قمت بإرسال نسخة من رسالة كانت معه مُرسلةٌ من قبل أصدقائنا القدامى (إكس وواي) إلى السيد لينَهان لأوُضْحَ بأنه - فيما يتعلق بالنفط - لا يوجد أي شيء خلف (السيد كيو) ليستند إليه أكثر من استعدادهم لمحاولة شراء أي امتياز يمكن أن يكون قادراً على الحصول عليه بنفسه. بالطبع فإنه لن يحصُل على أي امتياز في هذا الوضع؛ وسيطلب منه عبدالله السليمان، الذي سيقابله اليُوم، دفعَ مبلغ كبير مقدماً ١٠٠,٠٠٠ (مئة ألف) جنيه إسترليني هو المبلغ المقترح: ويعد هذا المبلغ جزءاً من الدفعات الأولية لمبلغ الـ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني عن كل حق امتياز الذي يمكن أن يتحقق فيما بعد. وبما أنه يعمل لمصلحته الخاصة، فإنه لن يستطيع الموافقة على هذا الشرط، أو أن يدفع أي مبلغ. من المحتمل أنه سوف يُغادر قريباً، حيث إنني قد أخبرته مسبقاً بأنه لا طائل من إضاعة وقته ووقتنا، مالم يكن قادراً بالفعل أن يخرج المال. إنني لا أفهم كيف يمكنه التفكير في جدوى قطع كل هذه المسافة (وعلى نفقته الخاصة كما هو واضح) ليعرض القليل جداً الذي لا يناسب مجهوده». وبالمناسبة، كتبت هذه الرسالة يوم ٢٥ مارس، ولكن لم يكتمل أو يوضع بالبريد حتى يوم ٤ أبريل حيث أضفْتُ: «إن السيد كيو لا يزال هنا متشبثاً بالأمل، بينما السيد إدلبي يتفاوض بنشاط».

إن القارئ سوف يُدرك مما تقدم - على أي حال - أن السيد كيو قد تسلم بالفعل عروضاً لامتيازين بشروط أفضل مما توقعت، بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني لكل امتياز، و ليست مستحقة الدفع جُملةً واحدة بل على أقساط، وأن هذه العروض قد تم قبولها بواسطة أصدقائه في وطنه ببرقيات غير موقعة،

من المفترض أنها من السادة إكس و واي. مع ذلك فإن الأمور بدأت تطول. لقد طلب وزير المالية، في يوم ١٠ أبريل، من السيد كيو «أن يودع الأموال المطلوبة فوراً في البنك، لتدفع لأمر جلالته لدى استلام برقية شخصية منه تشير إلى أن الاتفاقية قد تم توقيعها». لقد كان الوزير غير مستعد لفتح المفاوضات حول مسودة الاتفاقية (التي لم تتسلم بعد) إلا بعد استلام إشعار برقي من البنك يفيد بإيداع المبلغ. عند نقلي لهذه المعلومات إلى السيد لينَهان اقترحت بأنه ما دام لا يبدو أن الأمر ذا طبيعة عاجلة فإن شركته يجب جديّاً «أن تفكر في المدى الذي سوف يذهبون اليه في ظل ظروف مُعينة». لقد كان الأمر بالفعل طلباً للنصيحة منه ولكنه رد برسالة إلَيّ قائلاً: «إن موقفي هو أنني لا أستطيع أن أقدم أية نصيحة مهما كان نوعها... و لا يسعني إلا الشعور بأن الموضوع برُمته قد مات، وأنه شيء من الماضي».

لقد تبين وبشكل مؤكد أنه ليس مخطئاً إلى حد بعيد. وفي هذه الأثناء كتبتُ يوم ٦ أبريل إلى السيد كيو ما يلي:

«في ضوء محادثتنا بالأمس، أعتقد أنه من المستحسن أن نقوم بإفراغ جوهرها كتابة لدرء أي سوء فهم بيننا في المستقبل. يبدو أنك قد قدمْتَ إلى هنا بدون وكالة قانونية لتفاوض نيابة عن أية مجموعة مسؤولة في الوطن. إنك تبدو غير موافق للقيام بأي إيداع نقدي، كما تم اقتراحه، لتُثبتَ جدّية مطلبك، كما أنك لم تُقدم أي ضمان فعّال لمقدرتك بتنفيذ أي شروط يمكن أن تُوقّع عليها. إنك سترى بكل تأكيد أن الحكومة لا يمكن أن تبدأ مفاوضات جادة معك في مثل هذه الأحوال. لقد توصلت شخصيّاً بكل أسف إلى نتيجة أنك لست في وضع للقيام بالمشروع الذي قَدمْتَ إلى هنا من أجله. وكما أوضحت لك بالأمس، فإنني أشعر بأنني لا أستطيعَ أن أتعاون معك إلى أبعد من هذا بعد

الآن، حتى تقوم بتصحيح الأمور بعض الشيء. وحسب ما أرى الأشياء فإن الخيارات أمامك هي ما يلي:

(أ): أن تعود إلى الوطن فوراً لتُصلحَ الأمور بصورة سليمة مع مَنْ يقف خَلْفَك في هذا المشروع، وأن تعود بوكالة قانونية لتفاوض مَدْعُوماً بإيداع مرهون.

(ب): لتُبَرْهن سُلطَتك بإلزام أصدقائك بإيداع المبلغ الخاص بامتياز التعدين عن الذهب أولاً الذي هناك موافقة على شروطه بشكل أو آخر، والذي يُمكن أن يُنجز في الحال في غياب المنافسة الفعّالة في هذا الوقت.

(ج): أو شراء حق الخيار الفوري لأي أو كلا الامتيازين لنَقل، لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر بعد دفع ٥,٠٠٠ جنيه إسترليني عن كل امتياز للحكومة، هذه المبالغ سوف تكون غير قابلة للاسترداد، ولكن سوف تُعدُّ جزءاً من قيمة الامتيازين، إذا تحقق أيّاً منهما. و إذا كنت ترغب في تعاوني معك في هذا الأمر إلى أبعد من هذا الحد، فإنني أجد نفسي مجبراً على الإصرار بتسوية مطلبي بمعاملة معقولة وبصورة واضحة.

وبما أنه يبدو أنكَ تجد صعوبة في اتخاذ قرار على شكل هذه المعاملة، فإنني أقترح مساعدتكم بعبارة صريحة تامة عن الحد الأدنى لمطالبي، التي هي:

(أ) دفع مبلغ ١٠٠٠ (ألف) جنيه إسترليني على الفور في حسابي ببنك لويدز، ٦ شارع بال مول، لندن: وعلى الفور تعني في أي وقت قبل الأحد القادم، وهو اليوم الذي يمكن أن تستلم مسوّدة الاتفاقية التي تم وضعها بالبريد الجوي في الأول من أبريل. هذه الدفعة تغطي خدماتي الماضية واللاحقة حتى وقت توقيع أيٍّ من الامتيازين.

(ب) إذا ما رغبت، عند توقيع أحد الامتيازين، الاستمرار في المفاوضات بشأن الامتياز الآخر، تدفع ٥٠٠ (خمس مئة) جنيه إسترليني نظير خدماتي اللاحقة فيما يتصلُ بالمفاوضات اللازمة.

(ج) الالتزام بدفع مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إسترليني فيما يتعلق بكل من الامتيازين خلال عشرة أيام من التوقيع عليهما في جدة.

(د) تعييني في وظيفة استشارية أو منصب مدير محلي بمرتب قدره ١٠٠٠ جنيه إسترليني في العام مادام مقر أعمالي الفعلية هو المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر: وعند التقاعد، يتم تعييني عضواً في مجلس إدارة الشركة في الوطن بمرتب مساوٍ لمرتبات المديرين الآخرين، أو لأعلى راتب مدفوع لمدير، إن كانت رواتبهم تختلف في مقدارها. كما أنه من المفهوم بالطبع بأنني سأكون في حرية للاحتفاظ بمصالحي التجارية والسياسية والأدبية، وأن أحصل على مصالح أخرى دون الإضرار بالتزاماتي تجاه شركتكم -على كل حال- أخشى أنني لابد أن أصر على الدفعة المالية المذكورة أولاً في (أ)، وإذا ما كانت الخسارة المحتملة لمبلغ ضئيل تُعدُّ أمراً خطيراً لأصدقائك، فإن ذلك يزيد من اقتناعي بأن المشروع يستحق بالكاد المتابعة اللاحقة. فضلاً عن ذلك، فإنني مُقتنع بأنني قد استحقيت ذلك المبلغ مسبقاً، للترتيبات التي قمت بها لكي أسوّي كل شيء في خطوط عريضة قبل وصولك. ويمكنني أن أضيف بأن الجزء القيم، الذي هو الأقل، من خدماتي لكم، هو النصيحة التي قدمتها بالمجان وهي ضد مصلحتي في النهاية، لتركزوا على الذهب (والنقل البري) وأن تسقطوا النفط من اعتباركم. إنني أثقُ بأنك، بعد اعتبار ما ورد أعلاه، سوف تتخذ الخطوات اللازمة دون تأخير لوضع الأمور في نصابها الصحيح،

حتى يمكننا الـمُضي بيسر وسهولة للعمل الذي بين أيدينا . وإلا فإنني أعتقد أن أفضل مسار لك هو أن تتبنى الخيار المقترح في (أ) سابقاً، بينما لا يزال هناك متسعٌ من الوقت للحاق بالركب» .

جاء الردُ على هذا التحدي في برقية لمحام يوم ٩ أبريل، وكان سريعاً أكثر منه مُرضياً : «إن موكلينا قد أصدروا تعليماتهم لنا بأن نخطرك بأنهم يؤكدون ضمان (السيد كيو) بالدفع لك مبلغ ٧٠٠٠ جنيه إسترليني نقداً، حال إرسال الوثائق بالبريد، وإعادتها للبنك الأهلي المصري، موقعة من الملك دون تغيير جوهري، وتسليمها مقابل دفع مبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني . يُمكن أن يتم هذا خلال خمسة عشر يوماً» . اعتبرت أن البرقية تشير إلى امتياز التنقيب عن النفط ؛ وفي ١٤ أبريل تلقيتُ الرسالة التالية من السيد كيو شخصيّاً : «لقد استلمتُ للتو برقية جوابية للاتصالات البرقية الصادرة مني، وأستطيع أن أعطيك ضماناً بأن مبلغ ١١,٥٠٠ جنيه إسترليني سيدفع لك عند اكتمال اتفاقيات امتياز التنقيب عن النفط والذهب . آملاً أن يكون هذا مُرضياً لك، وأنه الآن يمكننا الـمُضي في يسر وسهولة للعمل الذي بين أيدينا ويمكنك عَدّ هذه الرسالة بمثابة تعهُد بدفع المبلغ أعلاه عندما يتم التوصل إلى الاتفاقية والمصادقة عليها» . إن مقدار المبلغ المذكور يشمل كما يتضحُ مطالبتي لدفعتين من ٥,٠٠٠ جنيه إسترليني، زائداً ١٠٠٠ جنيه إسترليني، زائداً ٥٠٠ جنيه إسترليني، نظير خدماتي التي أقوم بتقديمها . ولكن كان من الصعب وضع أية ثقة في من لا يثق بدفع مبلغ رمزي قدره ١,٠٠٠ جنيه إسترليني نقداً، خاصة عندما أعلمني السيد كيو في رسالة ثانية بالتاريخ نفسه : «لقد بذلتُ جهداً لتأمين دفعة أولية، ولكن مجموعتي غير موافقين على هكذا دفعة إلى أن يكون المشروع قد اكتمل . من ناحية أخرى فإنني مُخوّل بأن أضمن لك دفعة بمبلغ

٧,٠٠٠ جنيه إسترليني عند اكتمال اتفاقية التنقيب عن النفط. وإذا لم يحوز هذا الاقتراح على موافقتكم فإن السبيل الوحيد المفتوح أمامي هو الخيار (أ) كما أشرتم في رسالتكم» -أعني أن أعود إلى موطني-.

لم أقبل هذا العرض، وكان لديّ من الأسباب ما يحملني على الاعتقاد أن السيد (كيو) كان يبحث عن عون في جهات أخرى، حيث كان يبدو بصورة منتظمة في صحبة السيد إدلبي منافسه المفترض. اعتقدت أنهم ربما كانوا يقومون بتجميع لمواردهم أو عطاءاتهم؛ وفي يوم ١٣ أبريل عندما أخلَدت زوجتي إلى قيلولة الظهيرة، طلبتُ من السيد كيو بأن يكف عن عَدّ نفسه ضيفاً علينا، وقد كان كذلك لأكثر من ثلاثة أسابيع. لم يضيع أي وقت في المغادرة، واستأجر غرفة في الفندق المصري لبقية مدة إقامته التي لم تكن طويلة. أبلغت وزير المالية بالأمر في اليوم التالي وكنت مندهشاً حقّاً عندما أخبرني بأن السيد كيو والسيد إدلبى كانا قد قدما مسودتين متشابهتين لاتفاقيات وخرائط، وكان يعتقد بأنهما يُمثلان شركة (إيسترن آند جنرال) أصحاب امتياز الأحساء السابق المشهور، الذي يعمل له الآن الميجور فرانك هولمز في البحرين والساحل المتصالح(*). إن هذه المعلومات تؤكد كما يبدو المعلومات التي تلقيتها من السيد لويد هاملتون بعد ذلك بوقت قصير. حيث كتب إليّ في ٣٠ أبريل قائلاً: «إنه ليبدو أن مجموعات النفط العالمية المرتبطة بشركة النفط العراقية قد أسسوا شركة أخرى باسم (بتروليوم كونسشن ليمتد) (شركة امتيازات النفط المحدودة) من الواضح أنها تهدف إلى الحصول على أية امتيازات متاحة في مناطق الخليج والبحر الأحمر. إن الميجور هولمز صديقنا

(*) أي الإمارات التي تتكون منها دولة الإمارات العربية المتحدة الحديثة.

القديم يدعي أنه يمثل تلك المجموعة في الخليج، و كما هو واضح فإن السيد إدلبي يدعي الشيء نفسه في منطقة البحر الأحمر. ما هو غير واضح لي الدور- إذا كان هناك دور- لشركة إيسترن آند جنرال في هذه النشاطات. إننا نعرف أن السيد إدلبي كان في السابق، إن لم يكن في الوقت الحاضر، يمثلها. وربما أنه ما زال يمثل الشركة التي ربما لديها بالتالي بعض الترتيبات مع (شركة بتروليوم كونسشن المحدودة)، أو ربما يكون ممثلاً للشركة بصورة مباشرة في نشاطاته في جدة. لا أعلم عما إذا كانت مجموعة (إستاندرد أويل) مهتمة بما فيه الكفاية لتنافس على امتيازات إضافية في مناطق الخليج. ولكنهم حريصون للغاية على معرفة المعلومات الكاملة عن نشاطات النفط في المنطقة بكاملها.

يقول هاملتون في الرسالة نفسها: «ربما تعلم بأن لدى السيد ستيفن لونغريك الآن وظيفة في (شركة بتروليوم كونسشن المحدودة) وأن مقر عمله في لندن كمدير عام على ما أعتقد. لقد أخبرني منذ وقت قصير أنه لا [السيد كيو] ولا السيد إدلبي يعملان لصالح (شركة بتروليوم كونسشن المحدودة)، ولكن كلاً منهما قد قيل له إنه إذا ما تمكن من الحصول على حق امتياز مُرض للشركة بطريقته الخاصة، فإنهم سوف يشترونه منه». إن النفط يجعل رفقاء سرير متناقضين! وهنا نجدهم جميعاً: (شركة النفط العراقية) وبنتها (شركة بتروليوم كونسشن المحدودة)؛ و(شركة إيسترن آند جنرال)، والميجورهولمز والسيد إدلبي والسيد كيو، جميعهم يتنافسون في دائرة مغلقة، ومستعدون لتحدي أحدهم الآخر. كانت شركة (مدْين المحدودة) الوحيدة المتغيبة من مجموعة مدينة لندن. في الوقت الراهن كنت قد اعتزلت كل التزامات الأعمال والمشاريع، مشغولاً في التحضير لرحلة استكشافية لمدة تسعة أشهر، لرسم خريطة الحدود اليمنية -

السعودية، ولاستكشاف شبوة، ولأكمل عبوري لشبه الجزيرة العربية من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الهندي: وهو عمل بطولي، لا يزال حسب اعتقادي فريد، ما لم تكن ملكة سبأ قد قامت به في السنين الغابرة.

ولكن قبل أن أباشر هذه الرحلة كان لابد أن أتلقى الضربة النهائية من السيد كيو في رسالة منه بتاريخ ٣٠ أبريل عندما كان لا يزال في جدة: «هذا بمثابة إبلاغ رسمي لك، نظراً لأنك رفضت بشدة مساعدتي في أمر امتياز الذهب والنفط، كما أعلنت ذلك، وكذلك في مساء ١٤ أبريل ١٩٣٦م قلت إنك ستقوم بكل جهد ممكن لتعوق أية مفاوضات كان من المحتمل أن أجريها، فإن رسائلي لك بتاريخ ١٤أبريل ١٩٣٦م فيما يتعلق بمطالبتك بدفعة مالية مقدماً، التي لم تَرُد عليهما، تُعد بموجب هذا ملغية» كان ردي عليه بالفعل شفهيّاً، أعني، أنني لم أكن مستعداً للعمل لمصلحته على أساس من الوعود التي لا يمكنني أن أثق بها؛ وكان لذلك السبب أن طلبتُ منه مغادرة منزلنا. ما حدث بعد قطع علاقتنا لا علم لي به على الإطلاق، ولم أهتم لذلك، ولقد قابلته مرة واحدة فيما بعد في حفل كوكتيل في لندن، عندما حَسبتُه خطأً صديقاً قديماً ذا شهرة فارسية، وتحدثتُ معه طويلاً حول السياسة الفارسية! لابد أنه دُهش حقّاً لدماثتي، ولكن لا شيء يُماثل دهشتي عندما سألتني زوجتي بعد الحفل عما كنت أقوله له!

فيما عدا ذلك فإن الصفعة الوحيدة التي نتجت عن تعارفنا القصير كانت في شكل رسالة تأنيب من عبدالله السليمان وزير المالية، الذي قدم لي نسخة من مجلة شعبية بريطانية خلال صيف عام ١٩٣٧م تحتوي على مقال ضد المملكة العربية السعودية بقلم السيد كيو، كتب لي (الوزير): «دون مناقشة للمقال، أعتقد أنه من الأفضل أن ألفت نظركم له، لأنك كنت أول من قَدم السيد كيو

لنا، وأوْصَيتَ عليه كإحدى الشخصيات البارزة في إنجلترا. والآن لو أن ما كتبه هو الحقيقة، أو كان له على الأقل بعضاً من الصحَة، لما اهتمينا كثيراً بتعليقاته. لكن كلَّ ما كتبه في هذا المقال أكاذيب وهُراء؛ وإنه لمن المستحيل لأي شخص يعرف هذه البلاد وملكها وحكومتها إلا أن يسخر على تلفيقها الواضح. إنك بالتأكيد سوف تتخذ الخطوات اللازمة لتَدحْض افتراءاتَ هذا الرجُل، إما في الصحافة أو بأية كيفية فعّالة أخرى». لا يوجد لديَّ سجل لأعرف عما إذا كنتُ قد اتخذتُ إجراءً بخصوص ما ورد في هذه الرسالة، و ربما كنتُ قد ارتأيتُ أنه من الأفضل معاملة هذه الإساءة بالصمْت المترفِّع. من الواضح أن الرجُل كان مغتاظاً لفشله في الحصول على الامتيازات، رغم أنني تعَجبتُ مراراً عما إذا كان مقدار الإزعاج الذي ناله لدى زيارته إلى جدة ربما لم تجلب له بعضاً من العزاء لخيبة أمله ومصاعبه. إن ذلك لا يُهم كثيراً.

لكننا الآن نقترب من نهاية الرواية، وبطل هذه النهاية كان السيد لونغريك نفسه، وروايته عن الموضوع لا يمكن بزّها. فبعد شرح نشوء شركة بتروليوم كونسشن المحدودة، التي أسستها في أواخر عام ١٩٣٥م وامتلكتها شركة نفط العراق بغرض تأسيس شركات فرعية للتعامل مع الامتيازات التي يتم الحصول عليها في مختلف بلدان المنطقة، يستمر لونغريك قائلاً: [٣٥] «متابعة لهذه السياسة، تقرر في أوائل عام ١٩٣٦م، التقدم بطلب لحقوق التنقيب في منطقة الحجاز، مع عسير على الساحل الشرقي للبحر الأحمر: وهذا الإقليم بالرغم من أن مُعظمه بركاني فقد عُرف بأنه محاط بشريط رفيع من الشعاب المرجانية في الأجزاء المواجهة للبحر». إن السيد لونغريك لا يخبرنا بأي شيء عن الخطوات

(35) Steven Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford University press,1954).pp.114-5.

المبدئية التي اتخذت في هذا الاتجاه، ولا عن أي مخْلَب قط استخدم لجذب الكستناء من النار؛ لذلك ليس لدينا سبب يجعلنا نُعْزِي الفضل للسيد إدلبي، أو (شركة إيسترن آند جنرال)، وليس أقل من ذلك السيد كيو، بالقيام بأي دور في العملية ولتي أدت إلى قطف الامتياز، الذي تم التفاوض عليه وتوقيعه في حينه (بواسطة الكاتب الحالي أي السيد لونغريك نفسه) في الطائف في اليوم الأول من يوليو (١٩٣٦م) الذي يغطي لمدة ستين عاماً شريطاً يبلغ عمقه ١٠٠ كيلومتر مُمتداً من حدود شرق الأردن إلى اليمن، ولكن يستثني منطقة وسطى حول مكة والمدينة. وإذا قررت الشركة الحفر فعليها أن تبلغ الحكومة خلال ثلاث سنوات من تاريخ ذلك القرار بالأقسام التي ترى تركها من منطقة الامتياز، ويجب أن لا يقل ما تتخلى عنه الشركة عن ثلثي مجموع مساحة المنطقة، وفي نهاية خمس السنوات التالية تتخلى الشركة على الأقل عن نصف المساحة التي لا تزال تحت تصرفها، وأن الامتياز سوف يصبح باطلاً وملغيّاً إذا لم يتم اكتشاف النفط بصورة تجارية خلال عشر سنوات أخرى لاحقة. وتكون الشركة، التي بدأت بتأسيس (شركة بتروليوم ديفيلوبمنت لمتد - ويسترن أريبيا) - (شركة التطوير النفطي المحدودة -غرب المملكة العربية السعودية)، معفاة من جميع الضرائب، وكانت التزامات الاستكشاف والحفر معتدلة». حتى هذه اللحظة كانت الترتيبات تبدو جيدة أكثر مما ينبغي ليُعدُّ حقيقة، أو ربما قد بدأت الحكومة بتليين موقفها! ليس كذلك البتّة: كانت اللسّعَة في المؤخرة. ويستمر السيد لونغريك بالقول: «كان يجب القيام بتقديم دفعة أولية تبلغ ٣٥,٠٠٠ (خمسة وثلاثين ألف) جنيه ذهب، أو ما يعادلها بالجنيه الإسترليني، وإيجار سنوي لاستغلال آجل كان لابد أن يرتفع، إلى أن يتم اكتشاف النفط من ٧,٥٠٠ (سبعة آلاف وخمس مئة) إلى ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف) جنيه ذهب. ومقادير قليلة من

الإنتـاج المُكرر، و واحـد في المئـة من النفـط الخـام المُنتَجْ يلزم تسليـمـه سنويّاً للحكومة». لقد كانت هذه حقّاً مطالب مُفرطة ؛ وأن قبولها من شركة فرعية (لشـركة نفط العـراق) في عـام ١٩٣٦م يبـدو في تناقض غـريب مع عدم رغـبة (شـركة نفط العراق) نفسـها في عـام ١٩٣٣م في عـرض أكثـر من ١٠,٠٠٠ (عشرة آلافُ جنيه إنجليزى ذهبي) لامتيـاز المنطقة الشـرقية، الذي يغطي ما يعرف الآن بواحد من أضخم حقول النفط في العالم. والغريب في الأمر أن السيد لونغريك كان هو الشخص المتحدث باسم الشركة في كلتا المناسبتين.

وتستمر رواية لونغريك: «تم اتخاذ خطوات مبكرة لتنفيذ الامتياز، وتم فتح مكتب للشركة في جدة، وتم إرسال مجموعتين من الجيولوجيين للعمل، واحدة لكل من المنطقتين الساحليتين خلال شتاء عام ١٩٣٦م - ١٩٣٧م. لم تكشف أبحاث أي من الفريقين، لسوء الحظ - عن أي أمل باحتمالات الحصول على النفط، والحُكم نفسه صَدَر من قبل فريق للمسح الجيولوجي كان قد تم الحصول له على إذن بصورة عاجلة من إمَام اليمن لاستكشاف شريط ساحلي في مملكته يمتدُ من الحُديدَة إلى اتجاه الشمال). إن النَزّ النفطي المعروف في جُزر فرسَان (حيث كانت شركة شِل قد قامت بأعمال حفر منذ عشرة أعوام سابقة)، أوحَى - على أي حال - باستِحسان إجراء البحث اللاحق في ذلك الأرخبيل، الذي يشمله امتياز الحجاز الحالي. لقد تم تنفيذ عمل لموسمين بواسطة فريق جيولوجي من شركة التطوير النفطي - غرب المملكة العربية السعودية في عامي ١٩٣٧ - ١٩٣٨ و ١٩٣٨ - ١٩٣٩. تم إنشاء بناء متحرك وعائم مناسب، كما تم الاستغلال المناسب للموارد من عمالة بشرية ووسائل نقل (المراكب الشراعية، واللنشات، والجمال، . . . إلخ) الخاصة بتلك المجتمعات البدائية التي قليلاً ما زارها أحد. تم الحفر في الصميم لأعماق تتراوح من ٤٥٠ إلى ١,٦٠٠ قدم في

سبع عشرة بئراً منتشرة حول ثمانية من الجُزر. كما تم استخدام الوسائل الجيوفيزيائية السائدة في الوقت نفسه في الأراضي الداخلية المُحاذية لجازان لتقييم التكوين التحتي للأرض ولكن بنتائج مُثبطة، حيث لم يعثر على تكوين يُرجى منه تحت طبقة الملح القابعة في الأعماق. وأدى في النهاية الفشل في العثور على احتمالاتَ ذات أهمية في كل من الجُزر والأراضي الداخلية على حدٍّ سواء، إلى الحكم على «امتياز غرب المملكة العربية السعودية كامتياز لا قيمة له» وهنا نخلص مع الاستنتاج بأن المشروع قد هُجر، بالرغم من أن السيد لونغريك لا يخبرنا بالضبط متى تم ذلك، والكيفية التي تم بها التخلي عن المشروع. إن الجهود كافة التي امتدت عبر ثلاثين عاماً تقريباً للبحث وإيجاد النفط في غرب الجزيرة العربية ثبت حقّاً أنها «جهود ضائعة»؛ ويبدو أنه من غير المحتمل أن تتجدد الجهود، بالرغم من أن «الأمل ينبع على نحو سرمدي في الصدر البشري». ولكن كل شيء كان بلا فائدة.

لقد كان لي شخصيّاً اتصال عابر سريع مع المراحل الأخيرة لمشروع فرَسان. ففي أثناء فترة قيامي برسم خريطة للحدود اليمنية - السعودية كنتُ قد وصلتُ جازان في ١٤ ديسمبر ١٩٣٦م، وبعد بضعة أيام غادرتها ثانية لَمسْح القطاع الحدودي لتهَامَة. وعند عودتي إلى جازان بعد ثلاثة أسابيع (في ١١ يناير ١٩٣٧م) أَخبرني الأمير بأن اثنين من جيولوجيي شركة النفط كانا قد وصلا في اليوم السابق، وانطلقا في الصباح الباكر إلى جزُر فرسان بواسطة عَبَّارة حكومية. في يوم ١٤ غادرتُ مرة أخرى لاستكمال مَسحي للمنطقة الساحلية حول (الموسم)، التي حُجزْت فيها لمدة أربعة أيام نتيجة لإَصابتي بنوبة حُمى. وعندما علم حاكم خوبة بَحالتي أرسل رسولاً إلى جازان ليقول إنني أحَتَضرُ فيما يبدو! ولكن أجَلي لم يَحنْ بعد، وبحلول اليوم الأول من فبراير كنتُ قَد عُدتُ إلى جازان، ليتبقى لديّ تسعة عشر يوماً فقط لكي أصل إلى مكة على

ظهور الحمير لأداء فريضة الحج(*). في صباح اليوم التالي كنت أسيرُ بمحاذاة الميناء لكي أستحمّ في البحر عندما لاحظت اثنين من الأوربيين المُتسخين والملطخين بالوحل ينزلان من مركب شراعي. لقد كانا الجيولوجيين اللذين كنت قد أُخبرت عنهما سابقاً: السيدان (بايك) و (والفورد) وكلاهما أمريكيّان، قد قدما حديثاً من العمل في الأرجنتين وفنزويلا. لقد كان واضحاً أنهما يشعُران بالإرهاق من الأحوال المناخية للجزيرة العربية، حيث كانا يعملان بجد من طلوع الشمس إلى غروبها يوميّاً لفترة من الزمن، ولم ينجيا من نوبات الملاريا. وفي طريق قدومهما من جدة إلى جازان كانا قد عبرا البلاد مستخدمين البوصلة، رغم أنه لم يكن معهما دليل لكي يخبرهما عن أسماء التلال والمعالم الأخرى على امتداد خط مَسيرتهما. وكما سبق أن ذكرت فقد غادرا جازان في يوم ١١ يناير بواسطة عَبّارة ووصلا عندئذ إلى جُزر فرسان للقيام بعملهما. ولكن في رحلة عودتهما كان القُبطان قد أخطأ وتوقفت العَبّارة عند جرف رَمْلي. وهكذا استنجدا بقارب ليُحْضرهما إلى جازان. لقد كانت جميع المعلومات التي جمعاها عن جيولوجية البلاد ذات أهمية بالغة لي، بالرغم من أنهما وجدا أن احتمالات النفط في الجُزُر سلبية تماماً[٣٦]. ومن المفترض أن تقريرهما هو الذي أثنى الشركة، رغم أن زيارة استكشاف ثانية للجُزُر كانت قد تمت خلال الموسم التالي، قبل أن يُفقد الأمل نهائيّاً. لا أعلم بأية محاولة لاحقة لإحياء الاهتمام في مجموعة جزر فرسان، ولكن حكومة المملكة العربية السعودية مع مبلغ الـ ٤٧,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهبي كان لديها سبب جيد للاقتناع بصفقتها. لقد انفجرت أخيراً فقاعة البحر الأحمر.

(*) عرف عن فيلبي أنه أسلم في تاريخ ١٢ ربيع الأول ١٣٤٩هـ الموافق ٧ أغسطس ١٩٣٠م وتسمى بـ(عبدالله فيلبي). وكان يؤدي الشعائر الإسلامية حتى وفاته: انظر (بعثة إلى نجد) للعثيمين ص٦٨.

(36) H.St.J.B.Philby, *Arabian Highlands* (1952),pp.479, 579.





الملك عبدالعزيز آل سعود وأحد مستشاريه، يوسف ياسين، جدة، ١٩٣٧م.



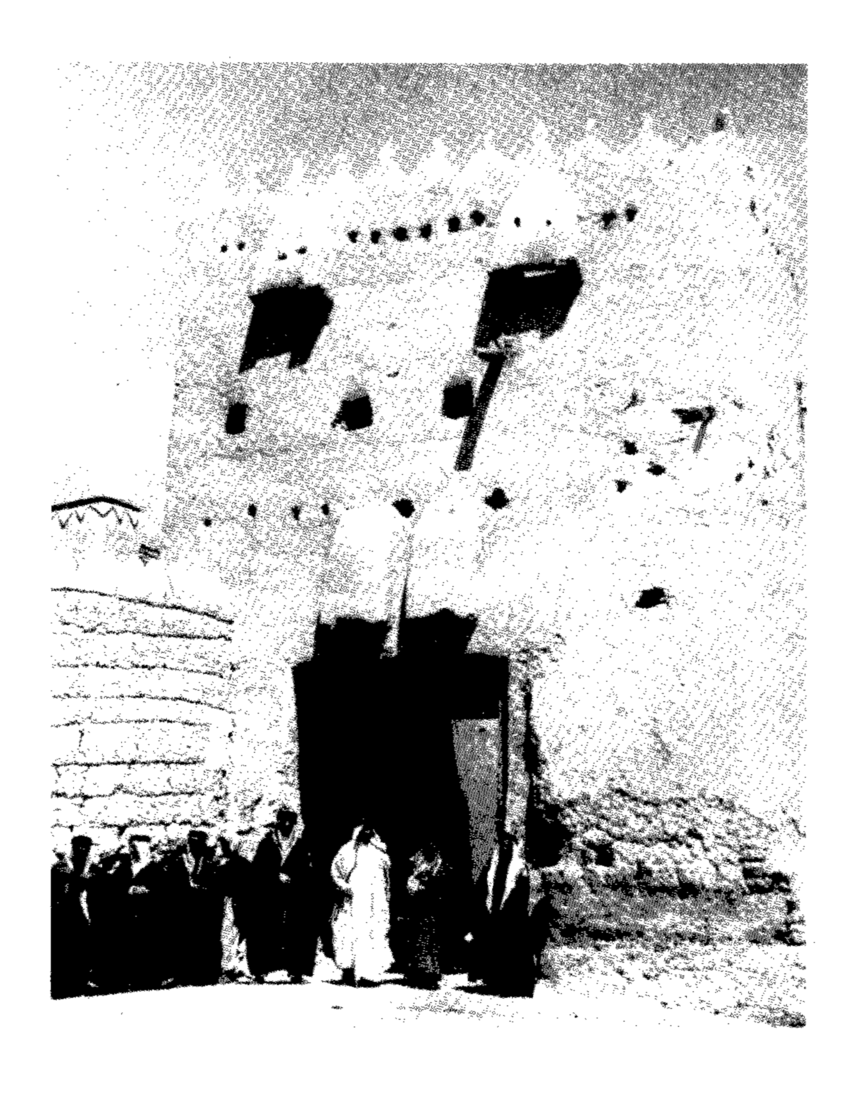
لويد هاملتون مع وزير المالية عبدالله السليمان وهما يوقعان عقد امتياز التنقيب عن النفط في جدة في ٢٩ مايو ١٩٣٣ .



فيلبي مع لويد هاملتون



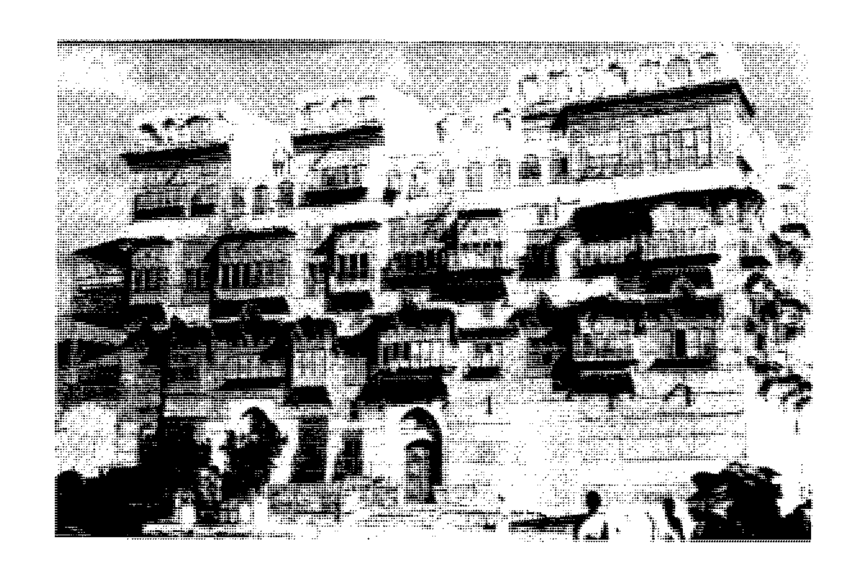
الشيخ عبدالله السليمان وزير المالية الموقع على عقد ارامكو، جدة ١٩٣٧م.



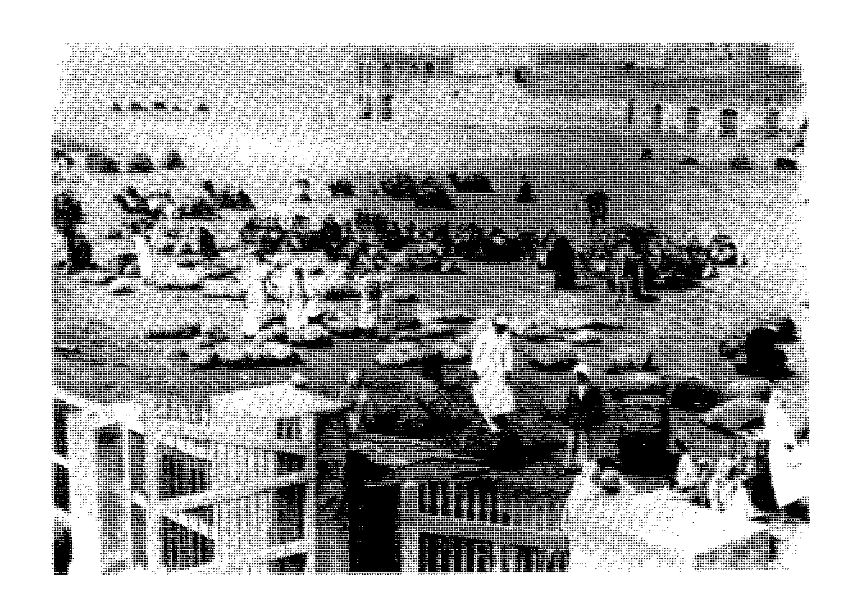
رجال النفط في الرياض ١٩٣٧م فلويد ميكر، وماكس ثورنبورغ، لويد هاملتون، وف. ديفزو ومحمد المانع.



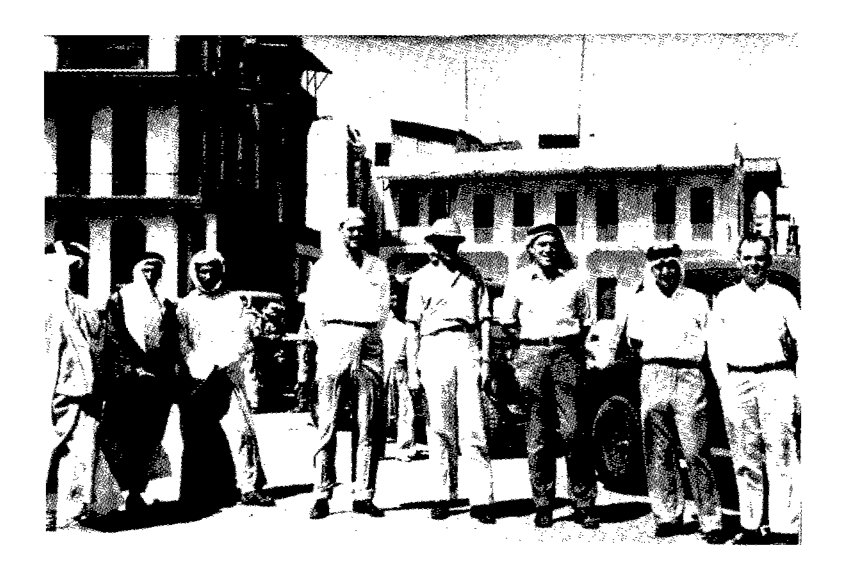
ماكس ستاينكه، وس . ب . هنري، و ج . دبليوهوفر جيولوجيو النفط
في شركة كاليفورنيا ستاندرد، في الجبيل، ١٩٣٥م .



بيت البغدادي في جدة نموذج تقليدي للعمارة



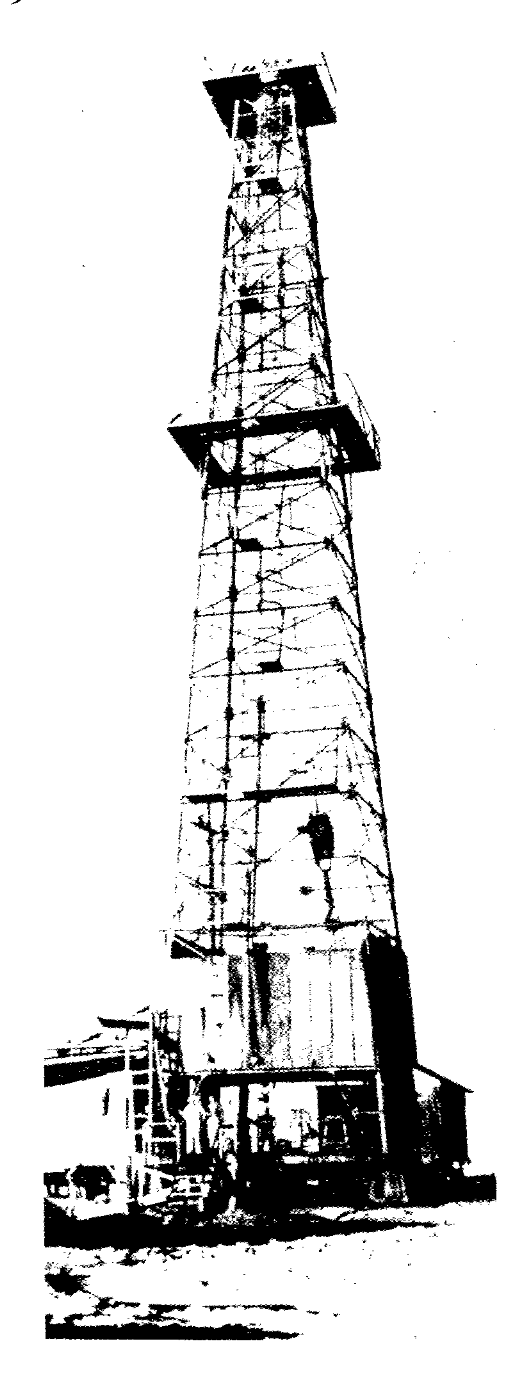
تنظيم القوافل في العقير، ١٩٣٤م.



رجال النفط في جدة، ١٩٣٧م، محمد المانع، وخُميَّس بن رمثان، وف. ديفز، وماكس ثور نبورغ، وماكس ستاينكه، وفلويد ميكر، ولويد هاملتون.



البيت الأمريكاني، ١٩٣٧م، منزل ومكتب وليم لينهان ممثل شركة أرامكو في جدة.



بئر الدمام رقم (١)



ميجور فرانك هولمز

الجزء الثاني

امتياز الأحساء عام ١٩٢٣م

في صَحيفة التايمز يوم ٢١ مايو ١٩٢٣م، تحت عنوان: (امتياز تنقيب عن النفط في الخليج) وردت رسالة صحفية من البصرة نصها كالآتي: «نشرت صَحيفة بغداد تايمز أن السيد فرانك هولمز، نيابة عن (شركة إيسترن آند جنرال سنديكيت) (Eastern &General Syndicate) قد حَصَل من ابن سعود، سلطان نجد، على حق امتياز ثمين للتنقيب في أراض مساحتها أربعة آلاف ميل في منطقة الأحساء، ويغطي حق الامتياز ثلاث مئة ميل من شاطئ الخليج. . . وأن العقد يُعطي ابن سعود خُمْس جميع الأرباح، وإذا ما برهن الحقل على توافر النفط فإن ابن سعود يعتزم استغلال العائدات في تنظيم منطقة الأحساء كمنطقة متميزة على الطراز الحديث، بطرق مُعبدة للسيارات، وأعمال للري تحت إشراف خبير بريطاني، وتعليم وخدمات صحية. تتوافر في هذه المنطقة بكثرة مياه العيون، لكن ابن سعود حتى الآن يفتقرُ للمال. إن تنمية المنطقة ربما تؤثر بصورة كبيرة في الحركة الوهابية، ويكون لها كذلك نتائج سياسية أخرى. . . ».

إن المؤثرات المحتملة للثروة غير المألوفة على اقتصاد وحياة الجزيرة العربية الصحراوية قد تنبأ بها صحفي ذكي؛ ولكن كان يتعين مُضي بعض الوقت، قبل أن تترجم تنبؤاته إلى الواقع على أيدٍ أخرى غير أيدي الميجور هولمز وشركائه التجاريين، الذين ليس لدينا عن نشاطاتهم في الجزيرة العربية سوى أكثر الروايات ضآلة. إن قصة هذا الامتياز الأول لنفط الجزيرة العربية ليستحق بصورة كبيرة - على أي حال - روايته بالكامل، أو على الأقل بأكمل ما تسمح به الحقائق المعلومة عنه. في دراسته الشاملة عن (النفط في الشرق الأوسط)(١)

(1) Steven Hemsely Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford University press,1954).

يخبرنا السيد ستيفن لونغريك القليل جداً حول الموضوع: فيما يبدو كان يعد هذه المغامرة مجازفة مقدراً لها الفشل، وتستحق ذلك خاصة أن (إيسترن آند جنرال سينديكيت) وهي شركة مالية من مدينة لندن يترأسها السيد (إيدموند ديفز) ليس لها مكانة مرموقة بين شركات النفط الكبرى في العالم. إنه لا يذكرُ لنا أن إحدى تلك الشركات، وهي شركة الأنجلو - بيرشيان أويل (الشركة الأنجلو - فارسية للنفط)، كان لديها ما يُمكن أن يوصف باعتدال حالة من الترقب أثناء المفاوضات بين ابن سعود والميجور هولمز، رغم أنه يقول بالفعل إن اهتمامها التنافُسي المدعوم بـ «الاستشارات الحَذرة من المندوب السياسي البريطاني، والشك الطبيعي للشيخ أحمد الجابر»؛ حاكم الكويت أديا إلى تأجيل منح حقوق الاستكشاف للميجور هولمز لمدة عام في المنطقة المحايدة الكويتية، التي تعد ملكاً مشتركاً غير قابل للتقسيم لكل من الشيخ أحمد الصباح وابن سعود بموجب اتفاقية تسوية الحدود التي تم الاتفاق عليها بين الأخير والسير بيرسي كوكس(*) في مؤتمر العقير عام ١٩٢٢م.

مهما كان من أمر، لابد من الاعتراف بأن للميجور فرانك هولمز نزعة وتقدير غير عادي لاحتمالات الموقف، تمكنه من تأدية دور رئيس في الحصول على الرخص اللازمة لفتح أكبر مخزون للنفط في العالم. فبامتيازات التنقيب في منطقة الأحساء (عام ١٩٢٣م)، والمنطقة المحايدة للكويت (عام ١٩٢٤م) والبحرين (عام ١٩٢٥م) والكويت بعد بضع سنوات - حقق هذا «النيوزيلندى

(*) السير بيرسي كوكس: سياسي وعسكري بريطاني معروف التحق بالجيش البريطاني في عام ١٨٨٤م، وانضم إلى إدارة حكومة الهند عام ١٨٨٩م وتدرج في المناصب حتى صار وزيراً للخارجية في حكومة الهند التي كانت تشرف على مصالح بريطانيا في الخليج. وبعد الحرب العالمية الأولى عُيّن مستشاراً سياسيّاً للحملة البريطانية على العراق. بعد الاحتلال العراقي عُيّن حاكماً سياسيّاً في العراق، نقل بعدها سفيراً لبلاده في طهران، ثم أعيد مندوباً سامياً في العراق عام ١٩٢٠م، وتقاعد عام ١٩٢٣م. توفي عام ١٩٣٧م.

العنيد والصبور» كما يلقبه لونغريك - سجلاً في حياته يدعو للفخر. وسوف يرتبط اسمه دائماً بتطوير حقول النفط العربية، بالرغم من أن أول مشاريعه الذي يغطي أكبر مناطق الإنتاج المحتملة قد مُنِيَتْ بالإخفاق التام. إن اهتمامي في هذا الكتاب، ينصب على هذا الجانب وحَده، حقول البترول الشاسعة في المملكة العربية السعودية التي أثمرت بجهود أخرى وكنتيجة لأول اكتشاف للنفط في البحرين أصغر المناطق التي حصل هولمز على حق التنقيب فيها.

إن وصف لونغريك لمشروع الأحساء يترك الكثير مما يُرغب في معرفته، ويبدو أنه قد جانبه الصواب في تقليله من شأن إنجاز كان من المقدر له هو شخصيّاً أن ينافس عليه دون نجاح في سنوات لاحقة كمندوب لإحدى أكبر شركات النفط في العالم، ألا وهي شركة نفط العراق. و يكتب: "أنه في شتاء عام ١٩٢٢م تابع الميجور هولمز المفاوضات بين السير بيرسي كوكس وسلطان نجد فيما يتعلق بحدود الكويت - الأحساء. . . وفي هذه المناسبة قدم هولمز إلى ابن سعود مقترحاته بشأن رخصة للتنقيب عن النفط تغطي منطقة الأحساء. كان السلطان، الذي تلقى النُصح من السير كوكس، حَذراً بحكمة، ورغم ذلك، أصدر إذناً شاملاً لهولمز في مايو ١٩٢٣م، للتنقيب ورَسماً سنوياً صغيراً وخياراً ساري المفعول لمدة عامين من أجل امتياز لاحق. أرسلت (شركة إيسترن آند جنرال) في أواخر عام ١٩٢٣م جيولوجي سويسري إلى المنطقة واعتزمت إجراء حفر تجريبي، ولكن ما حدث هو أن الشركة لم تستطع تحمل نفقات الاستثمار وعجزت عن إثارة اهتمام أي من الشركات الكبرى، فكان لابد للترخيص واتفاقية الخيار الآجل أن ينتهيا في عام ١٩٢٧م بعد تجديدين» (انتهيا فعليّاً في عام ١٩٢٨م).

على العموم هذه الإفادة الموجزة للغاية عن الأمر، التي نقلتها بالكامل يمكن عدّها تفي بما هو مطلوب من أجل الأغراض العامة. ولكنها ليست القصة الكاملة لميلاد النفط العربي، الذي حوله، من حسن حظنا توجد

شهادة شاهد عيان لمداولات مؤتمر العقير، التي لم يتم نقلها أو حتى الإشارة إليها في كتاب لونغريك. هذه الشهادة هي شهادة مواطن أمريكي معروف من أصل لبناني هو أمين الريحاني، مؤلف كتاب (ابن سعود: الجزيرة العربية)(٢)، الذي لم يكن لديه اهتمام خاص في أي شيء تجاري كالنفط، ولكنه كان مهتمّاً بشكل عميق بسياسات الجزيرة العربية في فترة ما بعد الحرب، التي كان يزور دولها وممالكها المختلفة أثناء هذه الفترة يبشر بحاجتهم للسلام والوحدة، وليقيّم لنفسه احتمالات تحقيق هذه الأهداف التي لا تقدر بثمن في ظل أحوال شبه الجزيرة ومحيطها آنذاك. لقد كانت محضُ صدفة تلك التي قادته إلى ساحل الأحساء عند بدء مؤتمر سياسي، كانت أغراضه الرئيسة إرساء الحدود بين أقاليم ابن سعود والأقاليم المختلفة التي كانت تحت حماية بريطانيا العظمى في منطقة الخليج، بالرغم من أنه كان مفهوماً لدى المتفاوضين من جميع الأطراف أن خطوطاً يتم رسمها عبر الصحراء لشعب لم يحدث أن افترق على الإطلاق فيما مضى، قد تحدث تمييزاً بينهم، وتحدد من سيملك الثروة الهائلة أو يصبح فقيراً. ومع ذلك ربما كان من المحتمل أن يكون الريحاني بعيداً عن حضور هذه المناسبة لولا التأخيرات والقيود التي كانت تبدو لصيقة بالترحال القانوني في العالم الجديد الذي بَزَغ بعد الحرب العالمية الأولى. قبل أن يزور اليمن في أبريل عام ١٩٢٢م كتب الريحاني إلى ابن سعود طالباً الإذن لزيارته في الرياض؛ وقد أرسل الملك كافة تعليماته اللازمة لمندوبه في البحرين لمنح الريحاني جميع التسهيلات المطلوبة لذلك الغرض. ومع ذلك عند خروجه من اليمن عند نهاية يونيو تم تأخيره لمدة ستة أسابيع في عدن من قبل السلطات البريطانية هناك، الذين بسماعهم لرغبته في زيارة نجد أصرّوا على وجوب

(2) Ameen Rihani, *Ibn Sa'oud of Arabia*(Constable,1928).

إبلاغ زملائهم في بغداد لكي يتم التدقيق في أمره بواسطة السيدة جيرترود بيل(*) والسير بيرسي كوكس، اللذين سيُقَرران عما إذا كان سيُسمح له بزيارة ابن سعود. وفي نهاية الأمر وصل إلى بومباي في الهند يوم ٢٢ أغسطس، حيث تم إبلاغ الشرطة الأمنية رسمياً أنه بالرغم من علمهم «بأن حضوره متوقع في البحرين إلا أنه لا مانع من مواصلته إلى بغداد، وأنه في جميع الأحوال، من الضروري أن يواصل إلى هناك أولاً». وصل الريحاني إلى بغداد في الوقت المناسب، حيث كان المندوب السامي على وشك زيارة ابن سعود في العقير. وفي هذه الظروف كان طبيعياً أن يسافرا معاً إلى ذلك المقصد، ولقد كان ذلك بالفعل هو الترتيب الذي تم الاتفاق عليه؛ ولكن السير بيرسي كوكس تأخر بسبب أمور ذات طبيعة سياسية مهمة. واصل الريحاني رحلته وحيداً إلى البَصرة، وبعدها وحيداً كذلك إلى البحرين. وفي البحرين وجد الريحاني نفسه في النهاية بين أصدقاء أكثر استعداداً لتحقيق مَطلبه في مقابلة ابن سعود، الذي بعث إليه برسالة ينبئه فيها وصوله إلى العقير واستعداده لمقابلته. وبعد بضعة أيام وصل الريحاني إلى العقير.

في البحرين تعرف الريحاني على الميجور "إتش. آر. بي. ديكسون(**)"،

(*) السيدة جيرترود بيل موظفة بريطانية شهيرة، ولدت سنة ١٨٦٨م، وتلقت تعليمها الجامعي في جامعة أكسفورد، ودرست التاريخ السياسي واللغات الشرقية، منها: العربية والفارسية، وارتحلت إلى إيران والعراق حتى تعيّنت عام ١٩١٥م في دائرة المخابرات البريطانية السرية في مصر، واشتهرت هذه الدائرة باسم المكتب العربي. بعد الاحتلال البريطاني عملت مساعدة للسير بيرسي كوكس الحاكم السياسي للعراق. عملت في العراق حتى وفاتها عام ١٩٢٦م. لها عدد من الكتب والمقالات حول الأدب الفارسي والآثار والرحلات.

(**) هارولد ريتشارد ديكسون. المعتمد السياسي البريطاني في البحرين عام ١٩٢٠م. ثم المعتمد السياسي في الكويت خلال الفترة ١٩٢٩ - ١٩٣٦م. وبعد تقاعده وفي عام ١٩٣٦م تعين في الكويت ممثلاً مقيماً لشركة نفط الكويت. نشر كتابين عن تجربته العملية ورد ذكرهما في سياق الكتاب.

انظر موسوعة الملك عبدالعزيز الدبلوماسية، الرياض: مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، ١٩٩٩م، ص٦٤٠.

ضابط الاتصال، الذي لم يَذكُر عنه شيئاً، رغم أنه كان في معيّة السير بيرسي كوكس طوال مؤتمر العقير. و ديكسون نفسه في كتابه (الكويت وجاراتها)[٣] لم يكن لديه اهتمام كبير ليحدثنا عن موضوع النفط الذي كان يتم تداوله في تلك المناسبة، ولكنه يكشف عن حقيقة ذات بعض الأهمية يذكرها الريحاني بصورة عرضية للغاية في الهامش[٤] عندما يذكر زيارته للرياض ووفقاً لما أورده لونغريك، فإنها توضحُ لماذا تابع هولمز المفاوضات المتعلقة بحدود الكويت - الأحساء؟ لقد كان الميجور هولمز حقّاً ليس بالشخص المجهول عند ابن سعود، الذي سبق أن زاره خلال الجزء الأول من عام ١٩٢٢م في الرياض الدكتور إيه. مان (A. Mann)[*] فيما يبدو بوصفه الوظيفي كطبيب، لقد كان له ـ على أي حال ـ اهتمامات أخرى غير الدواء، و تحدث إلى مُضيفه عن النفط، مما نتج عنه أن غادر إلى لندن بوصفه الممثل الشخصي لابن سعود في بعثة متجولة. ما من شك في أن الدكتور مان كان قد سمع الشائعات المنتشرة آنذاك، التي ذكرها ديكسون، عن وجود نَزّ نفطي في جوار القطيف؛ وكما يبدو فقد تم تقديمه إلى الميجور هولمز بواسطة الكابتن (جيه. إل. تشيني) (J.L.Cheney) الذي كان يعمل آنذاك في بغداد، الذي طالب لاحقاً بمقابل مالي من (إيسترن

(3)H.R.P.Dickson, *Kuwait and her Neighbours* (George Alen&Unwin,1956).
(4) Ameen Rihani, *Ibn Sa'oud of Arabia* (Constable,1928). p.158.

(*) الكسندر مان: طبيب انجليزي، أرسله المندوب السامي في العراق السير بيرسي كوكس في مهمة طبية للرياض، وقبل مغادرته الرياض عقد اتفاقاً مكتوباً مع الملك عبدالعزيز على أن يعمل الدكتور مان ممثلاً له في لندن لمدة أربع سنوات وبراتب مقداره ١٢٠٠ جنيه سنوياً وأن يقوم بالعمل على توثيق العلاقات بين بريطانيا ونجد، وتم توقيع الاتفاق بتاريخ ٢٣ فبراير ١٩٢٢م، لم توافق الحكومة البريطانية على منحه صفة رسمية دبلوماسية كممثل للملك عبدالعزيز، ولكنها وافقت على تعيينه ممثلاً شخصيّاً له. أثار الدور الذي قام به الدكتور مان بشأن إعطاء امتياز الأحساء لشركة خاصة دون إعلام الحكومة البريطانية، غضب المندوب السامي بالعراق. تم إنهاء خدماته كممثل شخصي للملك عبدالعزيز في لندن في شهر يناير ١٩٢٣م. انظر حول موضوع الدكتور مان، تاريخ ١٣ يناير، ١٩٢٣م، وثيقة وزارة الخارجية البريطانية رقم F.O.37118936.

آند جنرال سينديكت) مقابل هذا التقديم بعد أن تسلمت الأخيرة امتياز الأحساء. مهما يكن من أمر، وصل هولمز ومَان إلى البحرين في طريقهما إلى الرياض في أكتوبر ١٩٢٢م، لمقابلة ابن سعود، كمندوبين لشركة (إيسترن آند جنرال سينديكيت). استضافتهما عائلة ديكسون أثناء إقامتهما بالبحرين، وأبحرا بعدها إلى ساحل الجزيرة العربية ومن ثمَّ وصلا بعدها إلى العاصمة السعودية، حيث طُرح مشروع امتياز للتنقيب عن النفط بشيء من النجاح.

سُمِعَ عن هولمز بعد ذلك في البصرة عندما أبحر إلى البحرين على ظهر السفينة نفسها التي أبحر عليها الريحاني، والذي أُفهم أن مرافقه كان «يُسافر في تلك الأنحاء من أجل صحته». لم يلتقيا في البحرين، ولكن عند وصول الريحاني بعد ذلك بوقت قصير إلى العقير، عُرضت عليه بصورة سرية وثيقة طُلب منه أن يُبدي آراءه فيها لفائدة ابن سعود. أدى الوصول المفاجئ لهولمز شخصيّاً - وهو كاتب الوثيقة - إلى تأخير دراستها؛ ولكن هولمز كان قد غادر بعد وقت قصير في سفر ليلي إلى الهفوف بنية مقابلة ابن سعود قبل وصوله إلى الساحل. أصبح الريحاني عندها بكامل حريته ليفحص المسودة ذات العشرين صفحة باللغتين الإنجليزية والعربية، التي قام، بعد أن نصح بإدخال بعض التعديلات القليلة (بالتوصية) للسلطان بقبولها. لقد كانت مسودة الامتياز للتنقيب عن النفط في الأحساء.

بعد يوم أو يومين أُعلم الريحاني بأن ابن سعود يرغب في مقابلته قبل وصول السير بيرسي كوكس؛ فانطلق عبر الرمال بين الساحل وواحة الأحساء. وعندما نصب مُخيمه لقضاء الليل وصل موكب ابن سعود؛ ولكنه مُنح شرف مقابلة طويلة معه، تناول الحديث خلالها الأمور السياسية فقط. في اليوم التالي ركبا سويّاً إلى العقير حيث تم تجهيز مخيم واسع كبير لاستقبال

الضيوف المرتقبين الذين وصلوا بعد حلول الظلام في يوم ٢٧ نوفمبر . إن الحيثيات السياسية للمؤتمر التي شغلت الأيام الخمسة التالية لا تهمنا هنا . لكن الميجور هولمز ـ الذي لم يرافق ابن سعود عند عودته من الهفوف إلى العقير ـ وصل إلى الساحل يوم ٣٠ نوفمبر و«نصب خيمته إلى جوار مُخيمنا» . ولكن الريحاني يُضيف ذاكراً : «إن هولمز يأكل مع بني جلدته ، رغم أنه لا يشاطرهم الثقة» . إن (شركة النفط الإنجلو - فارسية) تريد الامتياز نفسه الذي تقدم له هو ؛ والشركة لديها الحكومة البريطانية من خلفها - إن الحكومة البريطانية فعليّاً هي التي تمتلك ٧٠٪ من أسهمها . . . ولهذا السبب - أساساً - كان المندوب السامي يقول للميجر هولمز «تريث حول موضوع الامتياز . إن الوقت لم يحن بعد بالنسبة له . إن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتحمل عبء تقديم أية حماية لشركتكم!» . وفيما يتعلق برسالة من السير آرنولد ويلسون الذي كان يتولى منصباً مرموقاً في (شركة النفط الإنجلو - فارسية) ، ويتحدث فيها عن زيارة مبكرة إلى ابن سعود بغرض ترتيب صفقة حول النفط ، يعلق الريحاني قائلاً : «من الواضح أنه قد حان الوقت لشركة النفط الإنجلو - فارسية أن تفاوض لحق امتياز» .

في اليوم التالي زار هولمز الريحاني مدعياً أنه يعده «صديقاً في البلاط» وكان رده على ذلك بأنه كان قد أعطى نصيحته في الأمر سابقاً لابن سعود ، وأن «ليس له هدف شخصي» ؛ وبعد إدراج الريحاني في مفكرة يومياته في تاريخ ١ ديسمبر بعض التعليقات التي تنمُّ عن السخط والغضب على شمُولية التحكم البريطاني في الخليج العربي ، استأنف تسجيله في مساء اليوم التالي ، عندما بدا أن الأمور لا تسيرُ بصورة حسنة ، فكتب : «إن الميجور هولمز واتفاقيته هم الآن في يد المندوب السامي» . إن ابن سعود قد أسر له بقوله : «إنني لا أرى عدلاً في

بعض من الاعتراضات التي أبداها (السير بيرسي) على إضافاتنا وشرُوطنا. ولكنني قد عَهدتُ بالأمر لصديقي السير بيرسي كوكس، وإنني سأقبل بما يتفق عليه هو والميِجور». وفيما بعد، وفي المساء نفسه يُسجل "بعضاً من الأخبار السيئة عن امتياز الأحساء. إن بيرسي كوكس قد طلب من السلطان أن يكتب رسالة إلى الميجور هولمز ليقول فيها «بأنه لا يستطيع إصدار قرار إلا بعد أن يجري مناقشات معينة مع الحكومة البريطانية، واستشارتهم في الأمر». من الواضح أن » كوكس قد أرسل إلى ابن سعود مُسودة الرسالة التي ينبغي أن تتم كتابتها، مع صورة له شخصياً للعلم، ولكن لثلاث مرات رفض ابن سعود أن يَستجيبَ لمطلبه. ولثلاث مرات كَان يُصرُ بعناد، و«أخيراً تمت كتابة الرسالة». وعندها توقف الأمر للوقت الراهن.

بعد عدة أيام لاحقاً سجلت مُذكرات الريحاني مجهوداته في الرياض لحث وإقناع ابن سعود بأنه بوصفه ملكاً على بلاده يمتلك الحق المُطلَقْ «لمنح حق الامتياز لأية شركة وفقاً لما يرتضيه، ما دامت الشركة إنجليزية. إن معاهدتكم مع الحكومة البريطانية لا تلزمكم بقبول الشركة التي يفضلونها. هاهنا شركتان إنجليزيتان، إحداهما مملوكة فعليّاً للحكومة البريطانية، بينما الأخرى ليس لديها أي شيء يربطها بالسياسة، وهي متحررة من كل تأثير حكومي، وإن لكم الحق في أن يكون لكم اختياركم الخاص في الأمر. . . » والكثير الكثير في ذات المعنى. من الواضح أن ابن سعود كان على اتفاق تام معه ؛ ولكنه لم يكن ليستطيع أن يَفصل بين طموحاته الاقتصادية عن المشكلات السياسية التي كانت تجابهه من كل جَانب في عالم مملكته. إن توقعاته المالية المباشرة من صفقة هولمز، كان لابد أن تعادل العصفور المضمون في اليد، ألا وهي الإعانة المالية البريطانية لمبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه إنجليزى (ذهب) في العام، التي كان لا يزال

يتسلمها رغم أن التزامات بريطانيا في موضوع المعونات المالية الحكومية لجميع الحكام العرب تعيّن تجميدها بداية من نهاية العام المالي ١٩٢٣ - ١٩٢٤م. لم يكن ابن سعود يستطيع أن يَتحمّل مخاطرة إنهاء هذه المنحة على أمل ما قد يحصُل عليه من الشركة: مبلغ ٢,٠٠٠ ألفيْ جنيه إسَترليني سنويّاً، كما سنرى، عبارة عن إيجار المنطقة التي سيشتمل عليها حق الامتياز. علاوة على ذلك كانت هناك العديد من المشكلات السياسية في الميزان، التي لديه حولها بعض الأسباب - رغم ضآلتها - ليأمل بإمكان أن تتبنى الحكومة البريطانية موقفاً أكثر تفضيلاً لطموحاته. أن بيرسي كوكس كان خبيراً في الجمع بين الجزرة والعصا.

مَرّت شهور سنة ١٩٢٣م وحق الامتياز معلقاً على خيط رفيع، ولم يدخل الريحاني أية معلومة حول الموضوع في يومياته إلا في يوم ١٠ أبريل، عندما كان في بغداد. فكتب قائلاً: «ها هو الميجور هولمز مرة ثانية. لقد كان ينتظر كل هذا الوقت قراراً من شخص معين - من السلطان، من مقرّ المندوب السياسي، ووزارة المستعمرات حول الامتياز. لا شيء قد ظهر - لَا شيء في صالحه - وكان مُحْبَطاً. إنه يستعدُ للعودة إلى موطنه. لقد قال إن حكومتي ضدي لكنني أعْلمُ أن السلطان يَميلُ إليه وإلى شركته بصورة كبيرة - وعندما غادرته كان على الموقف نفسه. وأخبرت الميجور ليغير رأيه ويعُودَ إلى الأحساء. إن السلطان سوف يكون قريباً هناك سوف أعطيك رسالة له، وإنني متأكدٌ بأنه سوف يَمنَحَك الامتياز... لا تهتم بما يقوله السير بيرسي كوكس... وفي جميع الأحوال عليك قبول دعوة السيدة كوكس لتناول الشاي، وأخبرها بأنك عائد إلى أرض الوطن و قُلْ وداعاً أيضاً للسيد بيرسي؛ لأنه إذا ما ارتاب في أنك ذاهبٌ إلى الأحساء، ربما سَبَقك إلى السلطان مع واحدة أو اثنتين من

مذكراته المكتوبة بقلم الرصاص مع السلامة وحظّاً سعيداً». من الواضح أن الريحاني لم يشاهد الفقرة التي بدأتُ بها هذا الفصل في صحيفة التايمز. إن إشارته التالية إلى الموضوع كانت من قرية الفريكة في لبنان بتاريخ أغسطس ١٩٢٣م، عندما تسلم مؤخراً رسالة من ابن سعود يقول فيها إنه «قد مَنَحَ امتياز الأحساء لشركة الميجور هولمز».

ويبدو أنه لم يتم نشر أي شيء يتعلق بالأسباب التي أدت إلى سحب الحكومة البريطانية لاعتراضاتها على الترتيبات التي تمت بين ابن سعود والميجور هولمز. وما من شك إن عناد وتَمَسُّك كلا الطرفين كان له أثره في نصرهم النهائي، بينما يُعزى بعض الفضل دون شك لأمين الريحاني لدعمه ومساندته المتواصلة للمشروع منذ البداية المبكرة. ومن المحُتمل أن يكون قد تأثر لحسابات ذات طبيعة سياسية، ولقد كان هناك كم كبير من الأقاويل ضد منح الامتياز لشركة كانت الحكومة البريطانية المسهم الرئيس والفعلي فيها، التي يحتمل أن يتم استخدام نفوذها السياسي، ومن المرجح أن هذا النفوذ سيستخدم لمصلحة الشركة في حالة النزاع وعدم الاتفاق. وحسبما نعلم، فإن مساندة الريحاني للميجور هولمز كانت حقيقية لا يشوبها أي هدف شخصي وتنطلق من رغبته في تحقيق أفضل المصالح لابن سعود.

ومن المحتمل بالطبع أن تكون (شركة النفط الأنجلو - فارسية)، بعد إعادة النظر في الوضع بكامله قد خففت من قلقها لكسب الامتياز الذي ربما كان سعيها إليه يعود في جزئه الأكبر إلى الرغبة في تحاشي المنافسة مع مصالحها الرئيسة في فارس من جانب شركة مُنافسة. وعلى الأرجح فإن من الصعب في حينه، وضع احتمال أن تَسْتبدَ بأي شخص فكرة أن مصير حقل رئيسي كبير

للنفط هو الموضوع، وأن رفض (شركة النفط الأنجلو - فارسية)، استناداً على قوة استشكاف جيولوجي، لأخذ امتياز البحرين، عندما تم عَرضه عليها بعد بضع سنوات يعد إثباتاً لا يقبل المجادلة حول هذه النقطة. إن من الصعب أخذ إشارات الكولونيل ديكسون المتأخرة كثيراً، على محمل الجد، حول النفط(٥) وارتباطه بمؤتمر العقير، التي ربما أحْدثها بشكل مؤكد تطورات فعليّة تالية. وبشكل أكثر تحديداً فإنه من الصعب تصديق بأن الشك في وجود النًفط في الإقليم كان له أية علاقة بإصرار بيرسي كوكس على ضرورة إنشاء المنطقة المحايدة للكويت(٦)، الذي أملته بكل بساطة أسباب مقنعة لإيجاد أراضٍ مشتركة لرعي قبائل الدولتين. في كتاب ديكسون الأول لذكريات الأحداث، وأعني كتاب (عَربُ الصحراء)(٧)، لا توجد أية إشارة على الإطلاق إلى مسائل النفط والمؤتمر، فيما عدا ذكر حلم المؤلف لعام ١٩٣٧م، الذي من الواضح أنَه قاد إلى اكتشاف حقل برقان النفطي. وفي كتابه "الكويت وجاراتها"(٨) يخبرنا، عن اهتمامه المبكر عام (١٩٢٠م)، وبحثه غير الناجح عن نزّ نفطي تم الإبلاغ عنه في جوار القطيف. فبينما كان منتظراً لانعقاد مؤتمر العقير يقول: «لقد سَليتُ نفسي بالكتابة للسير بيرسي حول نظرياتي الخاصة بالنفط»، وعندما أُبلغ أو سمع بقدوم الميجور هولمز الوشيك، قال «أبرقتُ للسير بيرسي بالشفرة مُعبراً عن الشَكْ بأنه قادمٌ لإسداء النُصح لابن سعود عن احتمالات وجود النفط في جوار القطيف وجبل الظهران...».

(5) Dickson, *Kuwait and her Neighbours* (George Alen&Unwin,1956). pp.268ff.

(٦) المرجع السابق .pp.274-75 .

(7) H.R.P Dickson,*The Arab of the Desert* (George Allen&Unwin,1949).

(8) Dickson, Kuwait and her Neighbours,pp.269,278.

مع كل هذه المَعْرفة المسبقة لاحتمالات المنطقة، فإنه من المستغرب أن ديكسون ـ الذي يُقَدِّمُ لنا رواية كامله ومثيرة للاهتمام لمنازعات الحدود التي تمت مناقشتها وتَسْويتها في مؤتمر العقير ـ يُبدي اهتماماً قليلاً فقط بحضور الميجور هولمز (بعد لقائه مع ابن سعود في الهفوف) إلى العقير في ٣٠ نوفمبر (وفقاً للريحاني). إن ديكسون يخبرنا في روايته التي يجب مقارنتها مع مذكرات الريحاني المشار إليها أعلاه بأنه «لم يكن حتى اليوم الأخير للمؤتمر [أي الثاني من ديسمبر] أن شارك هولمز في أي دور. ففي الحديث الخاص الذي دار بين ابن سعود والسير بيرسي، كنت الشخص الوحيد الموجود معهما، أثار ابن سعود مسألة منح امتياز للتنقيب عن النفط (لشركة إيسترن آند جنرال). وإنه (أي ابن سعود) أخبر السيِّر بيرسي كل شيء عن زيارة الميجور هولمز للأحساء؛ وبأن هولمز قد قدم تقريراً إيجابيّاً وكان حريصاً على الحصول على امتياز للنفط في الحال. واستفسر ابن سعود عما إذا كانت حكومة صاحب الجلالة (الحكومة البريطانية) سوف يكون لديها أي اعتراض على منح هذا الامتياز. أجاب السير بيرسي: «كلا استمر في الأمر، ولكنني أحذرك بأن (شركة إيسترن آند جنرال سينديكيت) ليست شركة نفطية، ومن المحتمل أنهم سيقومون ببيع حق الامتياز لآخرين». شكره ابن سعود وذكر بأنه فهم كل شيء. ثم تم استدعاء الميجور هولمز، الذي كان قد تم تقديمه سابقاً إلى السير بيرسي [والذي معه كان هولمز وموظفوه يأكلون منذ وصولهم إلى العقير، وفقاً للريحانى] بعدئذ إلى الاجتماع «ليطرح قضيته وآماله في النفط... إن السير بيرسي لم يكن يُحِبّ الميجور هولمز، ومن الواضح أنه كان يعتقد أن وجوده ضار ومعاد لمصالح حكومة صاحب الجلالة (بريطانيا). إن هولمز قد جاء ـ كما يُقال من البَاب الخلفي ـ وما من شك: في أن بيرسي كان سَيَدِينُه ويشجُبُ

نشاطاته أمام ابن سعود لو كان في استطاعته أن يفعل ذلك بصورة مأمونة - ولكن على أي حال - ولأنه شخصياً كان مُعجبًا للغاية بابن سعود، وغير راغب في إثارة عداوته بعد مسألة الحدود، فقد قام بتهدئته بحمله على الاعتقاد بأن حكومة صاحب الجلالة تعتزم مساعدته لتنمية بلاده وزيادة مدخوله».

كان ذلك مُجْمَل ما عَند ديكسون ليقوله حول الموضوع. إنه لا يخبرنا بأي شيء حول الرسالة التي كتبها ابن سعود إلى هولمز، ولا عن الإعاقة اللاحقة للمشروع. لقد كانت إشارته الوحيدة اللاحقة عن الموضوع[9]، تتعلق باعتراض شيخ الكويت على قبول مناصفة المنطقة المحايدة مع ابن سعود، حيث يقول: «إنها لحقيقة، إن ابن سعود قد منح امتيازاً (لشركة إيسترن آند جنرال المحدودة) في مايو ١٩٢٤م [في الحقيقة مايو ١٩٢٣م] للتنقيب في منطقة الأحساء. وحيث إن الشركة لم تف بالتزاماتها للبدء في تنفيذ العمليات خلال ثلاث سنوات من تاريخ التوقيع، فإن ابن سعود قد عَدّ الامتياز باطلاً وملغيّاً».

أما فيما يتعلق بالمنطقة المُحايدة، فإنه (أي ديكسون) لا يَذكُر بأنه في مايو ١٩٢٤م - وفقاً لرواية لونغريك[10] - حصل هولمز على حقوق للتنقيب في المنطقة من كلا الحاكمين مع خيار الحصول على حق امتياز في المستقبل. كما أن لونغريك[11] يعلمنا بالإضافة لما سبق أنه بينما هذا الإذن قد ظل سارياً لفترة من الزمن عن طريق التجديدات، فإنه قد انقضى في موعده عند تاريخ غير محدد. إن ديكسون[12] نفسه يخلط في الأمر، حيث إنه يربطه بحدث لاحق ثم تطور لاحق بعد وقت بعيد

(9) Dickson, *Kuwait and her Neighbours* (George Alen&Unwin,1956). pp.279.
(10) Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford University press,1954). p100.
(١١) المرجع السابق.
(12) Dickson,op.cit., pp.279-80.

في العام ١٩٤٨-١٩٤٩م عندما «اتفق الشيخ أحمد (شيخ الكويت) مع ابن سعود على منح امتياز المنطقة المحايدة لشركة (إميركان إنديبندانت أويل) و(شركة باسيفيك ويسترن أويل). وحيث إن شيخ الكويت فعل ذلك، حسب قوله، من منطلق رغبته في المحافظة على أواصر الصداقة مع ابن سعود، الذي أصبح دعمه تدريجيّاً أكثر أهمية له من ذلك الذي يتوقعه من البريطانيين، الذين أضحت سياستهم، بعد ظهور النفط في بلاده منحازة يوماً بعد يوم إلى جانب إسرائيل، وابتعدت عن العالم العربي والإسلامي بأجمعه، بما في ذلك هو شخصيّاً». ووفقاً للونغريك فإن احتمال وجود النفط في المنطقة المحايدة عام ١٩٥٣م لا تزال غير مؤكدة إذ تم حفر خمسة آبار جافة قبل الحقل الموجود في (الوَفرة)، وحقل آخر صغير استُخرج ما به، بينما استمر التنقيب اللاحق بشكل حثيث [١٣].

يبقى فقط التأمل في شروط امتياز الأحساء وقصة حياته القصيرة. حسب علمي فإن الوثيقة الفعليّة والموقعة في النهاية من قبل ابن سعود و هولمز لم يتم نشرها على الإطلاق؛ ولكن مواصفاتها العامة ومحتوياتها كانت تبدو واضحة بما يكفي من النُسخ (وهي بحوزتي) للمسودة الأصلية التي خرج بها هولمز من الجزيرة العربية. إن الخريطة الأولية للأخير، التي نشرها الريحاني [١٤] تحدد منطقة الامتياز بـ ٣٦,٠٠٠ ميل مُربع، محددة كالآتي:

(أ) في الشمال خط مستقيم يمتد من الغرب إلى الشرق بطول ٦٥ ميلاً من حفر الباطن إلى تقاطُع القمة الشمالية للمنطقة المحايدة للكويت مع شبه دائرة للكويت نفسها (بالتقريب على طول شمال خط العرض ٢٩ْدرجة)؛ وفي الغرب

(13) Longrigg, Oil in the Middle East pp215-6.
(14) Ameen Rihani, *Ibn Sa'oud of Arabia*(Constable,1928). p.85.

بخط متعرج وتقريباً حوالي ٤٠٠ ميل لخط مستقيم، يمتد من (حَفْر الباطن) عبر (وَبْرة) و(جُودَة) إلى (حَرَض) في الجنوب؛ وفي الجنوب بخط مستقيم طوله ٩٠ ميلاً، يمتد تقريباً بمحاذاة شمال خط العَرض ١٠ - ٢٥ْ درجة من حرض إلى تقاطع شبه جزيرة قطر؛ وفي الشرق يُحده خط ساحل الخليج الفارسي من شمال رأس مشعاب بقليل إلى سلوى. كما سيُرى أن هذه المنطقة تشمل كامل المنطقة المنُتجة للنفط بالفعل الذي استثمرته أرامكو، رغم أن المنطقة التي باشرت الأخيرة العمل فيها أكبر كثيراً من تلك المبينة في امتياز الاحساء.

في إطار هذه الحدود تم منح المنقبين:

(١) الحق المطلق في التصرف بجميع آبار النفط والبترول والترسبات النفيسة في باطن الأرض، ويشمل ذلك جميع المعادن والأملاح المعدنية، مع كافة التسهيلات الضرورية، والحقوق والامتيازات شاملة لجميع الحقوق على السطح لإقامة المباني والمعدات المطلوبة لاستثمار الامتياز بكفاءة وفعالية.

(٢) الحق المطلق باستكشاف الإقليم واستغلال المعادن التي توجد فيه؛ شاملة حق حفر الآبار، وإنشاء خطوط الأنابيب وبناء السكك الحديدية، ومنازل السكن، وإقامة خطوط التلغراف والهاتف، والقيام بجميع الأعمال الضرورية بغرض التنقيب في المنطقة؛ الحق الحصري في إقامة مَصَافي النفط، واستغلال أية مياه توجد في المنطقة: بشرط أن يكون للحكومة الحق بصفة دائمة في استخدام هذه التسهيلات (على وجه الخصوص السكك الحديدية والتلغراف) في حالة وجدت الحكومة نفسها في حالة حرب.

(٣) الاستخدام المجاني لجميع الموانئ والمطارات، شاملاً للحق في تحسينها وتطويرها في المنطقة؛ ويتعين أن يُفْهَم أن إدارة الجمارك في تلك الموانئ يجب

أن تظل في أيدي الحكومة، التي يبقى علمها هو الوحيد الذي يرفرف فوق الإقليم، بينما يجب على المستثمرين وهم يطورون تلك الموانئ أن يؤمنوا المباني الكبيرة المناسبة لاستخدام إدارة الجمارك.

(٤) الحرية في البيع والتصدير دون رسوم للتصدير أو رسوم جمركية على أي نفط أو معادن يحتمل العثور عليها، بينما يجب أن لا تتدخل الحكومة في الإدارة الداخلية للامتياز، وعلى المستثمرين دفع رسوم استيراد الأطعمة والملابس والبضائع العامة التي يجلبونها إلى البلاد.

(٥) الإعفاء من جميع المطالب المتعلقة بالميناء من ضرائب وإيجار الأرض.

(٦) الحق في التخلي عن أو بيع الحقوق والتسهيلات المترتبة من حق الامتياز كليّاً أو جزئيّاً إلى واحدة أو أكثر من الشركات البريطانية بشرط أن لا تتأثر بناءً على ذلك حقوق ومصالح السلطان.

(٧) حرية مندوبي المستثمرين داخل السلطنة، الذين سوف يكونون مسؤولين بالكامل تجاه لندن، وأن يكونوا أحراراً من أي تدخل محلي دون إذن المستثمرين.

إلى جانب هذه التسهيلات العامة والامتيازات كان مطلوباً من المستثمرين:

(أ) أن يبدؤوا العمليات في المنطقة المحددة خلال تسعة أشهر من توقيع الاتفاقية بإرسال الخُبراء لفحص الأحوال الجيولوجية لها بغرض اختيار المواقع الملائمة للحفر، وذلك تحت طائلة عقوبة إلغاء الامتياز في حالة فشلهم بالقيام بذلك، ما لم يكن ذلك الفشل بسبب قوة قاهرة. و في حالة الإلغاء فإن حق الامتياز يصبح لاغياً ولا أثر قانوني له، ولا يكون لأي من الطرفين الحق في رفع دعوى ضد الآخر نتيجة لذلك.

(ب) في حالة توقف المستثمرين بعد بدء العمليات لمدة سنتين عن الاستمرار في العمل ما لم يكن ذلك بسبب ظروف قاهرة، فإن شروط الامتياز سوف تُعدُّ منتهية، بينما لا يترتب على ذلك إلقاء أية مسؤولية على المستثمرين.

(ج) يجب على المستثمرين أن لا يتدخلوا بأي حال من الأحوال في سياسة مملكة السلطان.

(د) التزام المستثمرين بتعيين العمالة المحلية، و وضعهم تحت إشراف مسؤوليتهم من الأوربيين أو الآخرين، بقدر ما يكون ذلك التوظيف متمشياً مع هدف إنجاح الامتياز، وأن على السلطان وموظفيه المساعدة في إيجاد تلك العمالة، بينما يكون للمستثمرين الحرية في استيراد العمالة الماهرة وغير الماهرة إلى الحد الذي يحتاجون إليه.

(هـ) على المستثمرين أن يدفعوا الأجور المناسبة للعمالة المحلية حسب الترتيبات عند وقت الارتباط بالعمل، وأن يؤمنوا لهم الرعاية الطبية الملائمة والدواء بالمجان أثناء فترة عملهم.

(و) يجب أن لا تتدخل الحكومة بأي حال من الأحوال في مشاريع وخطَط المستثمرين، ويجب أن تؤمن لهم كافة المساعدات والحماية، بينما تكون مسؤولية مندوبي المستثمرين تجاه لندن فقط فيما يتعلق بأي عمل يتولونه أو يتخلون عنه.

مدة الامتياز ستكون سبعين عاماً، تؤول بانقضائها كافة الأصول المحلية الخاصة بالاستثمار - من مبانٍ من جميع الأنواع، ومواقع التزود بالنفط،

والآبار، والمناجم، وخطوط الأنابيب، ومستودعات النفط و مصافي البترول والتجهيزات الأخرى إلى الملكية المطلقة للسلطان دون أي مقابل ؛ إلا أنه في حالة رَغبَ المستثمر في إنهاء الامتياز خلال ٣٥ سنة من التوقيع عليه فله الحق في إزالةَ وأخذ مصانعه ومعداته وآلاته. في ضوء التساهل في الشروط المتعلقة بتخلي المستثمر عن المشَروع دون سبب وجيه قبل أو بعد البدء في عملياته (انظر: (أ) و (ب) سابقاً) دون جزاء أو إجحاف وضرر، فإنه يتضح أن الميجور هولمز قد حصل على شروط تفضيلية لشركته. والسؤال الذي يجوز طرحه هنا، هو عما إذا كان ابن سعود في موافقته على مثل تلك البنود كان قد استطاع أن يؤمنَ لنفسه قدراً معقولاً من المقابل المالي لما كان يَهبه.

إن الإجابة تكمْن في المادة ١٧ من مسودة حق الامتياز التي تَنُصُّ على أنه «سوف يكون للحكومة السعودية الحق في أن يخصص لها - كأسهم مدفوعة بالكامل - عشرون في المئة من جميع أو كل فئة من الأسهم تطرحها أية شركة أو شركات يكونها أو يؤسسها المستثمر لاستغلال الامتياز الذي يُمنح هنا» علاوة على ذلك، فقد نُصَّ في المادة نفسها بأن: «أية شركة أو شركات تكونّت أو أسسَتْ، يجب عند تأسيسها وقبل توزيع الأسهم، أن تمنح للحكومة السعودية نقداً (و إلا حسب الشروط المعتادة لإصدارها) العدد المعين من الأسهم الذي سيعادل اسمياًّ ما مقداره ٢٠٪ من رأس مالها المدفوع، وسوف تفيد الحكومة السعودية عبر مندوبها في لندن عن قبولها أو رفضها لمثل ذلك العرض، إما بالكامل أو جزئياًّ خلال ستين يوماً بعد إبلاغه بالعرض بواسطة مندوبه الذي بدوره يبلغه للمستثمرين، وبعد انقضاء الوقت، في حالة عدم تسلمهم لأي رَد، فإن العرض سوف يعد مرفوضاً بالكامل. وتكون للشركة المُصدرة للأسهم عندها الحرية في التصرف في تلك الأسهم بالطريقة التي تراها مناسبة. ويجب

أن يشتمل مجلس إدارة أية شركة تم تكوينها وإنشاؤها أو تم طرح الأسهم لتأسيسها على اثنين من الذين تعينهم الحكومة السعودية (والفقرة تشمل المدير التنفيذي و/ أو الرئيس) الذين يجب أن لا يختلف وضعهم فيما يتعلق بالمكافآت المالية عن ذلك الذي يحظى به المديرون الآخرون. لقد تم النص في هذه الفقرة على وجه التحديد بأن أول شخص يعينه الملك هو الدكتور. إيه. مان، الذي سبق ذكره كمندوب متنقل للملك في لندن. يبدو أن ديكسون[١٥] قد اعتقد بأن الدكتور مان كان عضواً في (إيسترن آند جنرال سينديكيت) بالرغم من أن ذلك لم يكن صحيحاً، حيث إن اتصاله الأساسي مع ابن سعود كان بصفة طبية فقط.

بعد مواد الاتفاقية ذات الطبيعة العامة، التي توضح جزاءات إهمال وغفلة المستثمر أو تخبطه المتعمد وتجاوزه لحدود امتيازاته وتسهيلاته، والطريقة التي تتم بها معالجة مثل تلك الأخطاء وحلها وتصحيحها محلياً، فقد نص بأنه في حالات النزاعات الخطيرة أو سوء التفاهم فإن مثل تلك الخلافات يجب إحالتها إلى مُحكم واحد في لندن يتم تعيينه بواسطة محكمة العدل الدولية التابعة لعُصْبة الأمم، أو بواسطة رئيس غرفة لندن التجارية وفقاً لنصوص قانون التحكيم لعام ١٨٨٩م.

وأخيراً، بينما تم الاتفاق على أن جميع الحقوق المالية المستحقة لحكومة ابن سعود بموجب نصوص الاتفاق يجب إيداعها لدى (بنك إيسترن المحدود) في شارع كروسبي سكوير في لندن، فإن النقطة الوحيدة التي يبدو أنها لم تكن موضوعاً لإدراجه في العقد كانت ربما هي النقطة التي يعول عليها الملك. فكما

(15) Dickson, *Kuwait and her Neighbours* . pp.268.

هو الحال دائماً فقد كان في حاجة مُلحة للسيولة النقدية، الذي كان دائماً ينساب من بين يديه الكريمتين بطريقة مذهلة، فإنه كان مفهوماً منذ بداية المفاوضات بأنه يجب إمداده بهذا المال كبدل إيجار اسمي للمنطقة التي يغطيها الامتياز. كان المبلغ الذي تم تحديده، في واقع الأمر هو مبلغ ٢,٠٠٠ (ألفيْ) جنيه إنجليزي ذهباً سنويّاً، مستحقة للدفع مقدماً كل عام، ويبدو أن الجميع كانوا راضين بالصفقة. لقد كان ابن سعود كذلك راضياً بصورة مضاعفة عندما تسلم إيجار السنة الأولى، وهناك من الأسباب ما يحمل على الاعتقاد بأنه كان متفائلاً حول احتمالات استلامه لمقدار مماثل لعدد من السنين، بينما انكب الخبراء على المهمة الشاقة والحزينة لاكتشاف أنه لا يوجد نفط في المنطقة. وحتى في الأوقات المتقدمة بعد ذلك حينما كان مستعداً ليُجرب أي عرض واعد ليضيف بعض الشيء إلى عائداته، فقط ظل متشائماً حول احتمالات وجود النفط في بلاده حتى تم نسفُ تشاؤمه إلى عنان السماء بالتدفُق النفطي الغزير في شهر مارس عام ١٩٣٨م(*).

بعد أن دفعت شركة إيسترن آند جنرال سينديكيت إيجار السنة الأولى بعد توقيع الاتفاقية، شرعت في تنظيم فريق من المنقبين تحت إشراف جيولوجي سويسري الجنسية. لا يوجد سجل مدون عن عمليات الفريق أو النتائج التي توصل إليها؛ ولكن من المعلوم أنهم لم يجدوا أي دليل يبررُ الكشف اللاحق من خلال الحفر الفعلي خلال موسم شتاء عام ١٩٢٣ - ١٩٢٤م القارس -

---

(*) ذكر المؤلف أن معلوماته عن شروط الامتياز الممنوح (لشركة إيسترن آندجنرال سنديكيت) في عام ١٩٢٣م معتمدة على مسودة اتفاق أحضره هولمز إلى الجزيرة العربية، ولكن في الحقيقة جرت بعض التعديلات على هذه المسودة قبل توقيعها، لذلك لم يذكر اسم الدكتور مان ولا "ذا ايسترن بنك" بالاسم، كما أن الإيجار السنوي عدل من ٢٠٠٠ جنيه ذهب إلى ٣٠٠٠ جنيه سنوياً «كرسم حماية» (محرر نص اللغة الإنجليزية).

بالرغم من ذلك، تم دفع إيجار السنة الثانية في حينه إلى ابن سعود في صيف عام ١٩٢٤م، بينما تولى الجيولوجيون التنقيب اللاحق أثناء أشهر الشتاء التالي: دون نتائج مُشجعة. في هذه الأثناء كما توقع السير بيرسي كوكس فقد بذلت الشركة كل مجهود لتُثيرَ اهتمام شركات النفط الكبرى في حقوق امتيازاتها في كل من البحرين، وفي المنطقة المحايدة وفي الأحساء. وعلى العموم لم يكن هنالك من يقبل بأخذ مثل ذلك العرض المشكوك في أمره، ووفقاً للونغريك[16] فإن كلا من شركتي (شل) و (أنجلو - فارسية) رفضتا عَرضْ التراخيص الخاصة (بإيسترن آند جنرال سينديكيت)، التي كانت مُدتها ستنقضي في ٧ ديسمبر ١٩٢٧م. درست شركة (إستاندرد أويل أوف نيوجيرسي) العرض المقترح من ناحية نظرية نوعاً ما، ولكنها لم تتشجع بسبب وجود احتمال تدخل البريطانيين في العمليات التي تتم في المناطق التي تقع تحت سيطرتهم السياسية الفعّالة. ولم يكن إلا في اللحظة الأخيرة أن تولت شركة فرعية لشركة (جُلف أويل كوربوريشن) إيجار الخيار الآجل في مناطق البحرين والمنطقة المحايدة. إننا لا نهتم هنا بالتعقيدات التي نتج عنها في النهاية تحوُّل حقوق شركة (إيسترن آند جنرال سنديكيت) في البحرين بالشراء إلى أيدي شركة (كاليفورنيا إستاندرد أويل) في نهاية عام ١٩٢٨م، وتأسيس شركة كنديّة فرعية في عام ١٩٣٠م لتقوم بالتشغيل. لكن يجب إدراك أن هذه كانت الخطوة الحيوية الأولى نحو اكتشاف واستغلال النفط العربي.

في ذلك الوقت، لم يكن هناك أحد مهتم بشكل جاد في امتياز الأحساء، الذي ظل في أيدي (شركة إيسترن آند جنرال سينديكيت). كانت الشركة قد

(16) Longrigg, p101.

أنفقت مُسبقاً مبلغ ٤,٠٠٠ (أربعة آلاف) جنيه إنجليزي ذهباً كإيجار سنوي، وأكبر من ذلك بكثير كان قد تم إنفاقه في الاستكشاف والتنقيب في المنطقة رغم أنه لم يُوضح بصورة مُحددة. وفي مقابل كل هذا الإنفاق لم يكن هنالك من شيء يبشر بنتائج. واضطرت الشركة، وهي غير راغبة في التخلي عن حقوقها، الذي كانت تستطيع فعله دون التعرُض لضرر وفقاً لنص المادة (١٢) من الامتياز، إلى أن تراجع موقفها، في حالة إخلالها - دون مبرر بدفع مبلغ الإيجار السنوي الذي كان مستحقّاً للدفع في مايو عام ١٩٢٥م. لكنها أيضاً فشلت ـ وبدون مُبرر ـ في الاستمرار في تنقيب المنطقة خلال شتاء عام ١٩٢٥-١٩٢٦م وفي مايو ١٩٢٦م كان هناك صَمت من جانب الشركة حول موضوع الإيجار المستحق للدفع، تبعه توقف تام عن النشاط خلال فصل شتاء عام ١٩٢٦-١٩٢٧م.

وهكذا انقضت فترة العامين المنصوص عليها في الفقرة (١٢) والشركة في حالة إخلال لشرطين رئيسيين للعقد. أحجم ابن سعود ـ على أي حال ـ من مقاضاة الشركة، ربما كان آملاً بأن يتم دفع المتأخرات من الإيجار، والإيجار المستحق الدفع في مايو ١٩٢٨م بعد أن تستأنف الشركة عملياتها التنقيبية. إلا أن الأخيرة كالنعامة دفنت رأسها في الرمال، لتفيق على إنذار من ابن سعود بأنه سيضطرُ إلى إنهاء حق الامتياز إذا لم تقم الشركة بدفع متأخرات الإيجار واستئناف عملياتها في الوقت نفسه، وتم إلغاء حق الامتياز في نهاية عام ١٩٢٨م.

كانت تلك هي النهاية لمشروع، تسبب في الكثير من البحث عن تعاطف سياسي عند بدايته قبل بضع سنوات قليلة، والذي كان من الممكن أن ينتج عنه شيء مختلف للغاية لو كان قد تم وضعه في أيد كفؤة. لكن يبدو أن قيمة رأي

الخبير بدا مضاداً لرأي الروّاد الأوائل، بالرغم من أن المرء يأخذ الانطباع بأن شركات النفط العاملة في الشرق الأوسط آنذاك كانت أكثر اهتماماً بالمحافظة على احتكاراتهم القائمة أكثر من تشجيع البحث لاستثمار حقول نفط منافسة. ورغم ذلك، فإن العبء الرئيس من اللوم يقع على عاتق الجيولوجيين العاملين في المنطقة، وعما إذا كانت نشاطاتهم قد تأثرت بتعليمات رؤسائهم المهتمين أكثر بالجوانب التجارية للمشكلة أكثر من العمل على حيازة وتطبيق معلومات مُعينة. لقد ذكرتُ رفض (شركة النفط أنجلو - فارسية) لأخذ وتولي امتياز البحرين، الشيء الذي يبدو بأنه كان صواباً، بينما هناك مؤشر في الاتجاه نفسه تُقدِّمُه رسالة موجهة إليّ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٢٣م من السير آرنولد ويلسون الذي كان يشغل آنذاك منصب المدير العام المُساعد (لشركة النفط الأنجلو - فارسية)، وهو منصبٌ تم تعيينه فيه عام ١٩٢١م عند تخليه عن منصب المندوب السامي المدني بالنيابة في العراق بعد اندلاع ثورة العراق عام ١٩٢٠م. لم يحدث أن تناقشت مع ويلسون وجهاً لوجه حول موضوع سياسات العراق على الإطلاق، ولكن علاقاتنا الشخصية ظلت دائماً على شكل معقول من الصداقة، بالرغم من أنها تَوَتّرت في بعض الأحيان، و كان لديّ من الأسباب ما يحملني على الامتنان لمساعدته لي في الدخول إلى الجزيرة العربية في عام ١٩٢٤م، عندما كانت جحافل الوهابيّن في أوج هجمتهم ضد نظام حُكم الملك حسين في الحجاز(*). كنا نشترك حقّاً في المَقت الكامل للسياسة البريطانية لإيجاد مَمَالك هاشمية في العراق، وشرق الأردن، بينما كان مركز النفوذ الهاشمي في غرب الجزيرة العربية يتداعى نحو نهايته. لقد كنتُ بالفعل آنذاك المندوب السامي البريطاني في عَمّان، متخلياً عن منصبي في

(*) انتهى حكم الأشراف في الحجاز وآل الحكم إلى الملك عبدالعزيز وذلك عند مغادرة علي بن الحسين جدة في السادس من جمادى الآخرة عام ١٣٤٤هـ الموافق الحادي والعشرين من ديسمبر ١٩٢٥م.

العراق بعد وصول الأمير فيصل كمرشح لعرشها، وقد تم تعييني لمساعدة عبدالله في مجهوداته لإنشاء دولة عربية مُستقلة في شرق الأردن.

كتب ويلسون قائلاً: «أعتقد أن شعبية فيصل تتدنى باضطراد، وأنه يبحث على الدوام عن جهة أخرى لإلقاء اللّوم عليها... إنني آسفُ بأن عبدالله ليس بالأفضل، وأتمنى لو تستطيع العودة إلى ابن سعود و تحثه على الهدوء وعلى إبقائه بعيداً عن الانحراف». من المحتمل أنه كان يشير إلى سلسلة غارات الوهابيين في حينه على حدود العراق و شرق الأردن، التي كانت تلفت انتباه واهتمام الحكومة البريطانية بصورة كبيرة. استطرد قائلاً: «إنني شخصيّاً لا أعتقد بأن نفطاً سوف يوجد في إقليمه. وحسب علمي فإنه لا توجد ظواهر سطحية للنفط، وأن التكوينات الجيولوجية بشكل خاص لا تبدو إيجابية، من واقع القليل الذي نعرفه عنها، ولكن على أي حال ليس هناك من شركة تستطيع تَحَمُّل إقامة آبار في تكوينات هذه الأماكن (مهما كانت إيجابياتها) ما لم تكن هناك بعض المؤشرات السطحية للنفط».

يالها من أفكار لويلسون. فيما يتعلق (بإيسترن آند جنرال سينديكيت)، فإن إلغاء امتيازها بواسطة ابن سعود لم يورطها في أية مسؤولية من جانبها وفقاً لما ورد في نص المادة (١٢)، ولكن يبدو أنها وهي محتفظة بالامتياز حتى نهاية عام ١٩٢٨م، قد تحملت مسؤولية الإيجار الذي لم يتم دفعه عن ثلاث السنوات الماضية لحيازتها الامتياز. إن ابن سعود قد عدّ بالتأكيد أن الشركة مَدينة له بمبلغ ٦,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهب كمتأخرات إيجار، وكما سوف يتضح في حينه، فإن هذه الحقيقة سوف تؤدي دوراً مهمّاً في مرحلة لاحقة لتاريخ النفط في المملكة العربية السعودية. وحتى الآن فإن ابن سعود قد تسلم وأنفق مبلغاً لم يكسبه بمقدار ٤,٠٠٠ جنيه ذهب، وأن ديناً قائماً مقداره

٦,٠٠٠ جنيه لن يسبب له قلقاً كبيراً خاصة أثناء تلك الأيام المزدهرة بالأعداد الوفيرة من الحجاج.

في خاتمة هذا الفصل تجدر الإشارة إلى أنه لا الريحاني ولا ديكسون قد ذكر أية إشارة إلى المرض الذي عاناه ابن سعود أثناء إقامته في الأحساء بعد مؤتمر العقير. لقد وصلت تقارير مُبالغاً فيها إلى العالم الخارجي، بعضاً منها ذهب إلى حد الإعلان عن وفاته. إن أحد هذه التقارير أثار بَلبَلة في «الوايت هول» (مقر الحكومة البريطانية) للدرجة التي تطلبت دعوة جميع كبار الموظفين العاملين في الشرق الأوسط للإدلاء بآرائهم حول رد الفعل المحتمل لمثل هذا الحدث على الوضع السياسي في المنطقة. لقد كنتُ ضمن من تسلموا الدعوة وكان ردي مختصراً وفي الصميم، حيث قلتُ:

«يبدو أنه من غير الضروري محاولة تقييم الآثار التي تترتب على وفاة ابن سعود على الوضع العربي، إذ إنني متأكدٌ بأنه حيٌّ وبحالة صحية جيدة (وقد عاد إلى الرياض) بعد التاريخ المزعوم لوفاته». في تلك الأيام كانت هناك حركة ذهاب وقدوم لمواطنين من نجد إلى شرق الأردن؛ وحدث قبل وقت قليل من استلام رسالة «الوايت هول» أنني كنت أتفحص آثاراً لقلعة فوق جبل عمان عندما تحدثت مع رجل كنت على معرفة عابرة به أثناء وجودي في السعودية. كان هذا الرجل واصلاً للتو من الرياض، وكان في استطاعته أن يُمدني بآخر الأخبار هناك، بما في ذلك عودة الملك من الأحساء وتفاصيل أخرى. إن أكثر هذه التقارير المثيرة ربما كانت تشير إلى التهاب حاد في العينين عانى منه الملك في ذلك الوقت، وكانت النتيجة المترتبة عليه أن فقد الإبصار في إحدى عينيه. ولكن في الوقت المناسب تم استبدال العين بأخرى زجاجية، كان تحديقها يربك الغرباء. لقد كانت عينه السليمة كعين صقر، ولكن المرء لا يعرف إلى أي اتجاه تنظر.

ملاحظة عامة

من الممكن هنا تسجيل ملاحظة عامة وهي أن السير أولاف كاروي، في دراسته عن تطورات النفط في الشرق الأوسط والمعنونة «آبار القوة Wells of Power» (دار نشر ماكميلان، ١٩٥١) لم يشر بشيء كثير عن امتياز الأحساء المبين في هذا الفصل، أو عن الميجور هولمز، أو شركة اتحاد إيسترن آند جنرال سنديكيت، أو مفاوضات العقير.

كتاب آخر عن النفط، وعنوانه "Big Oilman from Arabia" من تأليف مايكل تشيني، ونشر (دار نشر بلانتيك بووكس، نيويورك، ١٩٥٨)، عبارة عن قصة ممتازة عن العمل في أرامكو، ويتناول عشر السنوات الأخيرة من المشروع، من عام ١٩٤٨م، ولا يشير إلى المفاوضات القديمة. ففي صفحة ١٤٣، يكتب المؤلف: «إن بدايات المشروع يبدو أنها قد أصبحت غائرة في التاريخ».

الجزء الثالث

امتياز كاليفورنيا

أ- المناورات الافتتاحية:

لقد أمضيت خريف عام ١٩٣٠م في مدينة الطائف كعضو في ديوان الملك عبدالعزيز؛ وفي شهر أكتوبر انتقلنا جميعاً إلى مكة لقضاء فصل الشتاء، مع زيارة قصيرة إلى الرياض قبل بدء صوم رمضان الذي قُضي في مكة ابتداءً من ٢١ يناير. كان الجو العام خلال هذه الفترة كئيباً و محزناً؛ فالكساد الاقتصادي العالمي أصبح مفرطاً إلى حدٍّ بعيد، والجزيرة العربية مقبلة على أيام عجاف. ففرص موسم الحج القادم كانت إلى حدٍّ كبير غير مؤكدة، بينما البضائع الزراعية التي تأتي من الهند والشرق الأقصى تأثرت تأثراً كبيراً من جراء انخفاض أسعارها. وبسبب ذلك فإن الحجاج الذين يأتي أغلبيتهم من هذه الجهات لن يجدوا المال الكافي للقيام بهذه الرحلة الطويلة والمكلفة. في الوقت نفسه فإن مداخيل السنوات السمان الماضية التي سبقت هبوط الأسعار بددت بطريقة مثيرة.

لقد أصبح الملك ووزراؤه بشكل متزايد في حالة من الضيق؛ والحديث الذي كان يدور في الطائف ومكة تركز بشكل كبير على الوسائل والطرق الكفيلة بمواجهة النقص المتوقع من الأموال: لكي لا أقول شيئاً عن الخطط والأحلام الخاصة بمعالجة الوضع. كان من المحتوم أن أدخل في المناقشة؛ وفي كتب سابقة[١] أشرت بإيجاز إلى إسهاماتي في المناقشات اليومية لهذا الموضوع. كان الخط العام الذي اتخذته هو أن الحكومة - إذا أخذنا في الحسبان المطالب الكبيرة على خزينتها التي يصعب خفضها - لا تستطيع أن تأمل بالأمن والاستقرار دون أن تجد مصدراً يُعتمد عليه يوفر لها الدخل اللازم أكثر من الاعتماد على دخل الحج غير الثابت الذي اعتمدت عليه الحكومة بشكل كامل.

(1) H.St.J.B.Philby, *Arabian Days* (Robert Hale,1948),p.291.
H.St.J.B.Philby, *Arabian Jubilee*(Robert Hale,1952),pp..111,164, 177.
H.St.J.B.Philby, *Saudi Arabia* (Benn,1955),p.330.

إن البلد تحتوي بشكل واضح على مصادر معدنية تحت أرضها والتي يمكن تطويرها بالتعاون مع الخبراء الأجانب فقط، بينما سياسة الحكومة تقوم على استثناء الأجانب من المشاركة في اكتشافها وتطويرها، فالملك في ضوء المشكلات التي واجهها مؤخراً مع القيادات المتطرفة لحركة الإخوان، كان متردداً في فتح بلده للأجانب. ولكن وزير المالية عبدالله السليمان، كان متفتح الذهن في هذا الموضوع أكثر من غيره ولا غرابة في ذلك، فهو المسؤول شخصياً عن سداد جميع الديون. كذلك فإن التجار والوجهاء في الحجاز الذين لديهم خبرة في التجارة الخارجية كانوا حريصين على أن يروا البلد مزدهراً لأن في ذلك مصلحتهم. وبإيجاز؛ فإن فكرة مشاركة الأجانب في تطوير البلد لها مؤيدوها ولكنهم يعلمون بأن كل شيء يعتمد على موقف الملك.

خلال الجولات المستمرة للملك في سيارته، والتي كان لي شرف مرافقته فيها، كان موضوع الصعوبات المالية يناقش بحرية. في واحدة من هذه المناسبات تجرأت على القول إنه وشعبه مثل قوم ينامون على كنز كبير مدفون تحتهم ولكنهم بدون إرادة أو قدرة على الوقوف والبحث تحت مضاجعهم. في هذه المناسبة وغيرها من المناسبات كان لدي الفرصة لشرح المثل السابق من خلال التنبيه إلى إمكانات البلد المعدنية، وكنت أؤكد دائماً أن التحقق من ذلك يجعل من الضروري توظيف الرأسمال الأجنبي والخبرات التقنية الأجنبية. في واحدة من هذه الفرص في مدينة الطائف قال الملك لي دون توضيح كاف: «فيلبي! لو أن أي إنسان يمنحني مليون جنيه الآن (الجنيه في ذلك الحين كان ذهباً بالطبع) لأعطيته الامتياز الذي يريد». لقد أجبته بأنه بينما لا يوجد أحد يعطيه أي شيء دون أن يكون متأكداً أوعلى الأقل لديه الخلفية المعقولة للاعتقاد بوجود معادن، فإنه سيكسب أموالاً أكثر بكثير من المبلغ الذي أشار إليه إذا

كانت المعادن موجودة وتم اكتشافها. و واصلت القول لإخباره عن رجل بالتأكيد سيكون قادراً على مساعدته في طلبه: الرجل، الذي كان في مصر في حينه، أو في الطريق للوصول إليها. في شتاء ١٩٢٦-١٩٢٧م زار هذا الرجل جدة بالفعل وكان راغباً في التعرف على الملك، ولكن ابن سعود الذي كان في حينه بالمدينة المنورة فكر أنه من غير المناسب دعوته للسفر هناك أو بالقرب منه، ومن غير المناسب أيضاً أن يسافر هو إلى جدة؛ لذلك غادر الرجل إلى اليمن التي كان قد ساعد بسخاء إمامها وحكومتها في مشاريع تطوير ميناء وإصلاح طرق. لقد أكدت للملك بأنه إذا ضمن أن يكون في جدة لبعض الوقت في أي وقت خلال الشتاء، أو من الأفضل بعد الحج (أواخر شهر أبريل أو أوائل شهر مايو) فإن الرجل المعني بالتأكيد سيكون ممتنّاً للقيام بزيارته. بدون حماس شديد فوضني الملك بأن أخبر الرجل وهو السيد تشارلز كرين (Charles R. Crane) بأنه سيمضي عشرة أيام أو أسبوعين في جدة في الجزء الأول من شهر مايو؛ وفي الحال كتبت إليه بأن الملك سيكون سعيداً باستضافته.

والآن وبعد أن رمي النرد، أخذت الرغبة في مناقشة التدهور المتسارع في الحالة الاقتصادية مع رجل معروف بقدرته على معالجتها تكتسب قوة دفع، فخلال جولة في مكة - بعد وصولنا إليها - وكان الملك ما زال مكتئباً وقانطاً، أسر إليّ بأنه يريد تقديم تاريخ زيارة كرين إذا كان ذلك ممكناً لتكون بين رمضان والحج. كان كرين قد وصل إلى القاهرة فطلبت من الملك أن يوجه وزيره المفوض هناك لمناقشة الأمر مع ضيفه المنتظر لتحديد الوقت المناسب.

وهكذا وصل كرين إلى جدة في يوم ٢٥ من شهر فبراير ١٩٣١م لمدة أسبوع من الضيافة السخية والاستمتاع، وتم خلال هذه الزيارة مناقشة كل جوانب حاجات البلد ومصادره الفعلية والمحتملة بينه وبين الملك ووزرائه.

كان يرافق كرين في زيارته جورج أنطونيوس[٢][*] كمرشد، وهو فيلسوف وصديق. لقد نزلوا في البيت الواسع للشيخ محمد نصيف، أحد وجهاء مدينة جدة ومتعلميها، وكان الملك نفسه معتاداً على السكن فيه خلال زياراته إلى جدة حتى هذه السنة، حيث اكتمل بناء (القصر الأخضر). بالإضافة إلى الحفلات الملكية المعتادة، دعت بلدية جدة كرين إلى مأدبة عشاء حضرها ما يقارب مئتين من الضيوف، وكانت هذه الدعوة بسبب حاجة مدينة جدة الماسة في حينه إلى الإمداد المائي من خلال الأنابيب: إنه مشروع مثالي لهذا الصناعي الأمريكي الغني والمشتهر بإحسانه. كان الملك ووزير ماليته في الوقت نفسه يناقشون مواضيع غيرمعلنة؛ وعندما غادر كرين في الثالث من شهر مارس في جو عام من الارتياح، تلقى هدية من الملك كانت عبارة عن حصانين أصيلين، وقام هو نفسه أيضاً بتوزيع ساعات ذهبية وهدايا أخرى ثمينه لجميع الذين قابلهم. كانت أحسن هذه الهدايا التي قدمها كرين هي هديته إلى جميع البلد وهي وعده بتقديم خدمات التعدين ومهندس مدني كان في حينه يعمل لحساب كرين في الحبشة واليمن. هذه الهدية كانت مشروطة بوضع الحكومة تحت تصرفه المواصلات والحراسة وجميع التسهيلات التي قد يحتاجها للكشف المناسب عن معادن الجزيرة العربية. وبالمناسبة، وكما أخبرت جورج أنطونيوس بعد سنوات من هذا الحدث، أن السيد كرين لم يكن أبداً يبعث إلي بهذا القدر من بطاقات الشكر للدورالذي قمت به ليكون قادراً على مقابلة ابن سعود العظيم: إن من الواضح أنه الملك الوحيد الذي لم يكن له شرف لقائه من قبل.

---

(٢) مؤلف كتاب "يقظة العرب Arab Awakening" (Hamish Hamilton, 1938).

(*) جورج أنطونيوس: باحث في تاريخ نهضة العرب الحديثة، لبناني الأصل، ولد وتعلم بالإسكندرية، عمل في الإدارات البريطانية المختلفة في فلسطين وهي تحت الانتداب، وهو مؤلف كتاب «يقظة العرب» توفي سنة ١٩٤٢م.

وهكذا وصل كارل توتشل (Karl Twitchell)(*) إلى جدة يوم ١٦ أبريل، وبدأ العمل بعد أسبوع بزيارة وادي فاطمة(**) ليدرس حالة الماء هناك بسبب علاقة الأمر بحاجات جدة الماسة. كُلف خالد القرقني الطرابلسي المولد الذي يعمل في حينه كأحد المستشارين الأساسيين للملك في المسائل الاقتصادية والسياسية، بمرافقة توتشل في رحلته، كما رافقه بعد ذلك مباشرة إلى ساحل البحر الأحمر في رحلة استطلاعية سريعة للكشف عن إمكانات الماء والبترول في هذه المنطقة. لقد كانت التقارير الأولية متفائلة بشكل عام وبقي توتشل مشغولاً في الكشف في أجزاء أخرى من جبال الحجاز يبحث عن الماء، أو الذهب، أو أي شيء آخر يثير الاهتمام. وفي شهر يوليو عاد الملك إلى الرياض، حيث التحقت به خلال الشهر اللاحق للاستعداد لرحلتي للربع الخالي التي وعدني بتنظيمها رغم خيبة أملي التي عانيتها في وقت مبكر من العام، حيث إن برترام توماس (Bertram Thomas)(***) حقق عبوره التاريخي للرمال التي يفترض بأنها غير قابلة للعبور. لم أر توتشل مرة أخرى إلا في شهر ديسمبر في مخيم الملك عبدالعزيز في منطقة مزاليج بالقرب من الرياض. لقد تنقل توتشل كثيراً في المنطقة البركانية في غرب المملكة وطلب منه وزير المالية أن يزور منطقة الأحساء في الشرق لدراسة عيون الماء الشهيرة

(*) المهندس الذي وعد بإرساله تشارلز كرين.

(**) وادي فاطمة يقع شرق مدينة جدة، ويبعد عنها حوالي ثلاثين كيلو متراً، ويشتهر حتى الآن بوفرة مياهه.

(***) برترام توماس ضابط بريطاني عمل في عدد من الدول العربية: عُمان وشرق الأردن والعراق، وعمل في عمان وزيراً لسلطان مسقط وعمان. أول من قطع الربع الخالي من الجنوب إلى الشمال عام ١٩٣٠م. انظر عن رحلته كتابه:

Bertram Thomas, Arabia Felix: Across the Empty Quarter of Arabia (London: Jonathan Cape, 1932).

فيها وليقدم تقريراً حول الطرق والوسائل التي تساعد في توسيع عمليات الري والزراعة في أكبر منطقة زراعية في المنطقة . كان عبدالله السليمان من المؤمنين بقوة أن الزراعة هي العمود الفقري لاقتصاد الدولة ؛ و يجب أن يوخذ في الحسبان أن فرصة اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي قد ألغيت بسبب انهيار امتياز (ايسترن أند جنرال سنديكيت) . كان من الطبيعي أن يكون الملك مهتمّاً بسماع نتائج جولات توتشل في الحجاز ، حيث حدد موقع تعدين أثري يمكن استغلاله ، أما المواقع الأخرىالتي قام بفحصها بالقرب من الطائف وفي جبل رضوى(*) فتبدو أنها لا تستحق الاستغلال .

عندما بدأ توتشل رحلته انطلاقاً من مخيم الملك رافقته إلى الهفوف التي كانت نقطة البداية لمغامرتي الخاصة . وهناك افترقنا ؛ ليجول هو في الأحساء ، وبالمصادفة يجد توتشل علامات مشجعة عن النفط (في تلال الظهران) وأنا لأكتشف أسطورة البراكين والنيازك ولعبور أربع مئة ميل من الصحراء الجدباء . وعند اكتمال رحلتينا المختلفة ، ذهب هو إلى الولايات المتحدة ليحاول بيع النفط العربي للصناعيين فيها ، بينما أنا ذهبت إلى الوطن لأحاضر عن الربع الخالي .

في الوقت نفسه برز حدث في البحرين له أهمية كبيرة كان لهذا الحدث «أهمية عالية لجميع الجزيرة العربية التي فرصها النفطية من الآن فصاعداً سينظر لها باهتمام جديد من قبل الشركات التي تشجعت باكتشاف النفط في البحرين»[٣] . لقد بدأت (شركة كاليفورنيا ستاندرد أويل) ، التي اشترت حقوق (شركة إيسترن آند جنرال سنديكيت) في البحرين عند نهاية عام

(*) جبل رضوى ، يقع قرب المدينة المنورة والذي يطل على ميناء ينبع الواقع على ساحل البحر الأحمر .
(3)Steven Hemsley Longrigg, p.102.

١٩٢٨م، بالحفر في منطقة عوالي في أكتوبر ١٩٣١م؛ وحسب قول لونغريك[٤] «لقد وجد النفط بكميات كبيرة في يوم ٣١ مايو ١٩٣٢م. . . على عمق ٢٠٠٠-٢٥٠٠ قدم».

وصلت لندن في الثالث عشر من شهر مايو ١٩٣٢م متوقعاً صيفاً مزدحماً ينتظرني، محاضرات أمام جمعيات متعددة، دراسة نتائج تجميعي (طيور، حيوانات، حشرات، عينات جيولوجية، . . . إلخ) بالتشاور مع خبراء المتحف البريطاني، وأخيراً وليس آخراً كتابة كتابي (الربع الخالي)[٥] لنشره بأسرع ما يمكن. لم يكن لديّ سبب للتفكير في النفط بأي معنى؛ وبالطبع لم يمض وقت طويل بعد الحدث حتى عرفت بالتطور البحريني. ولكن الأحداث اللاحقة ألقت بظلالها أولاً، (فشركة كاليفورنيا) بكل وضوح كان لديها السبب في معرفة أن اكتشاف البترول هناك أمر محقق، فمن المحتمل أن النفط قد اكتشف من قبل ولكن لم يكن من المؤكد أنه (بكميات كبيرة).

على أي حال لم يكن لديّ سبب لربط فكرة النفط مع رسالة استلمتها مؤرخة بتاريخ ٢٦مايو١٩٣٢م، موجهة إليّ من القنصل العام الأمريكي في لندن، السيد ألبرت هالستيد. لقد كتب «من فضلك اسمح لي بتقديم السيد المحترم فرانسيس ب. لوميس، نائب وزير الخارجية الأمريكي السابق الذي أعرفه جيداً لعدة سنوات. إن السيد لوميس معجب بعملك في الصحراء العربية ويرغب في لقائك، إنني متأكد أن اللقاء سيكون مقبولاً للطرفين. وإذا أمكن وتفضلت بالرد على السيد لوميس على عنوان القنصلية العامة. . . .، وتُعلمه متى سيكون اللقاء لأنه ربما أن السيد لوميس سيغادر إلى لاهاي مساء

(4) Steven Hemsley Longrigg, p.102.

(5)H.St.J.B.Philby, *The Empty Quarter* (Constable,1933).

الغد، ولكنه سيعود خلال أسبوع أو اثنين. مع الاعتذار لهذا التطفل، ومع الشكر مقدماً» كان من الطبيعي أن أفترض أن السيد لوميس إلى حد ما مهتم بالاستكشاف وأنه ربما سمع عن المحاضرة التي ألقيتها عن الربع الخالي في الجمعية الملكية الجغرافية في يوم ٢٣ مايو. لم أسمع من السيد هالستيد حتى يوم ٧ يوليو مرة أخرى ليعلمني أن السيد لوميس قد وصل صباح اليوم إلى فندق ميفير (Mayfair) وأنه سيغادر إلى أمريكا في اليوم الحادي عشر من الشهر. وأنه يريد أن يراني خلال إقامته القصيرة؛ لقد تم من خلال الهاتف الترتيب على أن أتناول طعام الغداء معه في (مطعم سمبسون) في (الستراند) يوم مغادرته. لقد علمت في هذا اللقاء أنه مهتم في الجزيرة العربية من وجهة نظر نفطية وكان حريصاً بشكل خاص على معرفة إذا كان من الممكن الحصول على امتياز في منطقة ابن سعود. لمعرفتي برأي الملك في الموضوع، وحاجته الماسة إلى المال، أجبت بالإيجاب منبهاً إلى أن الحصول على مثل هذا الامتياز يتطلب بعض الترتيبات المقبولة التي تتعلق بالثمن الذي يجب دفعه مقابل حق البحث عن المصادر في البر الرئيسي. قال السيد لوميس: إنه سيستشير زملاءه في أمريكا أولاً وقبل إلزام نفسه بأي شيء أكيد، وأنه سيكون سعيداً بتعاوني معهم إذا قررت الشركة الاستمرار في هذا الأمر. لقد أعلمته بأنني سأكون سعيداً في المساعدة في أي مشروع سيسهم في ازدهار السعودية.

لقد عاد السيد لوميس إلى لندن في نهاية شهر أغسطس، وقبلت دعوته لتناول طعام الغداء معه في فندق ميفير في يوم ٣ سبتمبر (١٩٣٢م)، وهو اليوم الذي يسبق يوم عودته إلى الولايات المتحدة. لا يزال لوميس مهتمّاً بشكل كبير في الموضوع الذي ناقشناه سابقاً، ولكنه غير قادر على إلزام شركته بأي قرار،

ولكنه اقترح أن يبقى على اتصال معي ؛ لذلك أعطيته فكرة عامة عن خططي ـ التي ما زالت غامضة في حينه ـ للعودة إلى السعودية عند نهاية السنة ؛ لقد كانت زوجتي وأنا نخطط للسفر بالسيارة وعلى مراحل غير متعجلة عبر أوربا إلى إستانبول، ومنها في الباخرة إلى الإسكندرية. ومن الإسكندرية كنا ننوي زيارة القاهرة وقضاء بضعة أيام قبل أن نسافر بالسيارة إلى السويس ومنها إلى جدة بالباخرة. كان علينا أن نقضي أول أيام الرحلة في يبرز (Ypres)(*) مع والدتي وأخي الأكبر، وزيارة بعض ميادين المعارك وقبور إخواني الاثنين اللذين قُتلا خلال الحرب.

بعد ذلك قضينا ليالينا في لايدن (للإقامة مع العالم الهولندي الشهير سنوك هورغرونيه)، اوسنابروك، هامبورغ، برلين، درسدن، براغ، فينا، بودابست، بلغراد، صوفيا، أدريانوبل. لقد خُطط لهذه الرحلة أن تكون رحلة عظيمة بكل معنى للكلمة وبالفعل كانت كذلك. في الوقت نفسه كنت ملتزماً بالكتاب لدار نشر كونستابل، و بحثنا عن حقل هادئ بالقرب من (Whistling Sanas) في جزيرة (Llegm)، التي بها سنقضي عطلات الصيف مع أولادنا. لقد أحرقت زيت منتصف الليل بكتابتي، وزوجتي طبعت مخطوطتي على طابعة بالية! ولكن جميع هذه الأشياء كانت متعة عظيمة، ولا يهمني شيء في العالم حيث إنني حققت قمة طموحي، وكان حلماً صغيراً حيث إن ربع قرن آخر من استكشاف الجزيرة العربية لا يزال أمامي. إن النفط بكل تأكيد لم يؤد أي دور في الأحلام كما رأيتها.

(*) يبرز Ypres : تقع في الأراضي البلجيكية بالقرب من الحدود مع فرنسا في الاتجاه الشمالي الغربي.

ولكن ذلك الموضوع عاد فجأة مرة أخرى من خلال برقية من السيد لوميس، مؤرخة في ٥ أكتوبر (١٩٣٢م)، وصادر من سان فرانسيسكو، ويريد معلومات عن تاريخ مغادرتي إلى السعودية. كانت إجابتي في ١٥ أكتوبر؛ وفي تاريخ ١٣ تسلمت البرقية التالية منه: «نحن الآن بصدد مناقشة خطط معينة تتعلق بالموضوع، ونأمل أن نبرق إليك عند الوصول لنطلب منك تفضلاً وبالنيابة عن الشركة إبلاغ جلالة الملك بأننا على وشك التقدم إليه بطلب رسمي للسماح بإجراء مسح جيولوجي دقيق للأحساء والمناطق المحايدة. وفي حالة تقديمنا للطلب والحصول على الترخيص المطلوب وأظهر المسح نتائج إيجابية فإننا نأمل وبمساعدتك الدخول في عقد فعلي لتطوير المصادر النفطية. سنتصل بك عند وصولك إلى جدة ونعطيك تفاصيل. ما هي الشفرة التي تستخدمها؟ سنبعث لك بحوالة تغطي تكاليف البرقيات. لوميس».

لقد غادرنا لندن بالفعل في يوم ١٩ أكتوبر ولم نصل جدة إلا يوم ٣ ديسمبر ١٩٣٢م في الوقت نفسه وصلت إليّ برقية أخرى من لوميس مؤرخة في٢ نوفمبر، وسُلمت في جدة وتقول هذه البرقية: «إلحاقاً لبرقيتي المؤرخة يوم ١٣ أكتوبر، إن شركتنا راغبة الآن بعمل الاستقصاءات الجيولوجية في المملكة العربية السعودية. وإننا بشكل خاص راغبين في الحصول على الحق الحصري باستكشاف الأحساء والمناطق الواقعة بين الكويت وجزيرة قطر، والمناطق الداخلية المجاورة لها. بعد ذلك إذا كانت المؤشرات الجيولوجية إيجابية فإننا نتوقع امتيازاً لاكتشاف البترول، سيُتبع بعقد تأجير لإنتاج البترول إذا وجد بكميات كافية. راجين منك معرفة رد فعل الملك ابن سعود على هذا الاقتراح؛ وإذا كان الرد إيجابيّاً، فإننا نرغب بنصائحك حول الخطوات التي ينبغي أن نتخذها للحصول على الترخيص للعمل الجيولوجي الأولي ونرغب في مساعدتك بتنفيذ ذلك».

في ٢٨ نوفمبر ١٩٣٢م وصلت برقية أخرى، في غيابي، تقول هذه البرقية: «بسبب التطورات الجديدة، فإننا نرغب جدياً بالرد بأسرع ما يمكن على برقيتي السابقة. الأمر مهم.» برقية أخرى وصلت في ٣ ديسمبر موجهة إلى (شركة الشرقية) وتقول: «أرجو إعلامنا إن كان هناك طريقة للوصول إلى فيلبي». لقد كنت قادراً على الرد على هذه البرقية بنفسي، حيث أوضحت أنني وصلت وسأبعث ببرقية بأسرع ما يمكن.

لقد أرسلت ردي الجوابي من مكة في يوم ٢٢ ديسمبر، بعد استشارة وزير المالية والأمير فيصل (الملك ما زال بالرياض) وكان الرد بالصيغة التالية: «بالإشارة إلى برقيتكم المؤرخة في ٢ نوفمبر، ناقشت الأمور مع وزير المالية. يمكن الاتفاق على أساس تعويض مالي معقول لأهمية ذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية، فالحكومة غير قادرة على دفع ديونها وفي حاجة ماسة إلى المال. مع ذلك فإنها تملك إمكان وجود مصادر معدنية قيمة وتتطلب ضمان صادق لاستثمار المنطقة بأسرع ما يمكن لجني الفائدة. خذوا في الحسبان ما يلي: أولاً: استئجار المنطقة المطلوبة، بما في ذلك الحماية وغيرها بمبلغ ٥٠٠٠ (خمسة آلاف) جنيه ذهب كل سنة تدفع مقدماً.

ثانياً: تحصل الحكومة على نسبة ٣٠٪ من أرباح العملية. ثالثاً: تقرض الشركة الحكومة مبلغ ١٠٠,٠٠٠ (مئة ألف) جنيه ذهب مسترجعة من الدفعات التي تخصها أو تدفع على أقساط في حال التخلي عن الامتياز.

في الظروف الراهنة تبدو بعض هذه الترتيبات معقولة. إذا كنتم موافقين فالتفاصيل يمكن ترتيبها بسرعة البرق حول قبولكم المبدئي، أو عرضكم المقبل حول ثلاث النقاط المذكورة وإرسال الشروط المطلوبة، أو أرسلوا ممثلاً

للاستمرار في المناقشات بمساعدتي. وينبغي أن تفهموا بشكل واضح أن البدل المالي الكبير في غاية الأهمية لتجنب التأخير، هذا العمل يجب أن يبقى منفصلاً عن عملكم بالبحرين لأسباب سياسية».

أجاب السيد لوميس في يوم ٢٨ ديسمبر: «لقد فهمنا أن جلالة الملك يميل إلى اقتراحنا الموضح في البرقية المؤرخة في ٢ نوفمبر؛ ونحن نقدر جهودك بالنيابة عنا. وبما أن معلوماتنا عن منطقة جلالته ضئيلة؛ والشروط المقترحة تبدو إلى حد كبير مرهقة، فإن واحداً من أعضاء مجلس إدارتنا (م. ايي. لومباردي) قد قرر المغادرة على أول باخرة إلى لندن وسيصل تقريباً يوم ١٧ يناير. سيتصل بك لاحقاً. نقترح أن تبقى الأمور معلقة حتى يصل لندن.» عند هذه النقطة بدا الأمر كما لو أنه نهاية القصة؛ ولكن يجب ألا يكون هناك أي سوء فهم حول الأمر وخاصة فيما يتعلق بتقدير الشركة لجهودي التي أشار إليها السيد لوميس فيماسبق في برقيته، فربما كان عليَّ أن أبيِّن أن علاقتي مع الشركة كانت في هذه المرحلة علاقة اسمية. وكنت أبعث ببرقياتي إليها بدون أن تدفع لي مقدماً وهو الأمر الطبيعي في مثل هذه الظروف، فإرسال البرقيات إلى أمريكا كان مرتفع القيمة وكانت الأثمان تدفع بالذهب؛ وغير ذلك فلم أكن بأي شكل من الأشكال موكلاً رسمياً ولم أحصل على أية مكافأة مقابل خدماتي. في الواقع كنت أعدُّ نفسي بشكل أساسي مسؤولاً - وبموقع شرفي بحت - للحصول على أفضل الشروط الممكنة للحكومة. وكان وزير المالية قد أوضح لي مايتوقعه مني وأنني سأعمل بناءً عليه. وعندما عاد الملك إلى الحجاز بعد ذلك، أخذني في أحد الأيام جانباً، وعبر لي عن قناعته بأنني سأعطي الأولوية لمصالح الحكومة. لقد أكدت لهما - الملك و وزير المالية - أنني لن أفعل غير ذلك وجميع ذوي العلاقة ربما سيوافقون على أنني قد فعلت هذا. إن جزءاً من الإثبات لهذا الأمر

يقع في رسالة كتبتها في ١٧ ديسمبر إلى صديقي الدكتور ج. مارتن ليز الذي كان في حينه أحد الجيولوجيين الرئيسيين - إن لم يكن الجيولوجي الرئيسي في (شركة النفط الأنجلو - الفارسية). كانت مناسبة رسالتي رغبتي التوصية بصديق لأحد أصدقائي لتعيينه في وظيفة قانونية رفيعة المستوى في الشركة. لقد كتبت إليه: «أستطيع أن أقدم معلومة خاصة لك تتعلق بالمنطقة، كمكافأة لخدماتك المنتظرة في هذا الأمر، كما فهمت منك بأن جماعتك ربما يكونون مهتمين بها وإن كان بدون حماسة. لقد فاتحتني شركة أمريكية بتقديم طلب إلى الحكومة للحصول على امتياز لحقوق استكشاف واستغلال منطقة الأحساء. إنني لست ملتزماً بأي حال من الأحوال بخدمة مصالح الشركة المذكورة؛ ولكنني وبشكل عام ميال إلى مساعدة أي طرف مهتم فعليّاً في هذه الأمور، وعنده القدرة على أن يكون مفيداً للحكومة. وأضفت بأن الحكومة ولأسباب مالية مستعدة لمناقشة منح امتياز إلى أية مؤسسة معروفة وقادرة على مساعدتها في مصاعبها الحالية. بمعنى آخر أنهم يريدون قرضاً كضمان لجدية العمل في استغلال المنطقة؛ والمبلغ المنتظر مئة ألف جنيه ذهب، يمكن تسديدها من حصة الحكومة التي تقدر بنسبة ٣٠٪ من الأرباح الصافية للمشروع، وخمسة آلاف جنيه سنويّاً كبدل تأجير للمنطقة، ولكن إذا كانت جماعتك مهتمة بالأمر فلا شيء يمنعهم من الاتصال بي مع الأخذ في الحسبان تقديم عرض مؤكد للحكومة. إن الامتياز لن يمنح بدون مقابل مالي كبير؛ ولكن الحكومة تواجه الآن حالة اقتصادية خطيرة، وسوف تكون مجبرة على قبول عرض معقول. إنني بالطبع أخبر الشركة الأمريكية بالموقف، وسأحتفظ بحريتي للعمل لهم إذا بلعوا الطعم. كما أنني أحتفظ بحريتي للعمل لأصدقائك في الظروف نفسها، فهدفي الرئيس هو أن يسير أمر الامتياز في صالح الحكومة. إنني لم أطلب أو

أحصل على أية مكافأة شخصية، ومستعد حقيقة أن أترك الأمر إلى ضمير الطرف الذي سينال ما يريده من خلالي. إنني متأكد أنك ستتعامل مع الأمر بحكمة، ولن أضيف أي شيء آخر. وتمنياتي الطيبة إلى هيلدا وإليك من زوجتي ومني للسنة الجديدة». يتوجب عليّ أن أذكر مرة أخرى أن السيد ليز وزوجته كانوا أصدقاء عائليين لنا.

هذه الرسالة - وبشكل لافت للنظر - تقاطعت مع رسالة قد بعثها إليّ مؤرخة في ٧ ديسمبر، يعبر فيها عن أطيب تمنياته لنا. ويقول فيها: «ماذا تعتقد بشركة البترول البريطانية (برتش بتروليوم BP) وحصولها على شيء قليل مما أخذه الآخرون؟ (في هذه المرحلة لم أفهم النقطة التي يلمح إليها ضمنيّاً). إن الحكومة الإيرانية تعمل على وضع نموذجاً نتمنى ألا يصبح شائعاً بين ملوك الشرق. هل لديكم امتيازات إضافية يمكننا الحصول عليها؟ أتوقع أنك اطلعت على الصحف التي تحمل أخبار القضية، وكيف أن حكومة صاحب الجلالة استخدمت التعبير القديم «سوف لن نسمح»، رغم أنهم كما يبدو لم يغيروا فيه كثيراً. في الوقت نفسه فإن العمل مستمر كالمعتاد وعندما تفتتح المفاوضات سنكون في موقع أقوى من السابق، لو وصلت الأمور إلى التحكيم. (مرة أخرى لا أستطيع أن أتذكر الحدث الذي يشير إليه). استمر السيد ليز بالقول: «توجد هدنة في شؤون الخليج عند هذه اللحظة. إننا نقوم بمسح لقطر، وسيبدأ العمل في يناير؛ والبرنامج المستقبلي سيعتمد على نتائج المسح. إن الأمريكيين يحفرون الآن بئراً ثانيّاً في البحرين، ولكنهم لم يحصلو على أي شيء إضافي في مجال النفط. إننا نتحرك الآن إلى جنوب الخليج إلى جزيرة قشم لنجرب حظنا هناك، وقد تخلينا عن كوهيموند جنوب شرق بوشهر، حيث انتهت العملية بالفشل. ماهي أخبار شؤون النفط معك وهل جاءتك أية اقتراحات جديدة من الجانب الآخر

من الأطلنطي؟ " ربما أنني كنت قد أخبرته عن أحاديثي مع السيد لوميس في لندن. إن السيد مارتن ليز مواطن نبيل وجيولوجي جيد؛ ولكنني أعتقد أن تقريره المتناقض هو الذي أدى إلى عدم تشجع شركة البترول التركية للحصول على امتياز البحرين، عندما منح إليها(٦).

في يوم ١٣ ديسمبر كتبت إلى السيد كري، المدير الإداري (لشركة الشرقية المحدودة) (شركتي في جدة)، أعطيه ملخصاً للوضع الذي اتضح من أحاديثي مع وزير المالية عن رغبة (شركة كاليفورنيا)؛ ولكن الأمر لم يكن ساراً له إلا من زاوية (شركة مدين)، وكما أوضحت فإن الشروط التي تطلبها الحكومة أقسى بكثير من الشروط التي لم تكن (شركة مدين) قادرة على قبولها في السابق. أما فيما يتعلق باتصالاتي مع السيدين لوميس ولومباردي، فإن هدوء النشاط بدا وكأنه سيستمر إلى وقت غير محدد؛ وفي يوم ١٦ يناير كتبت إلى السيد لوميس كما يلي: «إنني أفهم جيداً أن طبيعة المخاطرة لامتياز منطقة الأحساء منعت أصدقاءك من القبول المباشر لشروط الحكومة. ولكن من غير المستحسن لي البقاء هكذا منتظراً لكم على أمل الحصول على الامتياز بدون مقابل كبير كما أوضحت في برقيتي. إن الترتيبات السخية التي تمت بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق I.P.C أحبطت خطط منافسي الامتياز ات في هذا الجزء من العالم، كما أن ما فعلته الحكومة الإيرانية في امتياز دآرسي (D' Arcy) لم تكن بدون تأثير. ولكن النقطة الرئيسة هي أن حكومة ابن سعود مدينة بمبالغ كبيرة ولم تتمكن من تسديد الدفعات المستحقة لدائنيها. إن أمل الحكومة الوحيد لدفع ديونها الآن يعتمد على رهن مصادرها المحتملة؛ ولا أعتقد أنها

(6)Steven Hemsley Longrigg . p.102.

ستغيِّر سياستها في المستقبل القريب» وبعد أن أشرت إلى مشروع سكة حديد جدة - مكة الذي اقترحته مجموعة هندية التي ظاهريّاً كانت جاهزة لوضع مبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه إسترليني، وهوالمبلغ المطلوب على أن تسدد من حصة الحكومة البالغة ثلث الدخل المتوقع من هذا المشروع، قلت: «إنني أتوقع أنك تعرف أن (شركة البترول الأنجلو- فارسية) (A.P.O.C.) تفحص الآن جزيرة قطر . . . وأتوقع أنهم حصلوا على هذه الرخصة للتنقيب بشروط سهلة تحت ضغط رسمي [بريطاني]؛ وبدون شك فإن نتائجهم ستسلط بعض الضوء على التشكيلات الجيولوجية لمنطقة الأحساء. إن سطح السهل القطري يعود بشكل واضح إلى العصر الحجري؛ ولكنني اكتشفت ترسب موسيني (يعود إلى العصر الثلثي الأوسط)، يمتد إلى المنطقة الداخلية لمسافة معقولة بين سلوى . . . و يبرين. إن هذا يحد جزءاً لا بأس به من الأحساء، بمحاذاة الساحل الذي به اكتشف توتشل نزات زيتية كبيرة بين رأس تنورة والجبيل(*). إنني أسمع الآن أن من المتوقع وصول توتشل إلى جدة يوم ٩ فبراير بالنيابة عن مجموعة أمريكية، والتي يبدو أنها مهتمة بإمكانات النفط والذهب في بلد ابن سعود. لا أعرف أية معلومات عن المجموعة التي يأتي باسمها، ولكن بما أنه قد درس وبشكل خاطف البلد فإنه بلا شك قد أعطى جماعته فكرة بسيطة عما يمكن توقع وجوده. إنهم، بالطبع ـ سيجدون أنفسهم

(*) لم يلاحظ الجيولوجيون التابعون لشركة الزيت العربية الأمريكية أية نزات زيتية في هذه المنطقة فالسيد توتشل، في اتصال خاص جرى معه قريباً أفصح بالتالي: «لا أتذكر أنني قد رأيت أبداً أية نزات أو بقع زيتية في الأحساء وبينما ذاكرتي ليست على ما يرام وخاصة بعد ما يقارب ثلاثين سنة لا أتذكر أبداً أنني أخبرت فيلبي بشيء من ذلك. وأتذكر أنني قد رأيت بقعاً زيتية بمحاذاة البحر الأحمر بالقرب من مويلح والمنطقة الواقعة جنوبها. وربما أنني قد أشرت إلى فيلبي عن هذه النزات والبقع الزيتية ولكنه أساء الفهم وأعتقد أنني أتحدث عن النزات الزيتية في الأحساء» (محرر النص الإنجليزي).

في مواجهة الشروط نفسها التي تتعلق بالمقابل المالي. وكما سترى فالحكومة بصدد عمل محاولة قوية لوضع امتيازها في السوق؛ ولذلك لا يوجد وقت للتضييع للوصول إلى قرار في الأمر». إن أغلب المعلومات عن هذه النشاطات لم تكن في الحقيقة أخباراً للسيد لوميس، رغم أنني لم أكن أعرف في حينه. فواحدة من المجموعات التي كان توتشل على اتصال بها كانت شركة كاليفورنيا نفسها، كما سنرى في الوقت المناسب؛ ولكن السيد لوميس لم ير من الضروري أن يخبرني.

في يوم ٢٦ يناير ١٩٣٣م(*) أبرقت مرة أخرى، أسأل عن الأخبار؛ فجاء الرد من السيد لومباردي من لندن. كانت إجابته بكل تأكيد مثيرة ومشجعة. (اثنان من ممثلينا، هماكارل. س. توتشل) و(ل. ن. هاملتون) سيغادرون لندن الأسبوع القادم، ليصلوا إلى جدة في يوم ١٥ فبراير، بغرض مقابلتكم ومناقشة الحكومة السعودية حول شروط الاتفاقيات المقترحة ومدتها. نأمل أن يحصلوا على دعمك المتواصل. لومباردي». عقب ذلك مباشرة تسلمت رسالة مؤرخة في ٢٠ يناير من مارتن ليز، يؤكد استلام رسائلي ويستمر بالقول «... أما عن صعوبات امتيازنا...، فلم يكن من السهولة إقراري بشيء. ولكن النتيجة هو أننا بكل تأكيد سندخل في عملية المزايدة للأحساء.... إن شركة النفط الأنجلو - فارسية لا تستطيع المزايدة بشكل مباشر، ولكن وبما أننا نملك نفوذاً في مجالس شركة نفط العراق (اي. بي. سي) ربما ستسمع منهم مباشرة في المستقبل القريب، إنهم يتداولون في أمر إرسال شخص من فلسطين إلى جدة ليتحدث عن الأشياء مباشرة. إنني أشك أن أي عرض نقدمه سيكون قريباً لما يبدو أن الحكومة تتوقعه؛ ولكن ربما أن عرضاً أكثر تواضعاً (وأكثر إنصافاً) يمكن أن يكون مقبولاً».

(*) ذكر في الأصل ٢٦ يناير ١٩٣٥م، والصحيح ١٩٣٣م.

بعثت برسالة جوابية في يوم ٣١ يناير إلى السيد ليز. «جزء من ردي هو إعلامك أن توتشل ورجل يدعى هاملتون سيصلون إلى جدة في ١٥ فبراير بالنيابة عن (شركة كاليفورنيا)، للدخول في مفاوضات مع الحكومة. إن هؤلاء الناس هم الذين كانوا في مراسلات معي، كما أخبرتك، إنني لست متأكداً من موقفي في هذا المشروع. وشخصيّاً، من باب الصراحة، لا أرى لماذا سيحتاجون إلى مساعدتي بينما توتشل (الذي كان موجوداً في المنطقة وكان يعمل للحكومة) موجود في خدمتهم، إلا إذا كانوا يريدون منعي من مساعدة طرف آخر. ولكن - وفي هذه اللحظة - لست ملتزماً مع أي طرف؛ لذلك فسأكون سعيداً لأعرف بأسرع ما يمكن مدى جدية جماعتك. إنني أعتقد أن الحكومة ستكون ميالة إلى دراسة أي عرض مجد قد يساعدها في مشكلاتها القادمة، ولكنك بلا شك ستضع في الحسبان المنافسة القائمة على الأرض. أرجو أن تعلمني بأسرع وقت، وأنا بالمثل سأعلمك بماذا يحصل ما دمت بدون أي التزام أدبي. انتهى رمضان بسلام، وكان جيداً جدّاً للصحة والبدن!».

ولقد كتب توتشل وهو في البحر رسالة مؤرخة في ٢٠ يناير ١٩٣٣م يعلن عن زيارته المرتقبة، وبدون أية تفاصيل تتعلق بغرضه. ولكن هذا الغرض كان واضحاً من رسالة طويلة بعث بها لومباردي، مؤرخة في ٣٠ يناير تشير إلى البرقية التي أشرت إليها سابقاً. بعد أن وضَّحت الرسالة أن هاملتون عضو قديم في الشركة، ويعمل في الجوانب القانونية والتعاقدية لها، أضاف أن توتشل «تعاقدت معه شركتنا للعمل في هذا المشروع في السعودية فقط، بسبب خبرته السابقة في تلك الأرض». واستمر بالقول: «لقد كنت راغباً شخصيّاً أن أرافق هؤلاء الممثلين إلى جدة، وهناك أقابلك وأتحدث معك. . . ومع ذلك فإن عملي الرئيس في هذا الجزء من العالم هو متابعة أعمالنا في البحرين، التي

لدينا امتياز بها، حيث كنا محظوظين باكتشاف النفط بها. . . إن اهتمامنا في منطقة الأحساء، بالطبع، كان بسبب اكتشافنا للنفط في البحرين. فهذا الاكتشاف جعل من المحتمل أيضاً أن يكون الجزء المجاور من الجزيرة العربية يحتوي على مخزونات نفطية. إن هذا الأمر كان معروفاً لشركات النفط الأخرى وخاصة (شركة النفط الأنجلو- فارسية) و(شركة نفط العراق). لقد حاولنا ولعدة شهور أن نتصل بجلالة الملك ابن سعود، ولكننا لم ننجح في ذلك؛ وفي الوقت نفسه استطاع منافسونا أن يحصلوا على عقد للكشف الجيولوجي لمنطقة قطر. وحسب التقارير التي لدينا ـ والتي يبدو أنها صحيحة ـ إنهم يحاولون الآن الحصول على اتفاقية تتعلق بمنطقة الأحساء. في الوقت نفسه الذي لم نكن فيه قادرين على الوصول إلى حكومة ابن سعود، كان السيد لوميس محظوظاً بلقائك في الصيف الماضي، وقد كنت كريماً بموافقتك على مساعدتنا للوصول إلى ابن سعود. إننا نقدر جهودك بالنيابة عنا. . . . قبل وصول برقيتك [المؤرخة في ٢٢ ديسمبر]، وبعد أن عرفنا أن شركات نفطية أخرى تبحث عن امتيازات في البر الرئيسي، لقد أصبحنا مدركين أن السيد توتشل سيكون حليفاً قيماً في مفاتحة ومفاوضة حكومة ابن سعود لأسباب، ـ أعتقد أنها بيِّنة. ولهذا السبب تعاقدنا معه ليسافر إلى السعودية بالنيابة عنا. . . وأنا لا يوجد لدي أي شك، بأنه بالتشاور معك، سترتب جميع الخطوات الضرورية بسهولة، وإن شركتنا لترجو خاتمة مُرْضية للمفاوضات لكلا الطرفين، وبخاصة بالاستعانة بحماسك ونُصحك، وتأثيرك في الديوان الملكي، ومع خبرة السيد توتشل السابقة وعلاقاته مع موظفي ابن سعود فيما يتعلق بتطويرات النفط، ومع عِلم السيد هاملتون برغبات وموقف شركتنا، وإنني آمل أن أحظى في القريب العاجل بشرف التَّعرف عليك، والتعبير عن

شُكر الشركة وامتنانها وتقديرها لمجهوداتك نيابة عنها». وتجدر الملاحظة هنا، أنه بينما تم «توظيف» السيد توتشل بالعمل من أجل الشركة فإنه لم ترد أبسط إشارة بعد بأن الشركة تأمُل في عمل ترتيبات مساوية أو مشابهة معي.

مثل ذلك الاقتراح قد انبعث ـ على أي حال ـ رغم أنه بصورة غير رسمية للغاية من الجانب الآخر في برقية من السيد مارتن ليز، مؤرخة في ١٣ فبراير ١٩٣٣م، ونصها كالآتي: «رسالتكم بتاريخ ٣١: أصدقائي مهتمون بالأمر ويقترحون إيفاد لونغريك ليفاوض، ما لم تقم أنت بالعمل نيابة عنهم ولصالحهم، وفي تلك الحالة سوف يطلعك لونغريك على شروطهم، ويتركُ أمر المفاوضات لك. ابعث ببرقية إن كنت توافق». لم أقم بالرد على هذه الرسالة. إن الموقف الذي اتخذته في قرارة نفسي هو أنه وفي ضوء العلاقة التي تربطني بالملك والحكومة، فإنني لا أستطيع وبشكل لائق الموافقة على مساعدة أي طرف في المنافسة إلا على أساس القبول من حيث المبدأ للشروط الأساسية، التي قمت، بعد الاستشارة الكاملة مع وزير المالية، بوضعها في قائمة، بالشكل الذي طرحته في شهر ديسمبر لمعلومية أصدقائي. و في حالة ما إذا كان كلا الطرفين يرغبان في الاستمرار حتى النهاية، وإلى المدى الذي تكون فيه نصيحتي ذات نفع للحكومة، فيجب عليّ ولأسباب سياسية بحتة أن أميلَ إلى جانب الأمريكان الذين كان سجلهم آنذاك خالياً تماماً من أية أبعاد إمبريالية. وإلاّ فإنني يَجبُ أن أفضل المزايد الأعلى لصالح الحكومة، ولم يكن يبدو لي من الحكمة في أي من الحالتين أن أباشر المفاوضات بنفسي، حيث إن من الواضح تفضيل الحكومة لمناقشة الأمر مَع الطرف الرئيس المعني أكثر من أن يتم ذلك عَبر طرف ثالث. في الوقت نفسه كان لابد لي الإقرار لنفسي بأن كلا الطرفين الذين كنت في مراسلات معهما لم يُظهرا أية إشارة تدُل على الحماس

للشروط الأساسية التي كنت قد نقلتها لهما ؛ بينما كنت أدرك تماماً بأن الحكومة - وهي على حق - كانت غير ميالة لبيع حق الامتياز بثمن بَخْس . لم تبدو الاحتمالات في هذه المرحلة مبشرة البتة ، ولكن المشاريع كانت على وشك أن تُطرح ، والتقدم بالعطاءات سيبدأ قريباً .

ب - المفاوضات:

وصل لويد هاملتون و كارل توتشل إلى جدة في يوم ١٣ فبراير ١٩٣٣م عن طريق بورسودان (وليس في مارس كما ذكرَ لونغريك)(٧) ؛ وأقاما في المساكن التي كنا قد أعددناها لهما في الفندق المصري ، وهو ليس بفندق من الدرجة الأولى ولكنه كان أفضل ما يمكننا تقديمه في تلك الأيام . لم يحتج توتشل إلى أي تقديم ، حيث وجد نفسه خلال وقت قصير في حفاوة وسط أصدقاء قدامى ؛ أولاً وقبل كل شيء قام باصطحاب هاملتون وأنا في زياراتنا التي تتطلب الدقة إلى وزير المالية ، وإلى المسؤولين الآخرين ، فضلاً عن الأعيان المحليين ، الذين كانوا مُهتمين بشكل كبير في احتمالات عمل شيء ليُحَقق ويضمن رفاهية البلاد . في الفترات التي تقع بين تلك الزيارات كنّا نجتمع ثلاثتنا في منزلي للمناقشات الجادة حول المشروع الذي جمع بيننا . لقد كانوا مطلعين على وجهة نظري ، التي أوضحتها في رسائلي خلال الشهور القليلة الماضية ؛ ولكن كان لابد لي بعد أن أتعرف على الخطوط الرئيسة التي كان رؤساؤهم قد أبلغوهم بها فيما يتعلق بالمفاوضات المزمعة مع الحكومة . ومجمل القول إنني كنت مندهشاً بسرور لموقفهم العام ، الذي عَزَوتُه إلى تأثير توتشل الذي كان مثلي ، مدركاً تماماً بأن النجاح يعتمد بشكل كبير على استعداد الشركة بأخذ مطالب الحكومة مأخذ الجد ، والذهاب إلى أبعد مدى ممكن ومعقول لتحقيق

(7)Steven Hemsley Longrigg . p. 107.

هذه المطالب. وبشكل أكثر تحديداً، قَبلَ هاملتون مبدئيّاً ضرورة تقديم قرض كبير للحكومة، الذي بعد كل شيء كان النقطة الأساسية التي يجب التفاوض حولها: كان مقدار المبلغ الذي تصوّره لقرض أولي هو ٥٠,٠٠٠ (خمسون ألف) جنيه إنجليزي ذهب، بينما كان من الواضح أنه مستعد لرفعه، إذا تم الضغط عليه بالمنافسة.

كان لابد لي من الذهاب إلى مكة لقضاء أعمال أخرى تتعلق بشركتي في يوم ١٩ فبراير ١٩٣٣م؛ لذا كان لدينا يومين فقط لمحادثاتنا المبدئية، التي لم أحتفظ بسجل عنها. ولكن نتيجتها كانت مُرضية من وجهة نظري، واستطعتُ أن أقبل دعوة هاملتون للعمل لصالح الشركة وفقاً للشروط التي عَرَضها عليّ، والمشروطة بموافقة الشركة. لقد وجدت أن الشروط كانت سخيّة جداً، فهي تشمل دفع مبلغ ١٠٠٠ (ألف) دولار أمريكي شهرياً لمدة ستة أشهر، مع حوافز كبيرة عند التوقيع على الامتياز، واكتشاف البترول بكميات تجارية. سوف تأتي المناسبة في وقت لاحق لكي أبوح بالأثر النهائي لهذه الترتيبات على ثروتي؛ لكن في الوقت الحاضر، مع قيمة الدولار بحوالي ٣,٣٠ دولاراً للجنيه الإسترليني، فإن توقع هذه الكسب غير المرتقب لمبلغ بحوالي ١,٨٠٠ جنيه إسترليني سهلت مشكلة دفع فواتير ابني في جامعة كمبردج، وثلاث بنات في مدارس من الدرجة الأولى.

في هذه الأثناء تم إخطار الحكومة بالزيارة المزمعة للونغريك، رغم أنه لم يصل بالفعل حتى منتصف مارس (أعتقد أنه وصل في يوم ١٣). تم تفسير سبب تأخيره جزئيّاً في رسالة تسلمتها من مارتن ليز مؤرخة في يوم ٣ مارس. حيث ذكر في رسالته "لقد أرسلت لك برقية جوابية [على رسالتي بتاريخ ٣١ يناير]،

ومنذئذ ـ عشرة أيام ماضية ـ كنت أتوقع رداً منك . إن جماعتي كانوا سوف يفضلونك كمندوب لهم للمفاوضات ، إن كان ذلك ممكناً ، وإنهم ممتنين لنصيحتك المسبقة حول الأحداث . إذا كنت ملتزماً تجاه الفريق الآخر - فإنهم سوف يقترحون إيفاد السيد لونغريك ، الموجود الآن في حيفا ، ليقوم بالمفاوضات في الحال . . . إذا ما وصل لونغريك ، وحالما يصل فإن لديه الصلاحية لتقديم عَرض مُحدد ، وآمل أن يكون أحسن من عرض الآخرين . ولكنني أخشى أن يكون أقل من توقعات ابن سعود الأصلية . إننا لا نزال نأمل في تلقي رد منك بالإيجاب ، و لا نريد الإبراق إلى لونغريك حتى نسمع منك» .

كنتُ في الحقيقة قد كتبتُ له مُسبقاً في يوم ٨ مارس ، موضحاً التغيير في موقفي ، ولقد رَد في حينه قائلاً : «إنني آسف بأنك قد قررت بصورة قاطعة الانضمام بكل ثقلك إلى الفريق الآخر . إنني آمل ، وأتوقع بأن الأحداث سوف تبرهن بأنك قد راهنت على الفريق الخاسر ، وأنه ربما يكون من الممكن لك تغيير موقفك لاحقاً . . . » في هذه الأثناء كان لونغريك قد وصل ، وقابلته ؛ كان يبدو من غير المرجح مما قاله إن لديه أية نوايا جادة للمنافسة وفقاً للخطوط التي عدها أساسية . من الناحية الأخرى ، فقد كان لونغريك يحظى بالدعم الكامل لمندوب بريطانيا الرسمي ؛ و كان أندرو ريان (وزير بريطانيا المفوض في جدة) يبدو واثقاً بصورة دائمة من أن نتائج المفاوضات سوف تأتي حسب رغباته . ولابد لي أيضاً أن أفترض حقيقة أن ابن سعود نفسه (و ليس بالضرورة مستشاريه الرئيسيين) سوف يُفضل أن يمنح الامتياز إلى مؤسسة بريطانية في حالة تساوي الأشياء الأخرى . فالأجنبي الذي يعرفه المرء أفضل من الأجنبي الذي لا يعرفه ! على أي حال ، فيما يتعلق بي شخصيّاً ، فقد سَبَق السيف العذل ، وكان يبدو أنني أضرب على قربة ألين من قربة لونغريك . وبالمناسبة ،

فقد تم الاتفاق بيني وبين هاملتون أن يقوم هو وحده بالمفاوضات مع ممثل الحكومة، وبحضور توتشل، بينما أبقى أنا بعيداً عن الأنظار لإمداده بالمعلومات والنُصح عند الضرورة. لقد كان هذا أفضل ترتيب عملي.

ولكن، لنعد إلى البداية: أثناء غيابي لمدة أسبوع في مكة، حيث عدت منها بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٣٣م، كان هاملتون و توتشل قد عقدا اجتماعين مع عبدالله السليمان حيث ناقشا معه فيهما المسائل في ضوء مسودة مبدئية أعدتها الشركة قبل توجه البعثة في رحلتها. يمكن تلخيص النقاط الرئيسة لهذه الوثيقة كما يلي:

(أ) الدفعة المالية الأولى التي يعتزم دفعها هي مبلغ ٥٠,٠٠٠ (خمسين ألف) دولار (وليس جنيه ذهب).

(ب) أن يبدأ العمل الجيولوجي خلال ٣ شهور، والحفر والتنقيب خلال أربعة أعوام، على أن يستمرا كليهما دون انقطاع.

(ج) أن تدفع الشركة مبلغ ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف) دولار كل ستة أشهر مُقدماً خلال سريان العقد (مبلغ الـ ٥٠,٠٠٠ دولار في (أ) كما فُهم تغطي السنتين والنصف الأولى).

(د) يكون ريع الحكومة (إكس) عن طن النِفط المنتج، و (إكس) تعادل كما كان متصوراً ٤ شلنات ذهب.

(هـ) أن تكون مدة العقد (٦٠) عاماً، . . . إلخ.

ليس هناك شك في أن وزير المالية قد اعترض على مقدار المبلغ المذكور في (أ)؛ ولكن في مذكرة بتاريخ ٢٠ فبراير أعلمني هاملتون بأنه قد تلقى برقية من

الشركة تقول إنها «تنظر في أمر تقديم مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي من الذهب بطريقة أو بأخرى» . وأنه يتوقع برقية من السيد لومباردي في أية لحظة . وبالمناسبة ، عندما كنت في مكة ، أرسلت رسالة للملك ، أبلغه فيه انطباعاتي الأولية بعد مقابلتي لهاملتون ؛ وكنت أستطيع الآن أن أقدم للأخير ترجمة لجزء من رد الملك عليّ بتاريخ ٢٥ فبراير حيث كتب لي : «أعلمنا عبدالله السليمان بالمحادثة التي تمت بينه وبينك فيما يتعلق باستثمار النفط في أقاليمنا . إنني جد مُمتن لملاحظاتك ، وإننا واثقون أنك سوف تحمي مصالحنا الاقتصادية والسياسية ، كما لو كنت تحمي مصالحك الشخصية ؛ لذا فإننا نتوقع مساعدتكم في الأمر ، كما أننا أيضاً نتوقع أن تمنحنا فرصة الاستفادة من نصائحك الشخصية ، التي سوف تعامل بسرية تامة وبكل الاعتبار» . بالإضافة إلى ذلك أضفت بعض الإحصاءات - لعلم هاملتون (بناءً على طلبه)-عن الاستهلاك السعودي المحلي لمنتجات النفط خلالَ ستة الشهور الماضية ، التي تعد ذات أهمية بالمقارنة مع الحاجات متعاظمة التزايد في عالم اليوم . ففي تلك الأيام كان إجمالي استهلاك الجازولين ٦٥٠,٠٠٠ جالون تقريباً ، والكيروسين حوالي ٥٠٠,٠٠٠ جالون .

في يوم ٣ مارس كنتُ في موقف أستطيع معه إرسال استعراض شامل للموقف إلى هاملتون حسبما كنت أراه ، فكتبت له قائلاً : « كان لي حديث طويل مع عبدالله السليمان ظهر اليوم حول الخطوط التي حددناها في مناقشتنا بالأمس ؛ ويجب عليَّ أن أحاول إعطاءك فكرة موجزة عن ردود فعله ، التي كانت في مجملها إيجابية للغاية . وبالمناسبة فإنه ليس لديه أية أَخبار على الإطلاق عن أسباب تأخير جماعة العراق ، أو عن التاريخ المحتمل لوصولهم . إنهم بالتأكيد قد تقدموا لتأشيرة الدخول وحصلوا عليها في القاهرة ؛ وأراد أن

يعرف عمَّا إذا كان لديّ أية أخبار. كان أول شيء تباحثنا فيه هو مسألة القَرْض، وأوضحت أنه بينما أنك مُدْركٌ بأن قرضاً ما يعد ضرورياً، إلا أن الرقم لـ ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني يُعدَ خارج الموضوع تماماً. إن أي إصْرَار على هذا ربما سيؤدي إلى وضع نهاية للمفاوضات، بينما أن الرقم الذي تتخيله كان يُقارب ٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني. إن ذلك لم يعجبه كثيراً وسألني عن رأيي، فأجبته بكل صراحة، بأنه إذا ما اقتنعت بقبول مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني فإن ذلك سوف يُعد الحد الأقصى، وسوف يعتمد على مدى قبولهم لجزء منه عينيّاً. لقد أبدى عدم اعتراضه على كون بعض المبلغ يكون على شكل عيني، ولكنه استدرك على الفور، مقترحاً بأنهم سوف يقبلون مبلغ ٥٠,٠٠٠ نقداً، وشيئاً إضافياً في شكل عيني! فأخبرته بأنه يبدو من الواضح أنه لم يفهمني، فحسب رأيي فإن مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني هو الحد النهائي، شاملاً لجزء عيني».

وواصلتُ رسالتي: «عندها قال إنه سوف يحيل هذه النقطة، بالطبع، إلى الملك لتلقي تعليماته، وأنه سوف يفعل ذلك على الفور، لذلك طلبتُ منه أن يشرح بوضوح تام في برقيته بأنه وفقاً لرأيي فإن مبلغ الـ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني شاملاً لجزء كبير في شكل عيني كان هو الحد الأقصى الذي يمكن الحصول عليه، حيث إن عرضاً مؤكداً على هذا الأساس سوف يَحْسِمُ الأمر برُمَّته في أيام قلائل. ثم أوضحت بعدها أنك كنت على علم باحتمالَ دخول الحكومة في مفاوضات مع إحدى المجموعات الأخرى حول حقوق التنقيب في جزر فَرسان أو منطقة الوَجه، وأنه على افتراض أن المفاوضات الحالية حول الأحساء وصلت إلى نهاية مُرضية، فإنه يلزم أن تكون هناك فقرة تنص على إعطائكم حق الأفضلية لفحص تلك المناطق بأمل إجراء مفاوضات نهائية لحق

امتياز في حالة ما إذا كشفت تلك الفحوصات عن حالات إيجابية . أخبرته بأنكم مهتمون أساساً في حق امتياز الأحساء ؛ ولذلك فإنكم تتعاملون مع ذلك أولاً ، ولكن إذا ما حصلتم على حق الامتياز فإنكم قطعاً سوف تهتمون بالاستثمار في أجزاء أخرى من أقاليم الملك ، وإنكم سوف تنظرون بعدم الرضا للسماح لمنافسين للتفاوض بالشروط الخاصة بكم . في تلك الأقاليم الأخرى لن تكون هناك أية مسألة لأي قَرض كما هو مقترح لمنطقة الأحساء ، لكنني رأيت أن فقرة يجب أن يتم تضمينها في امتياز الأحساء لتمنحكم الحق الحصري للتنقيب عن النفط في جزر فرسان والوَجه لمدة محددة دون أية دفعة مالية ، عدا تلك الخاصة بالَحماية . . . . إلخ . لم يكن يبدو أن لديه أي اعتراض على بعض الترتيبات في إطار تلك الخطوط ، لكنه سأل عما إذا كنت أعتقد أنكم سوف تقابلونها بالمثل بدفعة مالية أو قرض عيني [من الجازولين أو الكيروسين] فأخبرته بأنني لا أستطيع أن أعبر عن رأيي حول هذا الأمر ، حيث إن هذه النقطة لم تطرأ خلال محادثاتي العابرة معك . لا شك بأنك سوف تحتفظ بهذا الأمر في ذهنك وتفكر في الإجابة عنه مسبقاً . إنه لمن الُمرضي العلم بأنهم مقتنعون بالتفاوض فيما يتعلق بالمنطقتين الأخريين على أساس مختلف عن ذلك المتعلق بامتياز الأحساء الذي يعدونه كما هو واضح ورقتهم الرابحة» .

استطردت ذاكراً بأنه : «سألني أيضاً عما أعده ثمناً مناسباً للطن لكي تتم المطالبة به . أجبتُ أنه ليس لديّ خبرة في مثل هذه الأمور عدا علمي أن من في العراق يدفعون ٤ شلنات للطن ، بينما شركتكم تدفع ٥ , ٣ روبية . قلتُ : إنني أتصور بأن يكون هذا مقداراً مناسباً للغاية ، حيث كانت النظرة العامة أن حكومة العراق قد حَصلتْ على شروط جيدة بصورة غيرة عادية . سألني عن فائدة المطالبة بـ ٥ شلنات ، فقلت له إنه سيكون من غير المعقول الضغط بالمطالبة

بمثل ذلك، رغم أنه يمكنه أن يقترح ذلك لكم لإبداء وجهة نظركم فيه. ثم سألني بعد ذلك عن إمكان وضع شرط بوجوب توقفكم عن الإنتاج في البحرين. أجبته بأنني أتصور أن ذلك قد يكون من المستحيل، حيث إنكم من المرجح أن تكونوا ملزمين قانونيّاً بموجب امتيازكم مع البحرين بإنتاج كميات معينة. أضفتُ أيضاً أن الحكومة البريطانية ربما تُصر على تنفيذ تعهُدكم في البحرين، بينما عبَّرتُ عن أملي الشخصي بأنه إذا ما برهنت الظروف في الواقع أنها مواتية، فإن معظم حجم إنتاجكم سوف يكون في البّر الرئيس. ثم سألني بعد ذلك عن نواياكم فيما يتعلق بالقيام بتصفية النفط محليّاً، حيث إن من الضروري حسب وجهة نظرهم، القيام بعمل بعض التصفية في الموقع أي إقامة مصفاة محلية، لتوفير متطلبات السوق المحلي. فاقترحت بأنه يمكنه أن يثير هذه المسألة عند اجتماعكما التالي، حيث لا علم لي بسياستكم في هذا الأمر».

نقاط أخرى تمت مناقشتها باختصار في هذه الرسالة شَمَلت موضوع المنطقة المحايدة(*) بين الكويت والمملكة، الذي بشأنه رفضت الحكومة مقترحاً من الكويت يتعلق بحقها باستغلال المنطقة من طرف واحد لمصلحة السلطات الكويتية. فيما يتعلق بالمنطقة المقترحة لامتياز الأحساء، فقد اقترحتُ ضَمّ المنطقة بكاملها من الحدود الشمالية للأحساء وجنوباً حتى يبرين وحدود عُمان. في هذه الحالة وافق على وجوب تأمين الحكومة لمخرج بحري للنفط الموجود في المنطقة الجنوبية حيث إن جميع الموانئ الحالية على الساحل كانت مقاطعات مستقلة تحت السيطرة البريطانية تقريباً. استطردت في رسالتي قائلاً: «سألني عن مدى النشاط الذي ستقومون به في عمل التنقيب فعَبّرتُ عن اعتقادي بأنكم سوف تقومون بالعمل بصورة مُكثفة، من المحتمل أن يكون مع

(*) تسمى الآن المنطقة المقسومة.

أطراف أخرى مُغطياً للمناطق المختلفة. لقد تمنى أن يتم العمل على تلك الصورة، وبأنكم لن تقوموا بمجرد تسليم امتياز الأحساء لشركة البحرين، لتتعامل معه وفقاً لما يلائمها. . . . إنه لمن المهم إدراك أن مسألة البحرين تعد منافساً عدائيّاً محتملاً لتأثيراتكم! يجب عليك أن تقنعهم بأن مصالحكم هناك لا تتعارض مع نشاطاتكم في البر الرئيس بأي حال من الأحوال. إن ذلك من المفترض ألاّ يكون من الصعب القيام به. أخبرته بأنك تتوقع أخباراً من السيد لومباردي في القريب العاجل. . . ، لذلك سوف يكون من الأفضل أن يحصل هو شخصيّاً على تعليمات الملك بشأن رقم القرض عندما يذهب إلى جدة لمقابلتكم للمرة الثانية. أتصور بأنه سوف يتلقى رداً في الغد، حيث إن الملك لن يتأخر في الرد. حول النقاط الأخرى كافة، فإنه قد حصل مسبقاً على توجيهات الملك بشأنها؛ لذا فإنك ربما تستطيع أن تحرز تقدماً جيداً عند مقابلتك التالية. . . . أعتقد أن كل شيء يبدو مُبشراً». كان ذلك هو المشهد - كما وضعته - للفصل الثاني من التمثيلية، التي سوف تظهرُ فيها شخصية جديدة. مع كل لباقة عبدالله السليمان، لم أملك إلا وأن أدرك توقعاته، أو على الأقل أمله بأن ظهور السيد لونغريك سوف يرفع درجة حرارة الأحداث.

في اليوم التالي (٤ مارس ١٩٣٣م) استطعت إعلام هاملتون عن إرسال عبدالله السليمان لبرقية من ثلاث صفحات إلى الملك، يبلغه فيها بالكامل وبدقة عن محادثته معي. أضفتُ ذاكراً: «بشكل عام فإن مغزى البرقية يبدو في صالح التصرف المُبكر وفق الخطوط المقترحة لكي يتم إنجاز الصفقة. وإنني كنت راضياً تماماً عن الكيفية التي طرح بها القضية» لقد تم إرسال كلتا الرسالتين من مكة، حيث كان لديّ أمور أخرى مختلفة لمناقشتها مع أعضاء الحكومة، وقد قام السيد هاملتون بالرد عليّ بتاريخ ٥ مارس بما يأتي: «لقد وجدت أن

رسائلك مثيرة للاهتمام بصورة كبيرة، وأعتقد أن طريقتك في معالجة المباحثات سوف تكون ذات مساعدة عظيمة لجميع الأطراف المعنية. . . في برقيات أرسلتها إلى السيد لومباردي (الذي كان قد وصل البحرين في ٢ مارس)، وإلى سان فرانسيسكو أشرتُ إلى أن:

(١) مفاوضاتنا تشيرُ إلى أننا لا نزال في موقف إيجابي لإبرام الصفقة دون تأخير، وقبل وصول منافسة.

(٢) إنه ربما يتوجب علينا أن نوافق على البدء في الحفر خلال ثلاث سنوات.

(٣) ربما يتوجب علينا أن نوافق على القيام ببعض التصفية المحلية. . . لقد طلبت النصح حول الالتزامات في هذا الشأن، التي سوف تقبلُ بها الشركة.

(٤) يجب أن نُفكر في طلب اتفاقية خيار لأجل لمدة سنة واحدة تغطي جزر فرسان.

ذكر أيضاً أن السيد لومباردي كان قد عَبّر عن وجهة نظره لسان فرانسيسكو بأن مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهب هو رقم كبيرٌ جداً وقد قدم بعض المقترحات لتخفيف العبء التي لا حاجة لمناقشتها هنا. وقد اقترح أيضاً بأن الأعمال التنقيبية كافة يجب أن تكون مقصورة على فصل الشتاء، الشيء الذي كان معقولاً للغاية». واستمر هاملتون قائلاً: «إن آراء السيد لومباردي سوف يكون لها بلا شك وزناً كبيراً في سان فرانسيسكو، وإلى حين سماع كلمة لاحقة من هناك، فإننا لا نستطيع أن نفترضَ أننا نملك أي شيء نقدمه للحكومة. . . إن غرضي الوحيد من إعطائك هذه المعلومات في هذه الأثناء هو أن أحيطك علماً بالكامل فيما يتعلق بوضع نهايتنا هنا، وأيضاً لأدعوك لتقديم أية مقترحات أو نصيحة يمكن لك أن تقدمها. ويمكن أن أضيف أيضاً بأننا قد تسلمنا مذكرة بالأمس من نجيب يُحثنا فيها بالاستعجال من جانبنا قبل

وصول منافسينا، الذين يقول إنهم ربما يصلون في أي وقت الآن. أشك في أن شخصاً ما أعلى منه قد أوعز إليه لإرسال هذه المذكرة». يلزم التوضيح أن نجيب صالحة وهو سكرتير في وزارة المالية كان قد تم انتدابه لمرافقة السيد توتشل في جولاته الاستكشافية خلال عام ١٩٣١م وأوائل عام ١٩٣٢م، التي كانت السيدة توتشل (زوجة توتشل) أثناء جزء منها أيضاً عضواً في الفريق. يجدر بي أن أشير أيضاً إلى أن كلاً منها والسيدة هاملتون (زوجة هاملتون) كانتا قد وصلتا مع زوجيهما إلى جدة لفترة المفاوضات الحالية، كإضافة لأعداد ونوعية طبقة العالم الصغير للمرأة في مجتمع جدة في تلك الأيام. وكأعضاء مؤقتين لذلك المجتمع كان لدينا أيضاً الليدى إيفلين كوبولد لتشارك في حج عام ١٩٣٣م[٨]، وسيدة فرنسية غامضة هي الكونتيسة داندوريان، التي قضت بعض الوقت في سجن جدة انتظاراً لمحاكمة عن جريمة قتل مزعومة لزوجها العربي، وهو من تدمر.

في يوم ٩ مارس ١٩٣٣م تلقينا إنذاراً كاذباً يتعلق بوصول لونغريك، الذي ظهر بالفعل بعد أيام قليلة لاحقة، يصحبه مترجم سوري يدعى مُداريس. وبعد ذلك بوقت قصير سمعنا شائعات عن منافس آخر على وشك أن يَدخُل القائمة: لم يكن ذلك الشخص سوى الميجور فرانك هولمز من (شركة إيسترن آند جنرال سينديكيت)، الذي ظهر من قبل في الرواية. إن أول معلومات حَصلت عليها عن هذا التَطورُ كانت من خلال رسالة من هاملتون، مؤرخة في ٢٠ مارس، تحتوي على فحوى برقية وارده من السيد لومباردي، الذي كان من الواضح أنه قد قابل هولمز في البحرين، والذي أخبره بأنه قد «قام بعمل

(8) (Londan: John Murray, 1934)" Pilgrimage to Mecca مؤلفة كتاب "الحج إلى مكة

ترتيبات لمقابلة الملك حوالي نهاية هذا الأسبوع». الذي يصادف يوم السبت منه ٢٥ مارس. استمر هاملتون في رسالته قائلاً: «على افتراض أن كان هولمز قد نجح بالفعل في مقابلة جلالته فإنه سوف يكون ممثلاً (لشركة إيسترن آند جنرال سينديكيت)... وإن أي امتياز منظور سوف يكون بغرض البيع لمجموعة ما، التي ربما تكون (السنديكيت) قد استطاعت أن تُثير اهتمامها به. إنني لست خائفاً من منافسة مثل ذلك المصدر، خاصة منذ محادثتي معك عن الميجور. بالرغم من ذلك أعتقد أنه يتعين حصولك على المعلومة. الفكرة التي طرأت لي هي أن الميجور ربما كان ينوي التماس حقوق النفط في القطاع المحايد جنوب الكويت مبرهناً أنه يستطيع أن يحصُل على حقوق النفط في المنطقة التي يمكن أن تكون مملوكة للكويت، لذلك ـ مع حيازة الحقوق المملوكة لابن سعود ـ يمكن استغلال القطاع المحايد دون تأخير. أعتقد أننا يجب أن نحارب تلك الحجة في حالة التأكد من طرحها. في كل الحالات فإن مقترحنا الذي وافق عليه عبدالله السليمان حتى الآن يشتمل على حقوق النفط في القطاع المحايد، ولكن بشرط أن لا يتم استغلال القطاع دون موافقة لاحقة لحكومة المملكة العربية السعودية. فبينما قد يبدو القطاع المحايد ليس بذي أهمية بالنسبة للحكومة بسبب صغر حجم مساحته نسبيّاً، إلا أن رؤساءنا لا يعدونه كذلك، وإنه ربما كان عاملاً مزعجاً للوضع، إذا لم يتم تضمين الحقوق في القطاع بالامتياز». بدا لي أن تلك إفادة معقولة للمسألة من وجهة نظر رؤساء هاملتون؛ ولكنني كنت بالتأكيد محتاراً للغاية حوالي أسبوعين لاحقاً، عندما تلقيتُ رسالة، مؤرخة في ٣ أبريل، من السيد لومباردي، الذي كان آنذاك في القاهرة بصحبة هاملتون نفسه، وقد قال في الرسالة: «فيما يتعلق بالقطاع المحايد، يبدو أنه من الأفضل في الوقت الحاضر أن يترك (لشركة إيسترن آند جنرال سيندكيت) ويمثلها في المملكة العربية

السعودية الميجور فرانك هولمز لتحاول التوفيق بين حكومة المملكة العربية السعودية وشيخ الكويت حتى يمكن الحصول على عقد مُرضٍ لكلا الطرفين. إن الميجور هولمز - على أي حال - لا يمثلنا في محاولتنا للحصول علّى عقد الأحساء؛ ولكن مصالحه تتوافق مع محاولتنا الحصول على مثل هذا الامتياز». لقد دهشت حقّاً لهذا التصريح المعبر عن سياسة معينة، وبالكاد أستطيع منع نفسي من التساؤل عما إذا كانت (شركة كاليفورنيا) لم تفكر ثانية في جدوى الاستمرار في المفاوضات. كان هاملتون قد غادر جدة إلى القاهرة فى ٢٣ مارس لكي يقابل السيد لومباردي، وكان لا يزال هناك عندما كتب لي الأخير، وكانت رسالته تنتهي كما يلي: «تحت ظل الظروف الراهنة أعتقد أنه سيكون من غير الحكمة في شيء أن أذهب إلى جدة. إن السيد هاملتون سيعودُ إلى هناك، إذا كنتَ تعتقد، خلال وقت معقول، إن الوضع قد سمح لمحاولة أخرى. في هذه الأثناء آمل أن تحيطنا علماً بكل التطورات، وأن تخبرنا برأيك عن الوضع».

لقد بدا لي أنه لم يكن الوضع في جدة هو الذي يحتاج إلى مراقبة، ولكن من الواضح أن شيئاً ما قد حدث فى سان فرانسيسكو، وربما أن نفوذ لومباردي بالفعل قد نجم عنها نوعاً من تحول الوجه من جانب الشركة. في ٣١ مارس أعلمني توتشل عن تسلمه لبرقية من هاملتون تشيرُ إلى أن: «الشركة تبدو مصممة على أن لا يزيد القرض الأولي المقترح بمبلغ الـ ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (حوالي ٢٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهب). وإن كان الأمر كذلك، فإن جهدي قد ضاع سدى، خاصة أن الرقم المقترح الآن كان قد أحدث مسبقاً ردة فعل عنيفة من جانب الحكومة. زار نجيب صالحة توتشل بمطالب معدلة، معيداً تجديد المطلب الأصلي لقرض بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهب عند التوقيع، ليتبعه قرض لاحق بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهب عند بداية

السنة الثانية، والمبلغ نفسه عند بداية السنة الثالثة، بالإضافة إلى ٣,٠٠٠ طن من النفط سنوياً بدون مقابل، وأخيراً وليس آخراً، ضمان بدفعة ريع سنوي للحكومة مقداره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي من الذهب!. علَق توتشل قائلاً: «إن الأمر يجعلني أتصور أن الحكومة إما أنها ترغب في تطويل المفاوضات، أو أنها لم تُعرْ نصيحتك ومقترحاتنا وتوضيحاتنا أي اهتمام... إذا ما أصرّت الحكومة علَى التمسُّك بمثل تلك الشروط، وإذا ما تم نَشر هذه الشروط، فسوف لن توجد أية شركة نفط فى العالم تكون مهتمة بالاستثمار في هذا البلد، وبالتالي فإن رغبة (شركة نفط العراق)، في أن تبقي احتمالات نفط هذا البلد متروكاً بدون اكتشاف، تكون قد تحققت دون أن يتحملوا أية نفقات». أعتقد أن من الإنصاف القول إن الشركة و ليست الحكومة هي التي تجاهلت نصيحتي!

على أي حال، كان من الواضح أن التعقيدات قد برزت؛ واعتقدت بأنني قد تعرفتُ على اليد التي تدخلت في أعمال وزير المالية. ولكن اليد لم تكن لأي من لونغريك أو هولمز؛ وأعود الآن لهذا الأخير. لقد انقضى الأسبوع الذي كان مُتوقعاً أن يقابل فيه هولمز ابن سعود، وقضاه الملك في المسير الطويل من الرياض إلى مكة التي وصلها يوم ٢٧ مارس ليترأس شعائر الحج. لقد قابلت الملك يوم ٢٦ مارس وهو في طريقة عند عشيرة(*)، حيث سافرنا سوياً إلى مكة، ولم يظهر هولمز في جوار أي من المكانين. إن رسالة توتشل، المُشار إليها أعلاه كانت قد انتهت بخبر أن هولمز كان قد أبرق إلى الملك طالباً منه أن لا يعقد أية مفاوضات إلى حين حضوره، حيث إن لديه مقترحات مهمة

(*) عشيرة: منهل ماء سابقاً، واليوم هي قرية تقع بالقرب من الطائف، تبعد عن مكة ١١٢ كيلاً.

سيقدمها. إن كان هذا صحيحاً فلا شيء سوى التأخير والتعقيدات يمكن أن ينجُم عنها حسب رأيي، ومهما كانت النوايا الحسنة لهولمز. هل توافقني الرأي؟». لم يكن بوسعي أن أوافق فرحاً وأنا أرى أن التأخير والتعقيدات قد برزت بالفعل كما عرضها توتشل. في رسالة سابقة، بتاريخ ٢٦ مارس، أعلمني توتشل في هذه الرسالة عن برقية من البحرين تُعلن: «أن هولمز قد غادر بالطائرة إلى جدة. إنه ربما سافر عن طريق القاهرة والخرطوم ومن ثم إلى بورسودان ليلحق بالباخرة الخديوية إلى جدة، لكنني أعتقد أنك وأنا لا نعده عنصراً جديّاً. من المحتمل أن يكون قد أثر بصورة أكبر على لومباردي. ولكن إذا قابل لومباردي وهاملتون في القاهرة فإنني أتخيل أن تكون هناك بعض الفرقعات... لقد قمت للتو بالرد على رسالة الملك، التي يقترح بها قيامي برحلة لفحص إضافي لاحتمالات النفط والمعادن خلال فترة إجازة الحج، إن لم تكن هناك فرصة للاجتماع معه أو الحكومة». ولا علم لي إذا هولمز قد تم إعلامه بأنه ليس له فرصة لمقابلة الملك حتى بعد الحج أم لا، ولكنني أعلم بالفعل أن هولمز لم يظهر في جدة أثناء الحج وفترة الإجازة، أي ما بين ٢٧ مارس و ٩ أبريل. وفي الأول من أبريل، كتبت رسالة جوابية إلى توتشل رداً على رسالته في الأيام السابقة المشار إليها أعلاه. وبينما كنت أستنكر القنوط والجزع لمحتويات رسالة نجيب صالحة استطردت قائلاً: «إن هذا لا يعني أن الحكومة قد نكصت عن التفاهم الذي نقلته إليك قبل ذلك حول حجم القرض. إنه مُجرد تحدٍّ طبيعي لعرضك ذي الـ ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي؛ وأعدّ أن المرحلة قد وصلت الآن إلى مرحلة العمل الجاد حول الشروط على أساس قرض بـ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، ودفعة نقدية قدرها حوالي ٥,٠٠٠ جنيه إسترليني سنويّاً مقابل الحماية... إلخ. إن النقطة الوحيدة المعلقة الآن

هي مسألة ضمان بالاستغلال الجاد في حالة العثور على النفط أو البديل لذلك، دفعة سنوية يتم حسابهاعلى ذلك الأساس. لم أحاول مناقشة الأمر بالتفصيل مع الناس هنا نظراً لغياب هاملتون، واحتمال مجابهته للتعقيدات، لكنني قلت بالفعل للملك هذا الصباح، بعد تناول الطعام معه، إن الشروط التي نقلتها لك قد أوجدت قدراً معيناً من البلبلة. ردَّ عليّ قائلاً: «لا تهتم بذلك! عندما أستمع إلى ما سيقولون، سوف أخبرك بآرائي الشخصية». أعتقد أن الأمر جيد بما يكفي في الوقت الحاضر، حيث أخبرني يوسف ياسين إن الحكومة (أي الملك) قد قررت أن تمنحك الامتياز تفضيلاً على أي أحد آخر فى الميدان على افتراض أنك تعتزم القيام بالاستغلال الجاد. فيما يتعلق بـ هولمز فقد أخبرني بأن موقف الملك تجاه ذلك السيد مشابه لموقفي، أعني أنه ليس أكثر من مُغَامر. رغم كل شيء، فإن من المنطق من جانبهم أن ينتظروا ويسمعوا كيف يكوَن عَرضهَ الرائع. إذا كان يستطيع أن يُقدم عرضاً أفضل من الذي تمت مناقشته معك فإن الوضع ربما يختلف؛ ولكنني لا أرى كيف يمكن أن يكون ذلك مستطاعاً.

إن الرفض المؤكد لشروط لونغريك لهو متوقع في هذه الظروف؛ ولكن الأمر لا يعد بمثابة إغلاق الباب عن عرض آخر أفضل منه، الذي لا شك آت. إن مفتاح الوضع يقع دون شك فى أيدي هاملتون و لومباردي؛ وإن أي تأخير أو إطالة للمفاوضات سوف يعزى لهما ولأية تغيُرات تكون قد طرأت على موقفهما أو آرائهما. إذا كان هولمز يعمل معهم وقام بإرسال برقية للملك بموافقتهم بتأخير القرار إلى حين ظهوره على مسرح الأحداث، فإن اللوم عن التأخير لا يُمكن أن يوضع على الملك أو الحكومة. على كل فإنه ليس هناك من احتمال لأي تقدم لاحق بالنسبة للموضوع حتى نهاية الحج، الذي سوف

يستحوذ على مسرح الأحداث حتى الجمعة القادمة (٧ أبريل)؛ وحتى حينئذ فلا شيء محتمل إلى أن يعود هاملتون إلى جدة بإجابة عن عرض الحكومة المقابل لعرضكم، ما لم تكن أنت بالطبع مخولاً بتسليمه».

في تلك الأثناء (٥ أبريل) تسلمت برقية من سان فرانسيسكو يسألونني فيها أن أؤكد أو أنفي ادعاء هولمز بأن ابن سعود قد دعاه لزيارته في وقت ما خلال الفترة ١٩٣٠ - ١٩٣٢م. بالطبع لم تكن لديّ معلومات محددة حول هذه النقطة، رغم أنني لا أشك بأنه إذا ما اقترح هولمز القيام بمثل هذه الزيارة فإن ابن سعود سوف يوافق عليها. على أي حال إن هذه الزيارة على وشك أن تتحقق الآن فقط؛ وفي صباح ١٠ أبريل وصل إلى جدة، ومن الغريب جداً في الباخرة نفسها الخديوية إس. إس الطائف، التي جاء عليها هاملتون، الذي كان حتى الآن قد تغيب عن مسرح الأحداث لثلاثة أسابيع ثمينة. في ذلك الصباح زارني هولمز، وهو رجلٌ ذو قدر من السحر الشخصي مع طريقة مخادعة ومرحة، صاخبةومغامرة (بكل معنى الكلمة لهذه الصفات). وفتح نيرانه عليّ دونما مراوغة سائلاً: «ما هذا الهُراء يا فيلبى»؟ ها نحن هنا ثلاثة منافسين لحق التنقيب فى هذا البلد بحثاً عن النفط الذي سوف يجلبُ لها الثراء، إذا كان موجوداً بالفعل؛ ألا يرون أن أفضل طريقة لضمان اكتشافه هي بجمعنا كلنا للعمل معاً، بدلاً من إطلاقنا على بعض ليقطع كل منا حنجرة الآخر؟ من الواضح أن أفضل سبيل لهم هو تقسيم الإقليم بكامله إلى ثلاثة أحْزِمَة: مانحين كل واحد منا في كل منطقة بدون أي مقابل مالي سوى ما يتعلق بالحراسة والحماية . . . إلخ. لنعمل لأقصى حد من الفائدة في النهاية للحكومة نفسها، التي سوف تحصل على شروط أفضل في النهاية بالتأكيد، لا أحد سوف يُقدم لهم مقادير ضخمة من المال، لمجرد امتياز لإمداد الحكومة

بالمعرفة القيمة عن موارد البلاد». والكثير الكثير على هذا النمط، الذي استمعتُ إليه في صبر وأناة تامين، رغبة مني لأكون على بينة حول أفكاره، وآملاً أن يصل في النهاية إلى «العرض المهم» الذي كان قد وعد به الملك. ولكن عندما تبين لي بأنه ليس لديه أي عرض يشتمل على دفعة مالية من أي نوع، قمت بأخذ زمام المبادرة للدفاع قائلاً: «إن كل الذي تقوله ياهولمز ربما كان صحيحاً بكل تأكيد، ولكن الشيء الذي لا تبدو مُدركاً له هو أن الحكومة في حاجة مُلحة للمال، وتنوي بعزم أكيد تلبية تلك الحاجة عبر هذه المفاوضات لحق الامتياز الذي يبدو أن العديد من الأشخاص يرغبون فيه. لا جدال في أن الامتياز سيكون من نصيب أعلى مَزايد، شريطة أن يكون عَرضه قريباً بصورة معقولة للهدف الذي حددته الحكومة ١٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهب». سَخرَ من الفكرة ووصفها بالحمق، واستمريتُ قائلاً: «وقبل كل شيء، ياهولمز لقد كان لك هذا الامتياز بعينه قبل عشرة أعوام وفْقَ شروط سهلة للغاية، ولم يكن خطأ الحكومة في أنك فشلت في أن تجني ربحاً منه. هذه المرة سوف يكون السعر عالياً بصورة كبيرة. وبالمناسبة يبدو أنني أتذكر أنك لا تزال مديناً للحكومة بشيء، حوالي ٦٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهب، كإيجار للمنطقة لمدة ثلاثة أعوام كنت خلالها تمتلك حقوق الامتياز ولكنك لم تقم بأي تنقيب. إنني أرجح بأن عبدالله السليمان سيَصرُّ على أن تدفع ذلك الدين المُستحق قبل السماح لك بالدخول في مفاوضاتِ المسألة الراهنة مطلقاً. لقد أعطيتهم سبباً للشك عما إذا كُنتَ سوف تستطيع القيام بالوفاء بارتباطاتك والتزاماتك». ذلك السهم أصاب الهدف بدقةٍ في الصميم! في اليوم التالي كانت وجهة الباخرة إس. إس. الطائف إلى جدة من بورسودان في طريقها إلى السويس؛ وكان الميجور هولمز ضمن كشف ركابها. من الواضح أنه كان قد غَيّر رأيه عن مقابلة

وزير المالية والملك. ولويد هاملتون الذي كان على موعد لمقابلتي خلال ذلك الصباح وأرسل إليّ مذكرة عاجلة يطلب فيها تأجيل الاجتماع إلى ما بعد الغداء «حيث كنتُ مشغولاً في تسفير الميجور على السفينة الطائف هذا الصباح». وهكذا فقد رفع أحد اللاعبين الثلاثة يده، وبقي لونغريك وحده فقط للنزال مع هاملتون. بالطبع قمت بإعطاء الأخير سرداً كاملاً لمقابلتي مع هولمز، ولكنني كنت أشعر على الدوام بأن هناك تفاهماً بينهما لشراء حقوق الامتياز في حالة استطاعة هولمز تأمينها بشروط أفضل من تلك التي عرضتها الحكومة على هاملتون. لا شك: أن الميجور الأنيق يمتلك موهبة التأثير على الناس، وإنه قطعاً قد حقق بعض النجاحات المُذهلة. ولكنني لم أعتقد مطلقاً بأن لديه فرصة لتأمين امتياز الأحساء للمرة الثانية، ومقابل مبلغ ضئيل.

ج - التعقيدات:

في الجزء السابق من هذا الفصل كنت قد أشرتُ إلى الانفراج في المفاوضات بين شركة كاليفورنيا والحكومة، الذي بدا أنه مُهددٌ بالانهيار ما لم يتوصل كلا الجانبين إلى تعديل لموقفهما المُتشَدِّدُ الذي كانوا قد انتهجوه. إن طبيعة الانفراج يُمكن توضيحه في شكل جدول كما يلي:

عرض الشركة المعدل	الاتفاقية الأولية	عرض الحكومة المضاد
١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (٢٠,٠٠٠ جنيه ذهب) ٢٠,٠٠٠ دولار سنوياً الموقف غير محدد تجاه الريع السنوي	٥٠,٠٠٠ جنيه ذهب (قرض) ٥,٠٠٠ جنيه ذهب سنوياً ٤ شلنات للطن كريع عند الإنتاج	١٠٠,٠٠٠ جنيه ذهب (قرض) ٣٠,٠٠٠ جنيه ذهب سنوياً ٣٠٠٠ طن نفط سنوياً مجاناً ٢٠٠,٠٠٠ جنيه ذهب كريع سنوي مضمون

بغض النظر عن التفاصيل، فإن الجدول يظْهرُ بوضوح تام طبيعة الفجوة التي تُباعد بين الأطراف، ويبدو لي أن المفاوضاتَ لا يُمكن أن ينتج عنها اتفاق مُرضٍ ما لم يحث كلا الطرفين على الرجوع إلى الأرقام في العمود الأوسط كأساسٍ متفق عليه للنقاش. ومع ذلك فإن احتمال مثل هذا الاتفاق يبدو ضعيفاً في ضوء الموقف الذي اتخذه السيد لومباردي في رسالته بتاريخ ٣ أبريل، حيث قال فيها: «إنك على علم بالمأزق والطريق المسدود الذي وصلت إليه مفاوضاتنا. إننا لا نزالُ راغبين في الوصول إلى اتفاق... ولكن من الواضح أن الحكومة تنظر إلى هذه المناطق على وجه خاص باعتبار أن بها كميات كبيرة من النفط بشكل مؤكد، وتُملي شروطها تبعاً لذلك. إن الحقائق، كما نراها، هي على النقيض تماماً. إن البلاد غير معروفة على وجه الخصوص كبلد ذي احتمالات نفطية، وإنه سيكون من أعلى درجات الحمق لشركة نفط أن تقوم بدفع مبالغ طائلة من المال قبل أن تتاح لها نظرة على جيولوجية المنطقة. لهذا السبب فإننا نعتقد أن عَرضنا لقرض بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ دولار مضافاً إليه إيجار السنة الأولى بمبلغ ٢٠,٠٠٠ دولار هو ثمن عال جدّاً، وفيما يتعلق بي شخصيّاً فإن هذا هو كل ما سأوصي به شركتي. إنني لاً أعتقد أن أية شركة نفط أخرى ستذهب إلى أبعد من هذه الأرقام، اللهم إلا إذا كان لغرض آخر غير الغرض التجاري البحت». وبالمناسبة قد يُلاحظ إنه من المحتمل أن لومباردي كان يُقارنُ عَرضَه (السخي) مع الأرقام في العمود الأوسط السابق، حيث لا توجد دلالة فى رسالته بأنه تسلم برقية توتشل المرسلة يوم ٣١ مارس! إن الرقم الموضح فيها بوصفه آخر مطلب للحكومة كان سيصيبه بنوبة من الجنون. ومع ذلك فإن أسلوبه بدا وكأنه يعد المفاوضات أصبحت تدور في فراغ. إنه لم يكن يُدرك، وسوف لن يُدرك بأن الحكومة كانت تريد المال على الفور، وأنها تعتقد

بشكل جدي بأن كل النفط الذي ربما يُكتشف يوماً ما في البلاد سوف يساوي المبلغ الذي تطلبه الآن، وتأمل الحصول عليه، لامتياز معرفة ذلك. لا توجد لديّ بالطبع بيانات حول هذه النقطة لأبني عليها حكماً، ولم أعرف مطلقاً النصيحة الفنية حول الموضوع، التي قام توتشل ـ استناداً على تقييم فحصه المبدئي للمنطقة ـ بتقديمها للشركة. إن أفضل رهان كان لا يزال هو أن الاكتشاف الفعلي للنفط في البحرين قد قدم بينة مبدئية لوجوده في البرّ الرئيس.

ومهما يكن من أمر، فإني في اليوم ذاته الذي تسلمت فيه رسالة السيد توتشل تلقيت برقية من السيد لوميس، يطلب مني فيها تقييماً مفصلاً عن الموقف؛ وفي اليوم التالي طبعتُ وأرسلت (من مكة) تقريراً من ٤٠٠ كلمة، الذي أقتطف منه الفقرات التالية: «سوف أبدأ بالقول بأنه منذ لحظة وصول هاملتون وتوتشل كان كل شيء يبدو بأنه يسير بصورة جيدة بشكل غير معتاد. لقد سُررت سروراً عظيماً للعمل معهما في تلك الصورة القريبة؛ وشعرت برضى إضافي لإدراك أن هاملتون، أيّاً كانت طبيعة الأفكار التي بدأ بها، كان سريع الفهم، ولم يضيع وقتاً لاكتشاف خصوصية هذه البلاد ومواطنيها، الذين لا يشبهون أي أحد آخر على وجه الأرض! لقد خططنا في وقت قصير ما أعده خطة مثالية للحملة. كان عليهم أن يباشروا كل المفاوضات بينما بقيتُ أنا بعيداً عن الأنظار كصديق لكلا الطرفين لأوفق بين وجهات نظرهم كلما كان ذلك ضروريّاً من حين لآخر. إن الملك قد شرفني بطلبه مني العمل كصديق شخصي ومستشار له في الأمر، وكان ذلك هو الموقف الذي كنت سأنتهجه في كل الأحوال. في مثل تلك الظروف كان لابد لي أن أقنع نفسي بأن موقفكم العام تجاه مشروع الأحساء هو ذو طبيعة تجعل من الممكن لي إدراك أمانتكم وإخلاصكم. لقد فهمتُ من هاملتون بأنكم مهتمون جديّاً بالحصول على

الامتياز بغرض التنقيب الحقيقي، وإنكم تدركون ـ من حيث المبدأ ـ معقولية طلب الحكومة لمسألة المقابل المالي. كان ذلك كافياً لأقرر تفضيل العمل لأجلكم»، لأن عندي سبباً للاعتقاد أن شركة نفط العراق لا تميل إلى الاعتقاد بفكرة المقابل المالي. استطرءت ذاكراً في تقريري: «كان هذا هو الوضع في البداية تقريباً وفي وقت ما اعتقدت أننا على وشك الحصول على الامتياز موقعاً ومختوماً للاستلام. . . لم أكن منزعجاً على الإطلاق لوصول منافسين، أو بوصولهم الفعلي في حينه. خلال يوم أو يومين من وصولهم قام وزير المالية بإطلاعي على الرسالة التي تحتوي على شروط عَرضهم، واستطعت أن أنقلها بالتفصيل إلى هاملتون. كانت الرسالة لا تحتوي شيئاً يؤثر على فرصتنا. . . كنتُ في وضع يمكنني أن أعرف أن الحكومة سوف تقبل مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني من الذهب، بينما فهمتُ من هاملتون أنكم سوف لن تترددوا بصورة جدية عند ذلك الرقم، طلباً لترتيبات مرضية فيما يتعلق بطريقة و زمن الدفع؛ لذلك فقد اعتبرت مبلغ الـ ٥٠,٠٠٠ جنيه كرقم متفق عليه تقريباً، شريطة أن يكون كل شيء آخر سليماً وصحيحاً؛ وقد نصحتُ هاملتون بأن لا يُسمي الرقم بالذات إلى أن يتم التصرف في كل شيء آخر. . . كانت المسألة الوحيدة ذات الأهمية الرئيسة التي برزتْ بالفعل هي مسألة ضمان بالإنتاج الجاد في حالة برهنة وجود النفط. . . ربما كان من قبيل سوء الحظ أن هاملتون و توتشل ذكرا، في المراحل المبكرة للغاية مقدار ٣٠٠٠ طن في اليوم كسعة إنتاجية للآبار المصرية (على ما أعتقد). ذلك الرقم برز مهيمناً كشبح في جميع المناقشات اللاحقة. إنه لمن الممكن الوصول إلى صيغة ملائمة حول هذه النقطة، ولكنني لا أزال أعد أن حجم القرض بمثابة المسألة المهمة. إن الحكومة، كما أخبرت هاملتون مراراً، سوف لن تذهب إلى أدنى من

٥٠,٠٠٠ جنيه، وأنه سوف يكون من الصعب الوصول إلى اتفاق إلى حين تسوية هذه النقطة».

ثم استطردت قائلاً: «وفي وقت قصير تبين - على أي حال - أن السيد لومباردي وهو في البحرين بعيداً كل البعد عن الأوضاع المحلية، التي استطاع هاملتون أن يدرسها في الحال ويتفهمها، لم يكن بأي حال من الأحوال مقتنعاً بأن يكون متساهلاً لا في مسألة الدفعات المالية ولا في تلك المتعلقة بضمان الإنتاج. لقد ألححت على وجوب زيارته جدة لدراسة الوضع شخصيّاً، وفهمتُ أن هاملتون يساند اقتراحي. إنه لمما يؤسف له أنني سمعتُ لاحقا أنه كان مريضاً، وأنه فيما بعد، عندما غادر إلى القاهرة كان من غير الوارد بالنسبة له أن يُفكر في المجيء إلى هنا. إن تلك - حسب رأيي - كانت بمثابة كارثة جدية، حيث إنه قد اتضح لي بجلاء تام بأنه مهما كانت الاعتبارات الأخرى التي ربما أسهمت في تكوين آرائه... فإنه من الواضح لم يستوعب الحقيقة بأن لا امتياز سوف يأتي قريباً دون مقابل مالي، وإثبات جدي للنية باستثمار الحقل إلى ما وراء مرحلة التنقيب والبحث فإذا ما كانت آراء شركتكم حول هذه النقاط مثل آراء لومباردي، وإلى درجة تقديمكم لعرض نهائي وفق تلك الخطوط مع إيمائه «اقبلوا به - أو ارفضوه»، فلا يمكنني أن أتصور أن أي تقدم سيحدُث. وأن ذلك سيكون أمراً يؤسف له كثيراً بالنسبة لي، بالرغم من أنني أدرك تماماً بأنه لا علم لي بالحسابات كافة التي يجب أن تؤثر أو من المحتمل أن يكون لها أثر على قرار شركتكم. إن هذه الأمور هي بالطبع متروكة لجماعتك ليقرروا فيها، ولكنني أكون خادعاً لنفسي ولكم إذا تركتكم تستمرون في الاعتقاد بأنكم تستطيعون الحصول على الامتياز بالشروط التي يقترحها السيد لومباردي وموقفه الذي أعرفه... والآن أنتقل إلى المأساة التالية! فعندما أعلمني

هاملتون أن لومباردي لن يستطيع الحضور إلى جدة، وبأن من الضروري له أن ينطلق في الحال لمقابلته في مصر، من أجل هذا ومن أجل أعمال أخرى، فقد رأيت أنه من الضروري أن أبلغه بأنه بالنظر إلى قُرب وصول الملك إلى الحجاز، . . . فإنني أعد رحيله المفاجئ إلى مصر أمراً غير مرغوب فيه إن لم يكن بمثابة كارثة. إننى لا أزال على ذلك الرأي - بالرغم من إدراكي التام بأن هاملتون هو الذي سيقرر الأمر لنفسه؛ وأملتُ بأن كل شيء رغم ذلك سيسير بصورة حسنة. . . وحتى إنه ربما يُمارس ضغطاً على السيد لومباردي ليزور جدة قبل أن يصل إلى قرارات نهائية لا يمكن التراجع عنها».

تابعت قائلاً: «ومن الغريب حقّاً إن لونغريك غادر أيضاً في الوقت نفسه في رحلة خاطفة إلى بورسودان، وعندما وصل الملك إلى مكة كان كلا القائدين المفوضين متغيبين عن البلاد. . . وإن غيابهما لم يمر دون ملاحظة. إن ذلك لا يمكن تفاديه الآن. لقد عاد لونغريك ليُخبر بأن الحكومة لا تعد مقترحاته أساساً جاداً للمفاوضات؛ وإنه من المفترض أن يرفع الأمر مرة ثانية إلى رؤسائه، إن لم يكن بالفعل قد حصل على تعليمات لاحقة في بورسودان، مع قبعته! لقد وعد هاملتون بالعودة منذ يومين. . . ولكنه لن يحتاج إلى تكبد مشقة الحضور الآن، قبل حوالي اليوم التاسع، وهو أول يوم محتمل أن يستطيع فيه الملك أن يصبح حرّاً لزيارة جدة. في الوقت نفسه كان توتشل قد أعلم بآخر مطالب الحكومة، التى يبدو أنها قد جعلته قانط من كل شيء، خاصة في تزامنها مع الأخبار الواردة من هاملتون التى سأتطرق إليها في الوقت المناسب. ليس هناك من سبب وجيه يدعو للقنوط واليأس، كما أخبرتُ توتشل. إن الرقم ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني للقرض هو فعليّاً رقم مُتفق عليه من جانب الحكومة. . . إذا لم يحدث شيء من جانبكم يجعلهم في حل من

تعهدهم في ذلك الصدد. يبقى فقط موضوع ضمان معدل الإنتاج و هو الموضوع الذي كلا الطرفين أحرار فيه. . . وأشعرُ بأنه لن تكون هناك صعوبة. إذا كانت نيتكم حقّاً أن تقوموا باستثمار النفط، لو وجد ومتى ما وجد».

استطردت قائلاً: «عندما ذهب هاملتون إلى مصر، كانت هناك شائعات مفادها بأن هولمز. . . . . كان على وشك التدخل فى موضوع الأحساء. . . . . عندما قابلتُ الملك أخبرني بأن هولمز كان حقّاً سيحضر إلى جدة لمقابلته بشأن موضوع النفط؛ وتصورت بأن هاملتون قد ارتاب بأنه ربما كان له علاقة مع (شركة نفط العراق)، وهو من المحتمل قادم ليحل محل لونغريك. وإلا فأنه ربما يكون عاملاً لصالح شركة (جلف أويل كوروبوريشن)، أو لصالح شركته الأصلية (شركة إيدموند ديفز). . . إنني لا أعرف هولمز شخصيّاً، بالرغم من أنه يبدو واضحاً من سجل ماضيه فيما يتعلق بامتياز الأحساء، هذا بعينه يجعل تدخله أمراً يرتاب فيه الجميع على نطاق الدوائر العليا هنا. إنني لا أعد منافسته أمراً خطيراً فيما يختص بكم. ما لم يكن بالطبع قد تمكن من إقناع (شركة نفط العراق) أو جماعة شركة جُلْف أن يقدموا عرضاً أكبر من ذلك المقترح فى مفاوضات هاملتون. لذلك تملكني شعور مختلط عندما سمعت من توتشل أن هاملتون قد أبرق بما يشير إلى أن هولمز يعمل لكم أيضاً، وأنه كان قد أبرق إلى الملك طالباً منه أن لا يتخذ أي قرار إلى أن يجد الفرصة لمقابلته. هذا لا يُمكن تفسيره محليّاً سوى أنه يعني أن هولمز لديه شيء عظيم حقّاً ليعرضه؛ وطبيعيٌّ فإن وصوله سوف يُنتظرُ باهتمام وتَوقعات كبيرة. لذلك كان من الصعوبة نوعاً ما بالنسبة لي أن أفهم معلومات

توتشل اللاحقة بأن لومباردي كان مُصَمماً على عدم رفع عَرَض الـ ١٠٠,٠٠٠ دولار الذي تم تقديمه بالفعل. ومن الواضح أن السيد لومباردي قد بُهر بهولمز؛ وبالطبع أنتم أصحاب الشأن في الذين توظفونهم للعمل من أجلكم. إنني على أي حال قد أوضحت لكم بجلاء في برقيتى الأساسية بأن امتياز الأحساء هذا يجب أن يبعد عن مدار البحرين، الشيء الذي لا يعني أكثر من أن هولمز يجب أن لا يكون له أي دخل فيه، حيث إنني أعتقد بأنه شخص غير مرغوبٌ فيه من قبل الحكومة السعودية... عندما طلب مني هاملتون بصورة مؤكدة في البداية أن أعمل لأجلكم اقترحتُ عليه بأنه بوجود توتشل مسبقاً في خدمتكم فإنه يبدو أن الحاجة إليّ قليلة جداً، حيث إنه كان يعرف البلاد والوزراء معرفة جيدة تمكنه من عمل كل ما هو مطلوب في سبيل المفاوضات. كان هناك بالطبع الاحتمال بأنني إذا ما كنت غير مرتبط بشيء أن أعمل لصالح منافسيكم (الذين طلَبوا مني بالفعل، بعد فوات الأوان، أن أُمثلهم خلفاً للونغريك) ولكن هاملتون كان لطيفاً ليعتقد بأن مساعدتي ربما تكون ذات نفع لكم... والآن، وأنتم غير قانعين بتوتشل وبشخصي، قمتم بإضافة مدفع كبير آخر إلى بطارياتكم... فليكن كلما كثروا كان أفضل، شريطة أن يبقى موقفكم تجاه مشروع الأحساء جوهريّاً كما كان قبل شهر مضى عندما أكد لي هاملتون بأنكم تهتمون بشكل جاد بالاستثمار، وأنكم مستعدون للتعامل بسخاء مع الحكومة في موضوع الشروط».

واصلت قائلاً: «ومع ذلك فأنا لا أستطيع إخفاء شعوري بشيء من القلق الآن للأنباء المتجمعة بأنكم قد حصلتم على خدمات هولمز، وأنكم قد صَمَّمْتم بأن لا تزيدوا عرضكم إلى أكثر من الـ ١٠٠,٠٠٠ دولار. فإذا كانت النقطة الأخيرة تُمثل كلمتكم النهائية في الأمر، فإنني فقط أستطيع القول إنكم سوف

لن تحصلوا على الامتياز بمثل تلك الشروط. وإنه ليس من المجدي في شيء البتة أن أشجعكم على الاعتقاد بأنه يُمكنكم ذلك. إنكم قد منحتموني شرف مساعدتكم، ويجب عليّ الاستجابة بأن أخبركم بصراحة تامة بما أعتقد أنه الحقيقة؛ إذا كان هولمز قد تعهد بالحصول على شروط أفضل فهو على الرحب والسعة ليُجربَ ويُنفذ تعهُّده؛ فربما يبرهن أنه يفهم الوضع بصورة أفضل مني. من ناحية أخرى فربما كان التغيير المفاجئ لموقفكم نتيجة لتفاهم ما مع (شركة نفط العراق) و(شركة جَلْف كوربوريشن). إن هذا سوف يضعكم في موضع قوي لتُملوا بشروطكم، وربما تم نصحكم للعمل وفقاً لذلك. إن كان الأمر هكذا فإنني أعتقد بأن ذلك وهم بكامله. ولا أعتقد أنكم تستطيعون إملاء شروطكم حسب الخطوط التي تخيلها لومباردي... وخلاصة القول:

(أ) إن الحكومة مقتنعة «بأن شركتكم هي أفضل شركة يُمكن التعامُل معها، وأنها قد أدارت ظهرها (لشركة نفط العراق)، حيث إن الأخيرة لا تعتزم الاستثمار بالكامل، بقدر ما هي ترغب في منع المنافسة لإنتاجها في العراق....

(ب) إن الحكومة مُصَممة على ألا تَهبَ الامتياز مقابل لا شيء...؛ إن مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني سوف يكون مقبولاً بلا شك، ولكن ليس أقل من ذلك، كيفية وأوقات الدفع مفتوحة للترتيبات التي تلائم كلا الطرفين».

استطردت ذاكراً «ربما، وآمل أن يكون هذا هو الحال، إنني كونت رأياً متشائماً للغاية عن التطورات الجديدة منذ رحيل هاملتون. إذا كان استقرائي للمؤشرات غير صحيح، كلما كان أفضل، وربما سيتم توقيع الامتياز وتسليمه، قبل تسلمكم لرسالتي هذه. وإذا تَصَلَّب موقفكم ـ على أي حال ـ

وحدث تدهور في المفاوضات، فسيكون باستطاعتكم تقدير الأسباب التي أدت إلى ذلك من وقائع هذه المقالة المطولة وغير الرسمية. وسوف تكونون رغم ذلك في موضع لإعادة النظر في الأمر برمته في ضوء ملاحظاتي... إنني ما أزال آمل مخلصاً أن يتمكن السيد لومباردي من زيارة جدة ليرى الأمور بنفسه... ولكن ربما أن هولمز لديه بعض السحر والحل المسرحي الذي يحتفظ به لاستخدامه عند الحاجة! إنني آمل مخلصاً أيضاً أن يكون الأمر كذلك، حيث إن ذلك سيكون في مصلحة المعنيّين بالأمر كافة... إن الاعتقاد العام هنا، رغم أنه ربما كان بغير سبب، هو أن احتمالات النفط في الأحساء ليست مجهولة الكميات بالقدر المتصور. وذلك بالطبع قد أدى إلى تشجيع موقف الحكومة الثابت في طلب القرض. وقد شجعها أيضاً نجاحها في الحصول على قروض فعلية من طالبي امتيازات، لإنشاء بنك الدولة المركزي والسكة الحديدية بين جدة و مكة»[٩].

إن هذه الرسالة الطويلة ستخدم في توضيح طبيعة الأزمة التي كانت قد ثارت في مفاوضاتنا مع الحكومة. والآن سوف أعود إلى مرحلة مبكرة للمداولات، التي افتتحت بوصول لونغريك على المسرح. في ١٤ مارس قمت بإبلاغ هاملتون عن مقابلة كنت قد أجريتها ذلك الصباح مع عبدالله السليمان، والتي نقلتُ له فيها صورة من المادة رقم (١٠) لامتياز شركة نفط العراق (في العراق)، وأوضحتُ أن الريع هو ٤ شلنات للطن، وقد ظل ذلك الرقم ثابتاً لمدة ٢٠ عاماً بعد اكتمال خط الأنابيب المقترح، والتي كانت بالفعل تعني ٢٥ عاماً، بينما الفوارق التي تم توقعها يمكن تخفيضها إلى ٢ (شلنين) كحد أدنى، و ٦ شلنات كحد أعلى. أضفت قائلاً: «لقد فهمَ الأمر جيداً، وقد

(٩) في الواقع لم يتحقق أي من هذه القروض والمشاريع. (المؤلف).

طلبت منه أن لا يخبرك أو أي شخص آخر بأنني زودته بنسخة منها ! أخبرني عندئذ بمضمون محادثته معك، وقد وجدتها مطابقة فعلاً لما ذكرته لي . . . ثم أتى بعدٍ ذلك إلى ذكر تفاصيل مقابلته ليلة أمس مع لونغريك . كان الأخير قد أوضح بأن حقلاً تمت برهنته هو شيء مختلف تماماً عن واحد لا يزال يحتاج إلى استكشاف . إنه قد جاء ليطلب رخصة للتنقيب فقط، وعلى أساس أن جميع المعلومات التي يتم الحصول عليها ستوضع تحت تصرف الحكومة، التي ستكون عندها حرةً للتفاوض على امتياز مع من تريده بناءً على تقديرها غير المقيّد. هذا التنقيب لن يكلف الحكومة أية نفقات، بينما سيكونون مستعدين لدفع رسم معقول مقابل الحماية . . . إلخ . مسألة الدفعات المالية (عن امتياز) يمكن النظر في أمرها بين الأطراف في ضوء نتائج التنقيب . وقد أجاب الوزير بأنه بينما يتفهم وجهة النظر هذه جيداً، إلا أن الحكومة تنظر إلى الأمر من زاوية مختلفة . في العام الماضي . . . . طلب الملك من توتشل أن يزور الأحساء بسبب مشكلات المياه فيها، ومن خلال رحلاته كان قد وجد دلائل مبشرة بالنفط، بينما قادته زيارة إلى البحرين إلى أن يكوِّن الفكرة بأن النفط الذي تمت برهنة وجوده هناك سيكوِّن من المحتمل وجوده في البر الرئيس . لذلك كانت الحكومة مهتمة مبدئيّاً لترتيب امتياز، وقد اتخذت قراراً قاطعاً بالإصرار على دفعة مالية مبدئية وضمان بالاستغلال الجاد . الرقم الذي يعتقدونه كان مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهباً، بينما سيصرون على بعض النسبة المحددة من الإنتاج، أو ما يعادلها من الحد الأدنى للريع بدلاً عنها . طلب من لونغريك أن يفكر مليّاً في الأمر بصورة متأنية، وأن يقدم له مقترحاته المعينة خطيّاً بحلول الساعة الحادية عشرة من ذلك الصباح عندما يجتمعون للمرة الثانية» .

استطردت: «انتهزتُ الفرصة لإخبار عبدالله السليمان عن مضمون حديثي مع لونغريك.

أولاً: أخبرني بأنهم لا يحتاجون إلى مزيد من النفط حيث إن لديهم أكثر من المتوقع بصورة لا يعرفون ماذا يفعلون به. في الوقت نفسه كانوا فعلاً مُهتمين بإبعاد كل المنافسين. وبما أن ذلك كان موقفهم، كنت أنا الذي اقترحتُ بأنه من مصلحة الحكومة أن تُصرَ على الدفعة المالية المبدئية لمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني.

ثانياً: المطالبة بالشروع في عمليات الحفر خلال عامين.

ثالثاً: الإصرار على حد أدنى فعْليّ للإنتاج، أو ما يعادل ذلك من دفعات الريع.

لقد وافقني الرأي وعبَّر عن نيّته للعمل وفقاً لهذه الخطوط، بالرغم من أنه لا يزال عند رأيه بأنه من الأفضل أن يصل إلى اتفاق معكم حول النقطة الوحيدة المعلقة (أي معدل الاستثمار والإنتاج)... إن لونغريك - بالطبع - رجلٌ واسع الاطلاع بصورة ممتازة، إنه يعمل في مفاوضاته مباشرة، بدون مُترجم... إلخ. وأتصور أنه لن ينفض يده دون نضال، ولكن لابد له بالتأكيد أن يعدل جميع الأفكار التي يعمل في ضوئها في الوقت الحاضر إذا ما أراد أي تقدم إلى الأمام...».

في اليوم التالي كتبت مرة أخرى إلى هاملتون: "لقد اتصلتُ هاتفيّاً بعبدالله السليمان هذا الصباح، وحددتِ موعداً لمقابلته عند الساعة الثامنة والنصف. عندما وصلت أنت في حوالي الساعة التاسعة صباحاً كنت ما زلت معه؛ وأثناء مقابلتكم بقيتُ بالمنزل، أدرسُ بناءً على طلبه (في حضور سكرتير!) وثيقة عربية مكونة من ورقتين فولسكاب موقعة من لونغريك. (وبعد مقدمة تمهيدية طويلة

مُكرراً فيها الكثير مما أخبر به الوزير مسبقاً مثلما أبلغتك به قبل ذلك) حدد ستة شروط، والتي أقوم بتكرار فحواها كاملة من الذاكرة:

(أ) مدة التصريح ١٨ شهراً من الأول للشهر الذي يلي شهر التوقيع الفعلي.

(ب) أن تقوم الحكومة بمنح التسهيلات كافة لغرض التنقيب في جميع الأجزاء التي يحتاجون إليها في البلاد على نفقة الشركة.

(ج) أن لا يسمح لأي طرف آخر بالدخول أو فحص الإقليم، وأن لا تُجرى أية مفاوضات لامتياز مع أي طرف آخر أثناء فترة التصريح.

(د) أن تقدم الشركة تقريراً شاملاً من حين لآخر، وفي جميع الأحوال أن لا يتعدى أكثر من ثلاثة أشهر بعد نهاية فترة التصريح حول نتائج الفحص، التي يلزم أن تعامل بسرية تامة من قبل الحكومة.

(هـ) أن تدفع الشركة مبلغ ٢٠٠ (مئتان) جنيه إنجليزي من الذهب شهريّاً للحكومة أثناء فترة سريان التصريح كمقابل للاعتبارات الموضحة.

(و) أن تكون للشركة الحرية في أي وقت أثناء فترة التصريح، ولمدة ثلاثة أشهر بعد ذلك أن تتقدم بطلب لحق امتياز، والذي ستناقشه الأطراف المعنية بهدف الوصول إلى اتفاقية مُرضية للطرفين. وإذا لم يتم تقديم مثل ذلك الطلب، أو لم يتم التوصل إلى اتفاق خلال تلك الفترة، تكون الحكومة حرة في التفاوض مع أطراف أخرى... لا يمكن توقع تحقيق أي امتياز في هذه الظروف وفقاً لمثل تلك الشروط».

استمرت رسالتي بالقول: «فيما يتعلق بالقرض، فإن الوزير قد قدم لي تأكيداً جازماً بأنهم سوف يقبلون مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني ولن يوجدوا

صعوبات حول كيفية الدفع. لقد قال لي - على أي حال - بأنه لا يمكن شخصياً أن يقترح الرقم؛ واقترحت بأنه عندما تتفقون على جميع النقاط الأخرى، يمكنه أن يجد أنه من الأفضل أن يستغلني كوسيط لأقترح مبلغاً تقبله الحكومة دون جدل لاحق إذا ما قمتم بوضعه في المسوّدة النهائية لمقترحاتكم. وأضاف أنه، بينما اتفقتم معه بترك المبلغ الفعلي مفتوحاً فإنكم بذلك تكونون قد شملتم مبلغ الـ ١٠٠,٠٠٠ دولار؛ وكنتيجة لذلك عاد إلى مطلبه الأصلي وهو مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني! وفيما يتعلق برقم الريع، فإنه يُريدُ رقماً محدداً، وليس مقياساً انزلاقيّاً، لكامل فترة الامتياز (٦٠ عاماً) وأنه سيوافق على ٤ شلنات للطن إذا كان ذلك هو السعر الأساسي المعمول به في العراق. وإلى جانب هذا، ونقطة أو نقطتين ثانويتين، والتي تمكنتُ من إعطائه تأكيدات تتعلق بصياغتك لها، يبدو أنه يصر على ضرورة عدم اعتبار ٣٠٠٠ طن يوميّاً الحد الأقصى لهدف الإنتاج[10]. إنه يريدُ أن يَطْمئنَّ بأن هدفكم هو استغلال كامل قدرة الحقل، رهناً بالطبع لطلبات السوق. لقد كان مُصرّاً على أي حال على الحد الأدنى للريع مَبْنيّاً على إنتاج ٣٠٠٠ طن يوميّاً؛ ولم أجِد إجابة محددةً منه على اقتراحي بأنه يجب أن لا تتم ممارسة الضغط عليك بصورة مُفرطة حول نقطة سوف ينظر إليها أي مشروع تجاري على أساس تجاري محض. وأخيراً، بينما كان حازماً في قراره استبعاد القطاع المحايد من هذه المفاوضات فإنني فهمت بأنه لن تكون هناك أية صعوبة في ضمّ الدهناء، وحتى سلسلة طُويق، إلى حدود الامتياز إذا كانت هناك رغبة في ذلك. ربما تكون هناك مصاعب سياسية فيما يتعلق بالقطاع المحايد وسوف أقوم بمزيد من التحري حول ذلك الموضوع... إن المجال يبدو خالياً من العقبات بالنسبة لكم الآن ولا أعتقد أنه

(١٠) تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج اليومي في سنة ١٩٥٨م كان بمعدل مليون برميل (١٣٠,٠٠٠ طن). (المؤلف).

في هذه المرحلة كان سيعرضُ عليّ مقترحات لونغريك، إذا كانت لديه أية فكرة لاستخدامها كقاعدة للمساومة». في ذلك اليوم نفسه قدم هاملتون مُسودة مقترحاته.

في يوم ١٧ تمكنت من الإبلاغ عن عمل تقرير عن التقدم. في هذه الأثناء تم إرسال عُروض المتنافسين لونغريك وهاملتون إلى الرياض، ومعها ملاحظات المجلس التنفيذي الذي ترأسه الأمير فيصل بن عبدالعزيز، وتوصيات عبدالله السليمان الخاصة. كتبتُ موضحاً: «إن الأخيرة (أي توصيات عبدالله سليمان) كانت ضمن الخطوط الآتية تقريباً: - من الواضح أن لونغريك لا يرغب في أكثر من إذن للتنقيب، وأنه غير راغب في عرض دفعة مالية إجمالية، ولا ضمان معدل للإنتاج، إن عرضه إذاً وبكل وضوح غير مَرْغُوب فيه من وجهة نظر الحكومة؛ لذلك فإن الإجابة عنه يجب أن تكون بالمطالبةً بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني كثمن للامتياز بالإضافة إلى دفعة مالية سنوية إلى حين وصول مرحلة الإنتاج، ومن ثمَّ ٤ شلنات ذهبية كريع للطن على أساس حد أدنى مُتفق عليه من الإنتاج مشروطاً بريع مبنيّاً على ذلك. إنه لمن المرجح جداً الافتراض بأن الملك سوف يوافق على تلك التوصيات كما هي دون تغيير»، واستطردت ذاكراً: «أما فيما يتعلق بكم، فإنه قد أوصى (وقد أخبرني بذلك)، وفي هذه الظروف يجب أن تعدوا أنفسكم المُرشح المُفَضَّل، وأن الحكومة يجب أن تلتقيَ معكم حول مختلف النقاط التي تجدون صُعوبة في قبولها من مَطالب الحكومة الأصلية. وفيما يتعلق بالقرض فإنه قد أوصى بقبول مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني. وفيما يختص بالدفعات السنوية المقترحة فإن المجلس التنفيذي قد اقترح بأن يكون مبلغاً ثابتاً مقداره ٢٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، بينما نصح هو الملك بأنهم يجب أن لا يطالبوا بأكثر من ١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني.

أشـــرتُ في الحـــال بأن المطلب الأصلي، الذي كنتُ قـــد أبرقتُ به إلى شركتكم بتفويض منهم، كان مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إسترلينى فقط. فقال إنك كنتَ قد أثرْتَ هذه النقطة بعينها، وأنه ذكر لك بأنه لم يكن مُدركاً لتلك الحقيقة. واستطرد ليقول: (مثلما ذكر بأنه قد قال لك) إن هذه النقطة ليست بالنقطة التي تشكلُ عقبةً خطيرة، حيث إن المطالبة الأصلية كانت ٥٠٠٠ جنيه بالإضافة إلى قرض مقداره ١٠٠,٠٠٠ جنيه، بينما أرقامه الحالية هي ١٠,٠٠٠ جنيه إسترليني ذهباً للدفعات السنوية و٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني ذهباً للقرض. وهكذا، من الواضح، أن هذه النقطة... قد تُركت معلقة لمناقشات لاحقة، عندما يتم تلقي أوامر الملك بموافقته المفترضة على الأمور المتفق عليها. لم يذكر شيئاً عمَّا أوصى به فيما يتعلق بمعدل إنتاج مضمون، ورأيتُ أنه ليس من الحكمة في شيء إثارة هذه النقطة نظراً إلى موقف لومباردي حول هذه المسألة».

انتهزت فرصة هذا الحديث، فتابعت، لأخبره عن خلاصة حديث طويل وشيق كان لي مع لونغريك الليلة الماضية عندما تناول الطعام معنا كما تعلم. وربما إنك شخصيّاً قد تكون مهتمّاً بسماع ما حدث. فبينما كان الآخرون يلعبون "البريدج" أعطيته كل الوقت للتحدث إذا أراد. وكان من الواضح أنه يريد ذلك. لم نستمر فى الحديث بعيداً حتى قال لي إنه يتوقُ إلى العودة إلى عمله في حيفا في أقرب وقت ممكن. إنه كان إذاً يبحث عن شخص ليحل محله فى المفاوضات، وتساءل عما إذا كنت سأقبلُ المُهمة. رأيتُ أنه من الأفضل ألا أذكر شيئاً عن علاقتي معك، ولكنني أخبرته بأن الوقت يبدو متأخراً لطرح مثل ذلك الاقتراح. ثم شَرحتُ عندئذ أن الملك كان قد طلب مني أن أعمل لصالح

الحكومة بمجرد وصولك لافتتاح المفاوضات، مضيفاً بأن هدفي الأساسي فى كل الأحوال يجب أن يكون دائماً ضمان صفقة جيدة للحكومة. . . حاول أن يقنعني بأنه في الواقع يمكنني أن أخدم الحكومة بصورة أفضل بالعمل نيابة عن شركة نفط العراق، فانتهزت هذه الفرصة للقول إن وجهة نظرهم حسبما استطعت جمعه من معلومات، بعيدة جداً عن تلك التي للحكومة لكي تجعل من الممكن بالنسبة لي العمل نيابة عنهم.

هَدّأتُ من الموقف بعض الشيء ذاكراً أنه في كل الأحوال سيبقى لبعض الوقت، وأن الضرورة لاتخاذ قرار من جانبي سوف تتأخر إلى حين يجد الفرصة للحكم حول مدى اقتراب جماعته من وجهة نظر الحكومة، التي فهمت أنها مطلب غير قابل للتنازل لمبلغ مقداره ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني ذهباً. أجاب بأنهم في هذه الحالة سوف ينسحبون بكل بساطة، و أنه لن يضيع أي وقت لإيجاد شخص آخر. تركتُ الأمر عند ذلك الحد، وأعتقد أنه قد أدرك بأنني غير راغب قطعاً بإلزام نفسي بتولي أمورهم. خلال هذه المحادثة أخبرني قدْراً كبيراً عن موقف جماعته، الذي كنت بالطبع قد عرفت معظمه مسبقاً من عبدالله السليمان. وافقته الرأي بأن طلبه الترخيص للتنقيب فقط، وفق شروط متواضعة ـ كان طلباً معقولاً للغاية، وبأنه في الظروف العادية كان سيُعد أفضل شيء تقبل به الحكومة من أجل مصلحتها الخاصة. لكنني أوضحتُ بأنه والأمور هكذا فإن الحكومة بينما تَحرصُ كل الحِرص على العمل على تنمية موارد البلاد، فقد اضطُرت لاستغلال احتمالاتها في ذلك الاتجاه كأداة للتغلب على مصاعبها الحَالية؛ ولهذا السبب تتمَسكُ بمطالبها كاملة، وإذا ما كانت غير مقبولة فإَن من المحتمل أن لا يكون هناك أيُّ امتياز. قال: إنه

يُدرك الوضع تماماً، ولكنه لا يرى أنهم أو أنتم تقبلون بمثل هذه الشروط. لقد تخيل حقّاً أن الحكومة سوف تعقب في القريب العاجل للعودة ووفقاً لشروطهم الخاصة للقيام باستكشاف البلاد!».

استطردت ذاكراً: «لقد قال إن مطلب معدل إنتاج مُحدد، أو دفعة مالية بديلاً عن ذلك كان أكثر مطالب الحكومة استحالة...» وكان سؤاله: وبماذا ستراهن؟، «خلال سنوات قليلة لن تكون (شركة نفط العراق) مالكة لامتياز البحرين بين أيديها؟ ومهما يكن (فشركة نفط العراق) لا تقبل بمثل ذلك الشَرْط، بالرغم من أنها ربما تكون مستعدة للتفكير في مبلغ مقطوع، لنقل ٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني، مقابل امتياز الأحساء، بدون مثل تلك الشّروط. و قال الكثير في ذلك الاتجاه، التي كما يبدو توضح أن ليس لديه أي قدر من الإدراك الحقيقي لوجهة نظر الحكومة التي جاء ليتفاوض معها. كما لم يبدو أنه يدرك على الإطلاق (أو على الأقل لم يُظهر أية دلالة على ذلك) بأنه حتى لو أن العروض متساوية فإن الحكومة ربما تُفضل أن تتعامل معكم! إن هناك إعراضاً سياسيّاً مؤكداً على شركة نفط العراق، ولكن يبدو أنه لم يستوعب ذلك... وأضاف بأنهم يرون في كركوك كل النفط الذي يرغبون فيه، أو القادرين على تسويقه، لدهور تأتي. قمت بالطبع بنقل كل هذه النقاط إلى عبدالله السليمان مع التركيز على البنود الضرورية، ولا أعتقد أن هناك سبباً للخشية من منافستهم، اللهم إلا إذا قرروا تغيير وجهة نظرهم تغييراً كاملاً، وجاءوا بعطاء كبير لإبعادكم».

في ١٨ مارس كان هاملتون لا يزال آملاً فى أن يزور السيد لومباردي جدة خلال أسبوع أو نحوه؛ وكان الأخير قد تم إعلامه من سان فرانسيسكو بأن الشركة لا تجد صعوبة فى تدبير دفعة مالية نقداً للقسط الأول من القَرض، رغم أنها ربما

تطلبُ خيار دفع للقسط الثاني إما نقداً أو عيناً (جازولين) وفقاً لخيارها. إن هذا كان يعزى لحقيقة أن مصفاة البحرين سوف تكون قد بدأت العمل عندئذ، مما يُمكن الشركة أن تُمد العربية السعودية بالوقود مقابل أسعار معقولة. إن الشّركة كانت تفكرُ أيضاً في نقطة مهمة أخرى، أعني مُعدل الاستثمار على أساس حد أدنى لريع سنوي بغض النظر عن الكمية المنتجة، على أساس من الفهم بأن الدفعة المالية الزائدة سوف يتم استعادتها في السنوات الجيدة اللاحقة. «إنها بالضبط الشيء الذي كانت تطالب به الحكومة»، علق هاملتون «وما كنا نُعارضه بانتظام في محادثاتنا مع عبدالله السليمان. . . أعتقد أنه ربما كان من المساعد لنا في مفاوضاتنا اللاحقة، رغم أنني أخشى أن الحكومة سوف يكون في ذهنها أن الدفعة السنوية المنتظمة ستعادل ريع ٣٠٠٠ طن يومياً كحد أدنى، وأعلم علم اليقين أن الشركة لا تنظر في أي من مثل ذلك المقدار. إنه سوف يكون رُبع أو خُمس ذلك الرقم، ولكنه رغم ذلك يعد مقداراً فعليّاً تعتمد عليه الحكومة بشكل منتظم، الذي سوف يكون كبيراً بدرجة كافية لإغراء الشركة بالاستمرار في التنقيب التجاري دون تأخير، لكي توظف المال الكافي في الاستثمار».

فيما يتصل بمشاريع الحكومة الأخرى المبنية على تقديم قروض أولية أنهى هاملتون رسالته طالباً مني تزويده بتفاصيل الشروط التي رتبت على أساسه لكي ينقلها لعلم الشركة. أضاف قائلاً: " أضاف إنك قد سمعت بعض الشائعات الدائرة هنا حول البنك. إن المرء ليعتقد بأن الحكومة البريطانية تقف خلف مشروع إنشاء سلسلة من البنوك في الدول العربية لأسباب سياسية. إيضاً يُشاع بأنك أنت المستشار الخاص للبنك الذي سينشأ هنا. قلت: إنني آسف بأن لا وقت لديّ لأطلق شائعة جيدة بنفسي، وأرسلها لك! ".

أضفت قائلاً: «عند إرسالي للأرقام الضرورية والمعلومات الأخرى للبنك، كما تعلم مسبقاً، فإنه يلزم أن يكون له نوع من حق الحجز على جميع الامتيازات في البلاد؛ ولكن هذا لن يؤثر في أي امتياز يتم منحه قبل ظهور البنك إلى حيز الوجود. وكما أعرف فإن شروط الامتياز لا يتم نشرها إلا بعد أن يبدأ البنك العمل في تجهيز قرض بمبلغ (٢٠٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهباً). إن الشائعة بأن الحكومة البريطانية تقف وراء البنك هي - بالطبع - ليست صحيحة، ولكن البنك لديه بشكل مؤكد دعم بنكي بريطاني. لقد قلتُ لك مسبقاً (والآن يبدو أنها مسألة لعلم العموم) بأنه قد تمت دعوتي لكي أكون المستشار العام للبنك. كنت قد وضعت لذلك شروطاً مُحددة، كان أحدها هو أن البنك يجب أن يشتري شركتي (الشرقية المحدودة) التي ستكون بناءً عليه شركة حكومية بشكل أو آخر... على أية حال فأنا لست متأكداً على الإطلاق بأن هذا الشرط سوف يكون مقبولاً، وفي تلك الحالة فإن الاقتراح يكون قد ذهب أدراج الرياح فيما يتعلق بي شخصيّاً»[11].

أعود الآن إلى النقطة التي غادر عندها هاملتون فجأة ليقابل لومباردي في القاهرة التي بدت وكأنها قد ذهبت بكل عملنا الماضي هباءً. وفي رسالة لتوتشل في١ أبريل أبديتُ الملاحظات التالية: «إنني لم أخف رأيي بأن مغادرة هاملتون جدة كانت خطأً فادحاً فيما يختص بمفاوضاتنا. إنه بالتأكيد كان قد جعلني أفهم بأن شركته قد وافقت مبدئيّاً على قرض بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه، رغم أنه كان هناك بعض الشك حول كمية النفط السنوية التى يمكنهم الموافقة على إنتاجها. إن الأخبار (من القاهرة) التى تبلغني بها الآن... تعد تطوراً جديّاً. أيّا كانت التفاصيل الأخرى، فإنني أعد مبدأ قرض بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه بمثابة شرط لابد

---

(١١) نظراً لعدم تأسيس البنك، فإن هذا الاقتراح لم يتم بشأنه شيء. (المؤلف).

منه للنجاح ؛ وأنا متأكد أيضاً أن نوعاً من ضمان الإنتاج يجب أن يُقدم . و إذا ما حدث، و برزت تعقيدات أو أي تفاهم مع (شركة نفط العراق) أو مع جماعة هولمز، يشجع (شركة ستاندرد أويل كومباني) ليكونوا قاسين في شروطهم فإن الموقف سيتغير برمته . إن ذلك بالطبع، هو من شأن الشركة، التي يجب أن تراعي مصالحها ؛ ولكن رأيي يظل ثابتاً غير متغير بأن امتياز الأحساء سوف يمكن الحصول عليه فقط وفقاً لبعض الشروط الأساسية التالية :

(أ) قرض بمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه مستحق للدفع جزئيّاً الآن، وتسوية الباقي فيما بعد .

(ب)دفع مبلغ سنوي قدره ٥٠٠٠ جنيه مقابل الإيجار، والحماية . . . إلخ .

(ج) ضمان معقول بالاستثمار الجاد . . .

إنني آمل إذا كانت هناك أية فكرة أخرى في رأس هاملتون أو لومباردي، أن يحضر كلاهما إلى جدة لدراسة البعد المحلي للموضوع قبل أن يتخذا قراراً بصورة نهائية . إنني آمل كذلك أن لا تكون ثمة مفاوضات قد جرت مع (شركة نفط العراق) لإفساد المشروع» . إن مثل ذلك التطور سيكون بمثابة صدمة كبيرة للحكومة هنا، التي لا تمنح بالتأكيد أي امتياز وربما تضطرُّ إلى اللجوء إلى مشروع البنك» .

لقد تطرقتُ بصورة كافية للأمور التي تمت مناقشتها في رسالتي المطوّلة للسيد لوميس، بتاريخ ١ أبريل، مثلما فعلتُ مع واقعة هولمز بعد وصول الميجور في رفقة هاملتون، يوم ١٠ أبريل . أعقبت ذلك فترة طويلة ترتب عليها تخصيص كامل يوم ١٧ أبريل لمناقشات موضوع مشروع النفط مع الملك،

وعبدالله السليمان، وآخرين. لكن في يوم ٢٠ أبريل عُدتُ إلى جدة لمناقشة الأمور مع هاملتون، حيث أعددتُ مُسودَة برقية إلى سان فرانسيسكو ليطلع عليها؛ فكتبتُ قائلاً: «إنني أعد الموقف الحالي يُبَرِّرُ التعبير عن رأيي الشخصي لأن المسائل انحصرت في نقطتين، التي يبدو من المؤسف أن نسمح بقطع المفاوضات بسببها:

أولاً: إن الملك في مقابلة خاصة أبدى رغبته بمنح الامتياز لمجموعتكم تفضيلاً على أي منافس آخر، ولكن بسبب مصالح الدولة عليه أن يُصِّرَ على شرط يتطلب من شركتكم أن تعمل على إنتاج النفط إن وجد إلى أقصى حد تستطيعونه، رهناً بظروف السوق في كل الأوقات. إن هذا الشرط يبدو معقولاً جداً، رغم أنني أقدرُ موقفكم بالتأني تجنباً لأية ثغرات لنزاع محتمل في المستقبل. إن عدم مقدرتكم لضمان حد أدنى من الريع أكثر من ٢٥,٠٠٠ جنيه، أو ربما ٥٠,٠٠٠ جنيه، لهو شيء معقول أيضاً، ولكنه يترك انطباعاً بأنكم ربما تقصرون استغلالكم للنفط إلى شيء مقارب لتلك الأرقام. يبدو من الأفضل لمصلحة العلاقات الحميمة بينكم وبين الحكومة، أن تلغوا موضوع الحد الأدنى للريع كما ترغب الحكومة وإذا كانت نيتكم صادقة لتطوير النفط بفعالية، كما تطلب الحكومة، وهو طلب معقول، فإن المخاطر الفعلية لنزاع مستقبلي تبدو معدومة، وربما تُقبَل بالصيغة المقترحة.

إن من غير المتوقع عقلاً أن تمنحكم الحكومة الحق القانوني للحد من الإنتاج، على سبيل المثال بالاتفاق مع الشركات المنافسة، رغم أنها مستعدة بصورة تامة لقبول مثل ذلك الحَد لأسباب فنية أو لاعتبارات السوق؛ لذلك آمل جدياً أن لا تلحوا برفض المادة المقترحة، حيث إن ذلك سوف يوجد انطباعاً هنا بأنكم تعملون تحت نوع ما من التفاهم مع (شركة نفط العراق).

النقطة الثانية تتعلق بالدفعة المالية الأولية، لقد وافقتم من حيث المبدأ على مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إسترليني، رغم أنكم تصرّون على الدفع على قسطين تفصل بينهما مدة ١٨ شهراً. ونظراً للاحتمال الكبير بأن يكون القسط الثاني مستحقّاً الدفع فعليّاً بسبب استمراركم التنقيب بعد الـ١٨ شهراً، يبدو من المؤسف أن تعطلوا المفاوضات بسبب هذه المسألة وحدها. ولتحقيق مطلبكم جزئيّاً، فإنني أقترح بأن يكون القسط الأول مبلغ ٣٥,٠٠٠ جنيه إسترليني، مع باقي مقداره ١٥,٠٠٠ جنيه إسترليني يتم دفعه في نهاية الـ ١٨ شهراً، حيث إن الحكومة تعد أن مبلغ ٢٥,٠٠٠ جنيه إسترليني عرضاً ضئيلاً جداً مقارنة بالطلب الأصلي وهو ١٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني. إنني شخصيّاً أعتقد بأن الحكومة ربما تقبل هذه التسوية المقترحة، رغم أنني غير متأكد من ذلك. أدرك تماماً بأنكم يجب أن تنظروا للأمر على أساس مصالحكم الخاصة، لكنني أخشى أن انقطاع المحادثات أمر محتمل إذا رفضتمُ بشكل مُطْلَق المادة المُقترحة التي تضمن الاستثمار إلى أقصى ما في قدرتكم. إنني أطلبُ من هاملتون أن يرفع هذه الآراء إليكم، لأنني مقتنعٌ بأننا قد وصلنا إلى طريق مسدود في المفاوضات، رغم الاتفاق على النقاط الأخرى».

في غضون ذلك كان من المؤكد أن هاملتون قد تلقى تعليمات جديدة، التي أعدَّ على أساسها مذكرة (الشروط المقترحة من أجل الامتياز)؛ والتي قام بمناقشتها بالكامل معي في صباح يوم ٢١ أبريل قبل إرسالها إلى وزير المالية مع رسالة توضيحية وفقاً للشروط التالية:

«أود أن أكرر بأنني شخصيّاً أعد هذا العرض وهو الأخير لشركتي عرضاً سخيّاً؛ وفي رأيي الأمين، متقدم عن أي من العروض السابقة. لقد دفعتُ بشركتي إلى أقصى حد في محاولتي المخُلصة لأوفق بين وجهتي نظر

مختلفتين؛ وإنني أشعر بأن المُقترح المرفق بطيّه لا يفرضُ مجموعة من الالتزامات الكبيرة للغاية على شركتي فحسب (وهي مجموعة من الالتزامات التي لا تستطيع تحملها سوى شركات قليلة في العالم)، بل إنها تحمي أيضاً مصالح الحكومة على نحو واف. إن الشركة لا يُمكن أن تجني أموالاً من هذا المشروع دون بذلها لأقصى جُهد لتطوير أي نفط يوجد في الأسواق؛ ومع ذلك فإن الخطة - بدلاً من تقديم معايير غامضة أو غير مؤكدة لا تقود إلا للنزاعات - تضعُ التزامات مُحددة يستطيع أي إنسان أن يتفهمها. وإذا ما ثارت أية أسئلة في ذهنكم - على أي حال - بعد دراسة العرض فإنني سوف أكون سعيداً لمناقشته معكم أكثر، ومع الشيخ فؤاد حمزة(*) كذلك إذا ما أراد ذلك. إن هذا بالطبع ينطبقُ أيضًا على الشيخ يوسُف ياسين(**) والشيخ عبدالله الفضل(***). تجدرُ الملاحظة بأن المذكور أخيراً كان رئيس مجلس الشورى ونائب رئيس المجلس التنفيذي، بينما كان يوسُف ياسين سكرتيراً سياسيّاً للملك، وفؤاد حمزة وكيلاً لوزارة الخارجية، وهو مقيم معظم الوقت في جدة ليكون على اتصال بالممثلين الدبلوماسيين للأقطار المختلفة.

كانت الشروط المقترحة كما يلي، موجزة لأقصى حد ممكن:

١ - دفعة أولية خلال ثلاثين يوماً من توقيع العقد: ٣٥,٠٠٠ (خمسة وثلاثون

(*) فؤاد حمزة: وكيل الخارجية في عهد الملك عبدالعزيز، فوزير دولة، فمستشار، فوزير مفوض، توفي في بيروت عام ١٣٧١هـ/ ١٩٥١م، انظر: خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبدالعزيز، ج٣/ ١٠١٢، ط دار العلم للملايين.

(**) يوسف ياسين: وزير دولة وسكرتير الملك عبدالعزيز الخاص، توفي في الدمام عام ١٣٨١هـ/ ١٩٦٢م. انظر: الزركلي، المرجع السابق، ص١٠١٢.

(***) عبدالله بن محمد الفضل: من مستشاري الملك عبدالعزيز بعد دخول الحجاز، ثم كان معاوناً لسمو النائب العام، فنائباً عاماً لرئيس مجلس الشورى، توفي بالقاهرة، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٩م، انظر: الزركلي، المرجع، ص١٠١٢.

ألف) جنيه إنجليزي ذهباً، منها مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إيجاراً مقدماً عن السنة الأولى، ومبلغ الـ ٣٠,٠٠٠ جنيه قرضاً مستردّاً من الريع، وإلا تسدده الحكومة.

٢ - عند نهاية السنة الأولى يتم دفع مبلغ ٥٠٠٠ جنيه إسترليني كإيجار عن السنة الثانية.

٣ - عند نهاية ١٨ شهراً يتم تقديم قرض آخر بمبلغ ٢٠,٠٠٠ جنيه إسترليني ذهباً، ليجعل جملة المبلغ ٦٠,٠٠٠ جنيه، يكون منها مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه قابل للاسترداد من الريع، وإلا مثلما ذكر أعلاه.

٤ - عند بداية السنة الثالثة، وعن كل سنة بعد ذلك يتم دفع إيجار بمقدار ٥,٠٠٠ جنيه مقدماً، إلى حين تاريخ اكتشاف النفط بشكل تجاري.

٥ - أن يُغطي الامتياز شرق المملكة العربية السعودية (شاملاً للجُزر والمياه الإقليمية) من الساحل إلى الداخل حتى الطرف الغربي للدهناء مع الحق لإجراء الفحص الجيولوجي لمنطقة الترسبات غرباً حتى نقطة اتصال الأراضي الراسبة بالطبقات النارية إذا لم توفق الشركة في أعمال التنقيب أو الاستثمار في المنطقة الامتياز يكونُ لها الحق لتنقيب واستغلال المنطقة غربي الدهناء إلى نقطة اتصال الأراضي الراسبة بالطبقات النارية.

٦ - يمنح الامتياز الشركة أيضاً حقّاً تفضيليّاً في حقوق الحكومة السعودية في المنطقة المحايدة. . . طبيعة وشكل هذا الحق التفضيلي سوف يوضح في اتفاقية خاصة يتم التوقيع عليها في الوقت نفسه متزامناً مع توقيع الامتياز: تنصُّ تلك الاتفاقية قانوناً بأن للشركة الحقوق كافة وفقاً لذات الشروط والأحوال مثل تلك المُسلم بها للكويت حول مصالحها في القطاع المحايد. وإلا فإن الحكومة السعودية سوف تحاول التَّوصُّل إلى اتفاق مع الكويت حول

الأمر؛ وعند الوصول إلى مثل ذلك الاتفاق فإن الشركة يجوز لها أن تشتري تلك الحقوق، إذا رغبت في ذلك.

٧ - أن يبدأ العمل الميداني الفعلي بنهاية سبتمبر ١٩٣٣م، وأن يتم تنفيذ العمل الجيولوجي دون انقطاع خلال فصل الشتاء.

٨ - أن تبدأ عمليات الحفر في أقرب وقت بمجرد العثور على تكوينات مُناسبة، ولكن في كل الأحوال ألا تتعدى ثلاث سنوات بعد نهاية سبتمبر عام ١٩٣٣م على أن تستمر دون انقطاع إلى أن يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية . . . وإذا لم تُعلن الشركة في وقت عاجل مثل ذلك الاكتشاف، فيجب عليها أن تفعل ذلك عندما تكون قد حفرت بئراً أو آباراً قادرة على أن تنتج ٢٠٠٠ طِن يومياً.

٩ - أن يستمر الحفر بعد ذلك إلى أن يتم تغطية منطقة الامتياز بكاملها.

١٠ - خلال ٦٠ يوماً من اكتشاف النفط بصورة تجارية، تكون الشركة مستعدةً لتدفع مقدماً للحكومة مبلغاً قدرُه ٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهباً، مع مبلغ لاحق مقداره ٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهباً بعد مُضي سنة: كلا المبلغين قابلين للاسترداد من الريع.

١١ - أن يكون الريع بمقدار ٤ شلنات ذهب عن الطن من النفط المُنتجَ.

١٢ - تُعفى الشركة من الالتزامات التعاقدية في حالة الأسباب القاهرة.

١٣ - البنود والشروط المتبقية والمتعلقة بالأمور المتفرقة تظل كما هي وفق المناقشات التي تمت بشأنها وما اتفق عليه الطرفان.

كانت الوثيقة، بالرغم من أنها مليئة بالتفاصيل التي تبدو من المحتمل مثيرة للنقاش، كانت بالتأكيد تقدماً في الاتجاه الصحيح، وواعدةً باحتمالات كبيرة للتقدم. إن فترة التعقيدات ـ حسب الشواهد ـ قد وصلت إلى النهاية. لقد تم الاحتفاظ بروح معادلتي للسعر، إن لم يكُن في شكلها الفعلي؛ ولابد من الاعتراف بأن الإغراءات المالية المُقترحة ذهبت إلى أبعد من أي شيء كنت قد توقعته أو اقترحته. إن العامل الأساس في كل المشروع كان الجانب المالي المؤجل.

د - التقدُّم والنجاح:

ذهبتُ إلى مكة في اليوم التالي (٢٢ أبريل ١٩٣٣م) وكتبتُ إلى هاملتون عن انطباعاتي الأولى عن ردّ الفعل المحلي لعرضه الجديد، فقلت له في رسالتي «سطرٌ واحد لكي أجعلك تفهم بأنني قد قابلتُ الملك، وناقشتُ الأمور معه وبالمثل مع يوسُف ياسين. أخبرني الملك بأنه أصدر أوامره إلى عبدالله السليمان وفؤاد حمزة لكي يقابلوك بغرض توضيح بعض الأمور المعينة، التي كانت مبهمة بالنسبة إليهم (ربما بسبب الترجمة الخاطئة، كما قال). لذلك أتخيلُ أنك قد تقابلت معهم، وآمل أن تكون قد مرّت المقابلة بنجاح. سألني الملك عن رأيي حول الأمور، وأوضحت بأنه حسب علمي، فإن عرضكم الحالي هو النهائي، وأنك لست مُخولاً بالذهاب إلى ما هو أكثر منه، أشار يوسف إلى أنك غفلت عن إدراج المادة المتفق عليها حول ٢٠,٠٠٠ صفيحة من البنزين، . . . إلخ. ولم أستطع إلا أن أقول إن ذلك من المحتمل أن يكون مجرد سهو. أعتقد بشكل عام بأنهم كانوا مُحبطين نوعاً ما من شروطك النهائية، ولكنهم سوف يقبلون بها إذا لم يقدم جماعة العراق شيئاً أفضل».

استطردت في رسالتي قائلاً: «إن أسبابي الخاصة للكتابة إليك هي لإخبارك بأنه قد تمت مُفاتحة لونغريك اليوم، بدعوة ليتقدم بأفضل الشروط التي هو مستعد لتقديمها. لقد تم الاستفسار، وهو شيءٌ غريب نوعاً ما، عن أوراق اعتماده للتفاوض لصالح (شركة نفط العراق)، وقد تم إعلامه أيضاً بأنه يجب عليه الرد بحلول يوم ٢ مايو. أوضحتُ بإسهاب بأن (شركة نفط العراق) لا تتعهد بأي شيء مثل برنامجكم للحفر المستمر. أجاب بأنه لا يُمكن أن يمنَحَ امتيازاً بغرض التنقيب فقط، وأنه سوف يُصرُّ على شروط العمل المشار إليها في عرضكم الأخير، وبالمثل على دفعة فعليّة أكبر من الدفعة الأولية، التي أفترض بأنه يعني بها الآن مبلغ الـ ٥٠,٠٠٠ جنيه، التي رفضت أن تقدمها. إنني أعتقد أنه من الأفضل لك أيضاً أن تَعْلَمَ بهذه الحقائق دون تأخير في حالة ما إذا رغبت في إبلاغ سان فرانسيسكو بها. لكنك سوف تكون حكماً أفضلُ مني في معرفة إمكان ما إذا كان لونغريك الآن يستطيع أن يتغلب عليك بعطاء أفضل. إذا لم يتمكن من القيام بذلك بصورة جيدة ومعقولة، فإنني أعتقد بأن الاحتمالات هي أنك سوف تحصلُ على الامتياز».

رَد هاملتون في اليوم التالي بأنه لم يَعُد لديه أي اتصال بأحد من الحكومة، بالرغم من أنه كان قد علِمَ بأن عبدالله السليمان كان قد عاد إلى جدة الليلة السابقة. فضلاً عن ذلك، فقد كان لديه شيء من الأخبار غير السارة ليفصح عنها، إذ كتب لي قائلاً: «إنني لا أدري أي أثر - إن كان هنالك أثر - سينجم عن الحركة الجديدة في الولايات المتحدة. بعد أن تم إعلان حظر على تصدير الذهب في حوالي ٥ مارس، ثم تعديل ذلك القيد في وقت لاحق. إنني أعلم بأن حظراً آخر على تصدير الذهب قد صدر للتو. من التقارير البرقية المختصرة التي حصلتُ عليها (من الباخرة إس. إس. طائف بالأمس) فإن الاستنتاج

يبدو بأن الولايات المتحدة الآن قد تخلت عن معيار الذهب، رغم أنه لابد من مرور عدة أيام قبل أن تُعرف حقيقة الموقف. في الوقت نفسه فإنني لست قلقاً لأن سان فرانسيسكو تعلمُ بأننا قد تقدمنا بعرضنا، وإنها لم تغيّر تعليماتها لي». رسالة أخرى منه وصلتني في التاريخ نفسه بعد قليل من تسلمي لهذه الرسالة المحبطة، التي أوحت بأنه ربما تكون هناك ضرورة لإعادة صياغة الشروط المتعلقة بدفعات المال والخاصة بالعرض الأخير. هذه الرسالة الثانية لم تشر على أية حال إلى موقف الذهب، ولكنها كانت تحوي سرداً عن اجتماع مُطوّل مع عبدالله السليمان، وفؤاد حمزة و يوسُف ياسين و نجيب صالحة فيما بعد الظهيرة. كتب قائلاً: «لقد حاز إعجابي بشكل خاص ما بدا لي كتغيير في موقف يوسف ياسين: حتى الآن كان يبدو لي عدائيّاً بعض الشيء؛ ولكنه اليوم أثار اعتراضات قليلة، وكان بلا ريب، حسب اعتقادي، أكثر وُدّاً».

استمر قائلاً: لقد تمت قراءة عرضنا، وقد أثيرت بعض النقاط المعينة حوله. لم تكن أحدها ذات أهمية ما عدا الدفعة المالية الأولية. لقد أوضحوا بأنها صغيرة للغاية؛ فالملك يصر على دفع مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه بالكامل وفي الحال. أجبتُ بأن الشركة قد وصلت إلى حدها، وأنه من غير المجدي من جانبي إعادة بحث الأمر مرة ثانية. ما أثار دهشتي حقّاً حتى كدت أسقطُ من على مقعدي، كان نقطة جديدة عن القرض وكانت جديدة عليّ بكل المقاييس... إنهم يريدون أن يعرفوا ماذا نعني بأن القرض قابل للاسترداد من عائد الريع، وإلاّ تسدده الحكومة... قالوا: إن مقترحاتهم كانت دائماً تحدد أن السبيل الوحيد لسداد المال هو الريع... وبعد نقاش طويل ذكرعبدالله السليمان بأنه سوف يَعرضُ الأمر على الملك في ضوء المناقشات، ليتخذ قراره. وأضاف بأنه متأكد أن الملك بأي حال من الأحوال لن يقبل بأقل من ٥٠,٠٠٠ جنيه كدفعة أولية.

واعترف أنهم كانوا يبدون صادقين في إدراكهم لمسألة استرداد المال؛ ولكن من ناحية أخرى، لقد ناقشنا الأمر مراراً مُطلقين عليه اسم قرض. . . إنني أجد من الصعوبة بمكان أن أصدق أنهم تجاهلوا أهمية ذلك حتى الآن. . . بالمثل أشرتُ إلى أن حجم المبلغ كبير في الوقت الراهن، حيث إن قيمة النقود تساوي ضعف قيمتها على الأقل مما كانت عليه قبل بضع سنوات، وما يتوقع أن تكون عليه قيمتها بعد بضع سنوات لاحقة؛ وإنه بعد بضع سنوات من الآن ربما تختفي المصاعب التي تواجه الحكومة اليوم حول السداد، وبأننا في جميع الأحوال نأمل في استعادته من النفط، وإلا لما كنا هنا نفاوض».

لابد لي أن أعترف بأنه بقراءتي لهذا الجزء من الرسالة، لم أكن مقتنعاً بأي حال من الأحوال بمصداقية حُجة هاملتون المتعلقة باحتمال هبوط قيمة الذهب في المستقبل؛ ولكن من الناحية الأخرى لم أعتقد بأن مطالبة الحكومة بالحصانة من سداد القرض إلا من عائد الريع كان صادقاً أيضاً. لم أدهش على أي حال من سخرية الحكومة من فكرة ضم منطقة غرب الدهناء إلى الصفقة بالمجان: إن هذا كان بنداً جديداً لم تسبق مناقشته من قبل ولم يكن متفقاً عليه؛ وإن الحكومة لها كل الحق في تأكيد أن الشركة لا يمكنها توقع أكثر من رفض للمرة الأولى لضم المنطقة لمضاهاته مع عطاءات أخرى تم تقديمها.

مُجمل القول: إن هاملتون لم يبد محبطاً من نتيجة اللقاء. كتب قائلاً: «بصرف النظر عمَّا تم الإدلاء به من بيانات قبل نهاية اللقاء إلا أنه لا أمل في قبول الملك لعرضنا الحالي، فلدي شعور بأن الأمر سيبقى لينظر إليه بشكل جاد. ليس لدي أي شك أنه سيتم التوجه إلى منافسينا لتقديم عرض أفضل، وفي الوقت نفسه إما سيرفض عرضنا، وإلا أن الحكومة ستتريث انتظاراً لنتيجة المباحثات اللاحقة مع (شركة نفط العراق). . . لقد قلت بأنه حسب رأيي فإن

الحكومة سترتكب خطأ لتقبل مبلغاً كبيراً من المال، لنفترض ١٠٠,٠٠٠ جنيه أو حتى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه لامتياز لا يضمن تطوير المنطقة بحثاً عن النفط . . . إن فؤاد حمزة بدا متفهماً وموافقاً على هذا وعندما شرح باللغة العربية للآخرين بدا عليهم بأنهم أيضاً يوافقون. وفي النهاية بدت المفاوضات أنها قد أصبحت في حالة تعليق مؤقت.

أجد من الصعوبة بمكان تصديق أن المسؤولين الحاضرين قد تأثروا حقّاً برأي هاملتون عن أضرار دفعة أولية كبيرة، بالرغم من أنهم ربما عبَّروا عن موافقتهم وألسنتهم بين فكيهم، أو أن هاملتون نفسه عدّ حُجته مقنعة». إن الحكومة ليس أمامها إلا أن تنتظر هذا الدخل المفاجئ، وتنتظر الموت الطبيعي للامتياز، ومن ثمَّ تنادي به وسط العديدين من الطامعين، الذين كانوا يظهرون بصفة منتظمة على عتبة الجزيرة العربية لمدة ربع قرن من الزمان. مهما يكن من أمرٍ، لابُد أن ردي على هاملتون كان مُشجعاً إذ كتبتُ له: «إنني أتصورُ أن يوسُف ياسين لديه أوامر خاصة من الملك بأن لا يعمل على إثارة خوفك لتبتعد! إن منظوري العام الآن هو أنه ما لم يتفوق عليك لونغريك بعرض أكبر خاص بالقرض الأولي فإنك سوف تحصُل على الامتياز وفقاً للشروط التي تعرضها الآن. إن النَغمَة العامة للحديث في الدوائر العليا تشير إلى أن الأمر قد أُقر بصورة فعلية. إن هذا مُطمئن إلى حد ما، وإنني فقط آمل بأن لا تقوم (شركة نفط العراق) باتخاذ قرار اللحظات الأخيرة لتغيرَ موقفها. لم أعد إلى جدة حتى يوم ٢٩ أبريل؛ ولابد أنه كان في هذا اليوم أو اليوم الذي تلاه أن قام لونغريك بزيارتي. كما ذكرنا في السابق فإن الحكومة كانت قد منحته حتى يوم ٢ مايو ليقدم عَرضه النهائي في المنافسة على الامتياز؛ وقد فتح الحديث بصراحة تامة بطلب لمعلومات تتعلق بحجم عطاء هاملتون حتى الآن. أخشى أنني لا أستطيع أن

أخبرك بذلك»، أجبت عليه قائلاً «لا أدعي بأنني لا أعلم، ولكن علمي من قبيل السر، ولكنني أستطيع أن أدلي بجزء من معلومة مثيرة للاهتمام. إذا كنتَ مستعداً لتقديم قرض مقداره ١٠٠,٠٠٠ جنيه الذي تطلبه الحكومة أصلاً، فإنك ستكون في المقدمة!» صاح غير مُصدق: مئة ألف جنيه!. «لا أحَدَ حتى سيُفكرُ في ذلك. هل تعلم ما أنا مخول بعَرضه»؟ أجبته (كلا) «كل ما أعلمه هو أنك عَرَضْتَ دفعة من ٢٠٠ جنيه إسترليني شهرياً لرخصة للتنقيب فقط؛ ولكنني لا أعلم بما أنت مُخول بعرضه للامتياز». قال: «حسناً إن الحد الأقصى الذي أستطيع عرضه هو مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه ذهب». قلتُ له: «إذن من الأجدر أن تحزم حقائبك، إن الأمريكيين أبعد وأعلى بكثير من ذلك». كان ذلك بمثابة كل ما جرى بيننا حول موضوع الامتياز؛ وأعتقدُ بأنه أبرق إلى جماعته في موطنه يحثهم على زيادة المبلغ المخوّل له أن يتقدم به. وأعتقد أيضاً أنه قد تلقى تفويضاً ليرتفع بالمبلغ إلى ١٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهباً. وهكذا اختفى عن المسرح، تاركاً الأمريكيين وحدهم في القائمة ليخوضوا المعركة مع أبطال الجزيرة العربية.

ربما أنه من العدل للونغريك أن أنقل روايته المختصرة للغاية والمتحفظة بحذافيرها[12] للمداولات المتعلقة بهذا الصراع من أجل امتياز الأحساء إذ يقول: «بما أن صلاحية ترخيص هولمز لمنطقة الأحساء أصبح ملغيّاً بحلول ١٩٢٨م فإن المفاوضات ـ من أي طرف كان ـ للحقوق في الإقليم يجب إعادة بدئها. إن التفاوض هناك إلى حَدِّ التنقيب المجاني كانت ترمي إليه (شركة إستاندرد اوف كاليفورنيا) في عام ١٩٣٠م، ولكنها رُفضت: إلا أن اكتشاف

(12) Steven Hemsley Longrigg .pp.106-108.

بئر في البحرين، من ناحية ثانية، إضافة إلى الاعتقادات العامة السائدة آنذاك، جعلت من المؤكد أن الأراضي الداخلية الملاصقة ستكون مجالاً للطلب في وقت قصير. في تلك الأثناء زار الحجاز مهندس التعدين الأمريكي، كارل توتشل، باسم المليونير، صاحب الأعمال الخيرية و محب العرب، سي. آر. كرين. بالرغم من أن بحثه عن مصادر المياه الارتوازية كان غير ناجح، إلا أنه أثار اهتمام ابن سعود فى احتمالات وجود المعادن وسمح له بالتجوال عبر المملكة العربية السعودية بحثاً عن دلائل تشير إلى وجود البترول ؛ وفي اللحظة التي أظهرت بئر البحرين بأنها منتجة، كان توتشل قد عاد إلى أمريكا مرة أخرى بتوجيهات من الملك لإيجاد شركة مناسبة لتكتشف لبلاده عن الموارد النفطية».

استطرد قائلاً: «كانت الظروف السياسية في المملكة العربية السعودية في تلك الفترة مستقرة، وكانت سُلطة الملك مطلقة. لكن المنطقة كانت في أدنى درجة من الانحطاط اقتصادياً. غير معتمدة على نفسها في الغذاء، دون ثروة معدنية، أو صناعة أو أية موارد أخرى، وكان السكان في المملكة العربية السعودية قد عاشوا لمدة طويلة من الزمن عند مستوى الكفاف ؛ وكان الحج إلى مكة المكرمة، المصدر الوحيد لدعم خزينة الدولة قد انخفض كثيراً في عام ١٩٣٠م، وكان الملك في حالة يائسة للحفاظ على مستوى الأمن والاستقرار على قيد الوجود. لم يكن توتشل موفقاً في اتصالاته الأولية. إذ رفضت (شركة تكساس) مقترحاته ؛ و(شركة جَلْف كوربوريشن) كانت في ذلك الوقت مرتبطة بالتزامات الخط الأحمر، ولم يقم المسهمون الأمريكيون في (شركة نفط العراق) بفعل شيء أكثر من تمرير عُرُوضه إلى الشركة في لندن. لكن أصحاب (شركة ستاندرد أوف كاليفورنيا)، الذين شجعتهم التطورات في

البحرين، كانوا راغبين في خوض مخاطر لاحقة وصمموا على طلب حق امتياز شامل لإقليم الأراضي الرئيسة. وصل مُفاوضهم لويد هاملتون يرافقه السيد توتشل إلى جدة لهذا الغرض في مارس (الحقيقة في فبراير ١٩٣٣م). قررت (شركة نفط العراق) هذه المرة أن تصارع من أجل الأمر. وصل مندوبهم (لونغريك نفسه) إلى جدة ليَجد أن المفاوضات جارية بين هاملتون والوزراء السعوديين، وطُلب منه أن يتقدم بعروضه الخاصة. وقابل الملك كلا المفاوضين، وكلاهما تقدم بعُروضه، وتم التأكيد لكل منهما بأن شركته وجنسيتها ستكون، إذا سارت الأمور بشكل متساوٍ، ستكون الأكثر قبولاً لدى الملك السعودي. لكن مديري شركة نفط العراق كانوا بطيئين وحَذرين في عُروضهم، وكان مفاوضهم مكبل اليدين لا يستطيع فعل شيء، وتم التَوصُّل إلى اتفاق دون أية مصاعب بين هاملتون والشيخ عبدالله السليمان في ٢٩ مايو ١٩٣٣م ![*] على حق امتياز لمدة ستين سنة لمنطقة الأحساء».

لقد كانت نهاية محزنة لمجهودات لونغريك المخلصة، التي قابلها بمهارة وتماسُك. لقد كان من الواضح أن شركته لم تكن صادقة في رغبتها بالامتياز، وربما عَوّلت بثقة كبيرة على صداقة ابن سعود المعروفة لبريطانيا لتأمين الجائزة عبر الدعم النشط للمندوبين البريطانيين الرسميين. إنه بالتأكيد لم يكن خطأ لونغريك بأن واحداً من أكثر امتيازات النفط قيمة في العالم قد ذهب إلى آخرين مقابل ما نعرف الآن أنه صفقة رابحة. لقد ذكرت سابقاً[١٣] كيف أن لونغريك

(١٣) انظر ص ٤٦ من الجزء الأول في الأصل الإنجليزي، وص٨٥ في الترجمة هنا.

نفسه، نيابة عن الشركة، قد دفع مبلغ ٣٢,٠٠٠ جنيه إنجليزي من الذهب لحق الامتياز فى الإقليم الغربي للمملكة العربية السعودية، الذي لم تكن له أية نتائج، وتم هجره في وقت قصير. ومن غير الضروري هنا ذكر المبالغ الضخمة التي دفعتها بعد ذلك الشركات التي حصلت على حقوق منطقة الكويت المحايدة، ومناطقها الإقليمية البحرية(١٤).

لكن، عند نقل أقوال لونغريك عن نجاح هاملتون، أكون قد تجاوزتُ تسلسُل روايتي الخاصة، التي أعود الآن إليها عند النقطة حينما لاحت سحابة جديدة في الأفق، لقد ذكرت مسبقاً ابتعاد الولايات المتحدة عن معيار الذهب؛ وحدث مثل هذا في هذا الوقت بالذات، لن يمر دون أن يترك أثراً من القلق على مديري سان فرانسيسكو، وعلى هاملتون، الذي كان قد التزم مسبقاً بدفعات كبيرة من الذهب خاصة بالامتياز، الذي أصبح الآن من نصيبه فعليّاً وفي انتظار التوقيع عليه. لقد ذُكر هذا الأمر المتعلق بالذهب، للوزراء المعنيين في اجتماع هاملتون معهم في يوم ٢٣ أبريل؛ وبينما وعدهم بمدهم بأية معلومات تردُ في هذا الشأن في حينها، فقد عَبّرَ عن الرأي بأنها «ورغم أنه سيكون لها أثر مُزعج بلا شك، مؤقتاً على الأقل، على سوق المال العالمية. فإنني لا أعتقد بأنها سوف تؤثر في مفاوضاتنا». ثم قام بعد ذلك بالكتابة إلى عبدالله السليمان في يوم ٢٥ أبريل بالفقرات التالية: «لم أتلقَ معلومات

(١٤) حسب ما يقول لونغريك (Steven Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East* (Oxford University press,1954). pp.214-5.).. فإن حقوق الامتياز في المنطقة المحايدة التي حصلت عليها شركة (أمين اويل وباسفيك وسترن) من الكويت والمملكة العربية السعودية على التوالي تطلبت دفع مبلغ مالي مقدماً قدره ١٧ مليون دولار، بالإضافة إلى مبلغ سنوي قدره ١,٦٢٥,٠٠٠ دولار، هذا بدون قول أي شيء عن الشروط القاسية الأخرى. (المؤلف).

حقيقية مؤكدة، سوى حقيقة أن أمريكا قد وضعت حظراً على تصدير الذهب للمرة الثانية، التي تم تفسيرها من بعض الجهات بأنها تعني تخلي البلاد عن معيار الذهب. مهما يكن الحال فإن التحرك هذا قد أربك الوضع المالي، ونتيجة لذلك فإن قيمة الدولار في الأسواق المالية العالمية قد انخفضت، مؤقتاً على الأقل. إن قيمة الدولار ـ بالطبع ـ لها أهمية خاصة عند شركتي، لأنها يجب أن تقدر قيمة الدولار بالنسبة للذهب عند حسابها للدفعات المقترحة التي ناقشناها. ما لم يحدث شيء، غير متوقع، أكثر مما توقعته الآن، مثل الإطالة غير المبررة لحظر الحكومة الأمريكية تصدير الذهب، أو إعادة استقرار الدولار بمستوى متدنٍّ لتثبيت قيمة المبالغ التي تحت النقاش، فإنني لا أرى سبباً لتغيير أسس مفاوضاتنا الحالية حول الدفعات المالية. إنني شخصيّاً لا أشعرُ بخطورة أتجاه الأحداث الحالية، وفي كل الأحوال فإن الأيام القليلة القادمة يجب أن تُزيلَ مُعظم الغُموض الماثل الآن وسوف تعطي صورة صحيحة للموقف الحقيقي. في الوقت نفسه سوف تُحيطني شركتي علماً بما يحدُثُ.

في رسالة، كتبها لي في اليوم نفسه؛ عَلّقَ هاملتون قائلاً: «إن السحابة الوحيدة في الأفق، التي هي عنصرٌ جديد في الوضع هو الموقف المالي في الولايات المتحدة. إن السيد جيكوب من البنك الهولندي هنا، قال بالأمس إنه كان قد تلقى معلومة من مكتبهم في أمستردام تؤكد أن الولايات المتحدة قد تخلت عن معيار الذهب. لا أعلم ما إذا كان ذلك استنتاجاً صحيحاً من الحقائق المتوافرة. مهما يكن من أمر، فإنه (جيكوب) لكي يَحْمي نفسه إلى أن ينقشع الموقف، يطلبُ ٨٠ , ٥ دولار عن الجنيه الذهبي، حسبما أتذكرُ فإن ما يُسمى بالقيمة الأساسية هي حوالي ٨٧ , ٤ دولار. إن (سان فرانسيسكو) ـ بالطبع ـ لابد لها أن تحمي نفسها ضد التطورات الخارجة عن سيطرتها.

في برقية تم استلامها هذا الصباح ذكرت (سان فرانسيسكو) أنها تبحث عن طرق للدفع، وفي الوقت نفسه فإن أي عرض رسمي يقدم للحكومة هنا يجب أن يكون مشروطاً بموافقة حكومة الولايات المتحدة على السماح بالدفع ذهباً. بالإضافة إلى ذلك، فقد اقترحت سانَ فرانسيسكو بأن العرض الحالي يجب أن يقوم على أساس سعر ٥ دولارات لكل جنيه ذهبي. إنني أفهم أن الغرض الحقيقي من ذلك هو حماية الشركة في الوقت الحاضر ضد هبوط كبير للدولار عندما يحين موعد دفع القرض، مع ذلك فأنا لا أعد أنه من المستحسن اتباع الفكرة القانونية لتثبيت حدٍّ لقيمة الدولار؛ وبدلاً عن ذلك فقد قمتُ بكتابة رسالة إلى عبدالله السليمان في إطار خطوط عامة نسخة مرفقة من تلك الرسالة. لقد بدا لي إن أي تصرف حاسم للتعامل مع الوضع ربما يسببُ خوفاً غير ضروري للحكومة؛ وفى رأيي إن المفاوضات لن تتأثر بالأحداث الراهنة. إن الهدف الأساسي من الاتصال هو لكي أحْمي نفسي، وبالمثل الشركة، ضد أي اتهام بسوء النية في حالة حدوث ما لا تَحمد عُقباه، و أن تُضطر الشركة بسبب أحداث غير متوقعة وخارجة عن سيطرتها، إلى أن تخفض الدفعات المقترحة، أو أن تسحبَ عرضها الحالي. إنني لا أتوقع أن يحدث هذا ولا الشركة كذلك. إن لدينا بضعة أيام قلائل لنرى ما سيحدثُ بالفعل. كما إنني أفترض أن هذا سوف يُلائم خطط الحكومة، التي من المحتمل أنها ترغبُ ببعض الوقت لتنتظر عرضاً أفضل من منافسينا».

إن بين الكأس والشفة مَزالق كثيرة، وإن الموقف يبدو شيئاً صعباً للغاية، خاصة بالنسبة للحكومة التي كانت قد تلكأت على أمل الحصول على عطاءات أعلى، بينما كان بإمكانهم أن يوقعوا على العقد ويختمونه قبل هذه المفاجأة. ففي رسالتي يوم ٢٤ أبريل كنتُ اقترحتُ على هاملتون بأنه لكي

يتفادى التأخير، بعد المُهلة التي مُنحت للونغريك «فإنه يجب عليه إعداد مُسودة لحق الامتياز دون تأخير، تشتمل على جميع المسائل التي تم الاتفاق عليها مسبقاً، وعرضكم الأخير بالنسبة للبنود التي ما زالت مُعلقة. إنني أعرف أنك قائم على هذا الأمر. عندما تكون جاهزةٌ ومترجمة، فإنها سوف تكون جاهزة للتوقيع الفوري، حينما تقرر الحكومة مقابلتكم حول مسألة الدفعة الأولية، إذا ما تم ذلك». كانت الوثيقة جاهزة الإرسال، عندما اتصل نجيب صالحة هاتفيّاً مع هاملتون في يوم ٣ مايو، وهو اليوم التالي لانتهاء الفترة التي مُنحت للونغريك ليتقدمَ بعرضه (والذي يُفترض بأنه قد قام بها)، اتصل نجيب صالحه، ليستفسر عما إذا كان هاملتون قد انتهى من إعداد المُسودة. وفي رسالة تفسيرية، مُوجهة إلى عبدالله السليمان ذَكَر هاملتون: «إن شركتي لا تزال تتحرى عن المصاعب في تقديم دفعات فورية بالذهب، سببتها التطورات الجديدة وغير المتوقعة، ليس في أمريكا فحسب، بل وفي سوق المال العالمي. إننى لم أتلقَ إذناً من شركتي بعد للمُضي قدماً حولَ هذه النقطة المعينة، ولكنني أتوقع ذلك في المستقبل القريب، من المحتمل قبل أن يكون عقد الامتياز جاهزاً للتوقيع، وإن الصعوبات الراهنة ستكون قد زالت. وفي الوقت نفسه فإنني مستعدٌّ لمناقشة شكل الامتياز عندما تقرر أنت وزملاؤك ذلك».

عندما أرسل لي هاملتون صور المستندات (مُسودَة الامتياز ومُسودَة رسالة خاصة تتعلق بالمنطقة المحايدة وأمور مشابهة) لدراستها، علق قائلاً: «إنني أفترضُ أن بضعة أيام ستُشغل في ترجمة المقترحات ودراستها، وإنني إثق بأنه لن يِمضي وقت طويل قبل أن أحصُل على التصريح الرسمي من جماعتي حول الدفعات المالية».

لقد انتهى الصراع، مُخلفاً وراءه إحساساً من الهبوط المُفاجئ، يتفاقم منه شعورٌ بعدم الاطمئنان العام. إن الدولار العظيم الحكم في عالم المال بلا منازع، كان مريضاً! فبينما كان الأطباء يتحسسون نبض المريض المتداعي، وأصدروا نشراتهم غير السارة عنه، كان العالم ينظُرُ عاجزاً وقلقاً، ولم يكن القلقُ أكثر حدة في أي مكان آخر مثلما كان في جدة خلال تلك الأيام. لكن الرياح المعاكسة قد هَبّت ببعض المنافع في اتجاهنا. إن الحكومة قد أدركت بأنه ما من ميزة أو نفع يُجنى من التسويف والتأجيل، بينما هاملتون هو الذي كان مُضطراً لإطالة المناقشة والمفاوضة كسباً للوقت وانتظاراً للتطورات في الدنيا الجديدة. لكن الركود كان لحسن الطالع قصيراً، وتم استثمار الوقت بصورة مفيدة بواسطة كلا الطرفين في وضع اللمسات الأخيرة للوحة هاملتون. في يوم ٨ مايو كانت المُسودة الأخيرة المتفق عليها للامتياز جاهزة ليُعبر الملك عن قراره فيها؛ وفي تلك الليلة حضرت الاجتماع للمجلس الخاص الذي انعقد ليسمعَ ويُقرر تفاصيل الوثيقة. لقد كانت خطبة طويلة وشاقه تلك التي قرأها عبدالله السليمان مادة تلو مادة، تتم مقاطعته بين الفينة والأخرى بتعليق عابر أو سؤال من الأفواه الملكية، والرد الملائم عليها من التابعين المُخلصين. وعندما طالت المداولات سرح الملك وغفا لفترات متقطعة حتى لم يعد يَحْتَملَ. ثم تم تأجيل الاجتماع حتى الغد، حيث تجمعنا ثانية في قصر المعابدة(*) لنستمع إلى بقية النص. واستمر عبدالله يتحدث برتابة مملة، مادة بعد أخرى مثلما فعل في اليوم السابق، عندما انتهت القراءة. قال الملك: «لابُد أنني قد غفوتُ حسناً، ما هو رأيكم جميعاً في الأمر؟» بالطبع كان الملك ملمّاً مسبقاً بالنقاط المهمة كافة

(*) قصر المعابدة: قصر معروف بمكة المكرمة كانت تجتمع فيه الحكومة.

للاتفاقية، خاصة تفاصيل الدفعات التي ستترتب على الاتفاقية؛ وكان كل واحد يعلم بأن الامتياز قد حاز على مباركته. لذلك عبر الجميع عن رضائهم بالترتيبات التي تم التوصُّل إليها.

سألني مُحَدقاً نحوي بنظرة ثاقبة. وما هو رأيُك يا (فيلبي)؟. عبرتُ عن اغتباطي بالنهايةَ الناجحة للمفاوضات، التي بدت أنها سوف تعُمُّ برفاهية كبيرة لشعبه في المستقبل. قال الملك ملتفتاً نحو عبدالله السليمان: «حسناً جداًّ! توكل على الله و وقِع». لقد سبق السيفُ العذل.

قمتُ بإخبار هاملتون هاتفياًّ، وقد تم إخباره بصورة أكثر رسمية في حينه بواسطة نجيب صالحة في اليوم نفسه (١٠ مايو). كان لدي عمل آخر أقوم به في مكة بما في ذلك تأمين حق امتياز لشركتي الخاصة، يعطينا حق الاحتكار الفعلي لتوريد السيارات، للحكومة وشركة نقل الحجاج، وفقاً لشروط اعتماد مناسبة. تم توقيع هذه الاتفاقية في ١١ مايو ١٩٣٣م، وفي الليلة التالية (الجمعة) تم تخصيص مجلس الملك الخاص لجلسة نقاش طويل ومثير للاهتمام عن النساء وأساليبهن: لم يغفُ الملك في هذه المناسبة، وقد كان هو حياة وروح الحفل، وبالمناسبة كان المجلس قد نظرَ وأجاز في الليلة السابقة مُسودة مرسوم يُعين الأمير سعود ولياًّ للعهد؛ وتم الإعلان الرسمي عن ذلك فى المسجد الحرام بمكة المكرمة فى يوم ١٥ مايو وسط ابتهاج شعبي كبير. بعد مضي يومين ترأس الأمير فيصل وفداً من الأمراء والأعيان متوجهاً إلى الرياض لإطلاع أخيه على رغبة الشعب في أن يكون ملكهم القادم. وبالمناسبة، فقد تم في سبتمبر عام ١٩٣٢م توحيد المملكة المزدوجة للحجاز ونجد وملحقاتها تحت اسم المملكة العربية السعودية. لقد افتتحت سنة الخير بتطورات محملة بالوعود العظيمة

للبلاد والتي ستشهد السنوات القادمة تحقيقها بصورة تفوق كل أحلام أولئك النفر من الناس الذين أسعدهم الحظ ليشهدوا بأعينهم هذه الأحداث.

بانتهائي من عملي في الوقت الحاضر، كان هدفي الرئيس أن أعود إلى موطني لفصل الصيف، وأن أزور مصر في طريقي لعمل الترتيبات النهائية مع شركة فورد لتنفيذ شروط امتياز شركتي. رتبتُ الأمور مع زوجتى على أن نركب السفينة الهولندية (بولان روباخ) يوم ١٨ مايو، مع الوزير الهولندي (أيه. أدريانس) واثنين من موظفي البنك الهولنديين. كان مقرراً أن أغادر السفينة في السويس وتواصل بقية المجموعة إلى هولندا وإنجلترا. في مساء يوم مغادرتنا زرت السير أندرو ريان، الوزير المفوض البريطاني، لكي أودعه. تحدثنا عن كل شيء تحت الشمس العربية، ولكن فقط عندما وقفت لأستأذن للانصراف قلتُ له: «أعتقد أنك قد سمعت بأن الأمريكيين قد حصلوا على الامتياز». لقد صُعِقَ من الدهشة واسود وجهه بالغضب وخيبة الأمل. لقد كان واثقاً بأن تأثيره من وراء الكواليس، الذي لا يعيقه شيء سوف يقلبُ الموازين لصالح المنافس البريطاني. ولكن ذلك لم يتحقق: فهو حتى لم يكن مقدراً المسألة الأساسية التى كانت قيد الرهان، وهي حجم القرض الأولي، الذي كانت حكومة ابن سعود في حاجة عاجلة له. كان وداعنا الأخير متوتراً نوعاً ما، رغم أننا كنا نحافظ دائماً على علاقات ودية بغض النظر عن الفجوة الواسعة بين آرائنا السياسية و آرائنا وطموحاتنا الأخرى.

لقد كان حقّاً آخر (تُرجُمان) نشأ في مدرسة الهيمنة الغربية التقليدية في العالم الشرقي، بينما كنتُ بالتأكيد أحد المناصرين الأوائل للانعتاق الشرقي من كل أنواع السيطرة الأجنبية. وفي تلك الأيام، منذ خمس وعشرين سنة مضت

حيث أكتب الآن، كان كلانا على اتصال مع رجل كانت سياسته قائمة على مرتكزين: الحفاظ على علاقة صداقة مع بريطانيا في الأحوال المعتدلة أو السيئة والدفاع الصَّلب العنيد عن استقلال مُلكه الخاص. كان ذلك الرجل هو ابن سعود. ربما اعتقد ريان، ومن الواضح أنه فعل، إن حبه لبريطانيا سوف يجعله غافلاً عن سحر الآخرين، ولكنه لم يُدرك تماماً أن الحب الحقيقي يجب أن يكون تبادليّاً. وبالرغم من ذلك، فخلال كل حياته العملية عانى ابن سعود بشكل أو بآخر صدود البريطانيين الذين سعى لصداقتهم بشكل مُستمر. لقد أظهرت بريطانيا على الدوام محاباتها لقضية الأشراف بالنسبة للملك حسين في الحجاز، وبالنسبة للدولتين الشريفيتين التي أنشأتهما على طول الحدود الشمالية لمملكة ابن سعود، كما أنها كانت تنحاز إلى جميع الإمارات الصغيرة لساحل الخليج في بعض النزاعات التي كانت تنشب من حين لآخر مع ابن سعود. علاوة على ذلك فقد دخلت الحكومة البريطانية في معاهدة مع الحكومة العثمانية، بعد إنهاء ابن سعود للاحتلال العثماني للأحساء في عام ١٩١٣م، وذلك للحد من نطاق سلطة الأخير في المناطق الجنوبية للجزيرة العربية؛ ولقد دخلت في صراع طويل في هذا الوقت بعينه (عام ١٩٢٢م وصاعداً) مع ابن سعود حول مسألة حدوده الجنوبية، مع شبح البُريمي يَلُوح عبر ضباب الخلافات ليظهر فيما بعد. ثم قامت بعد ذلك باحتلال إقليم العقبة - معان في عام ١٩٢٥م، لتمنع وقوعها في أيدي الوهابيين. في جميع الأحوال، كان للمملكة العربية السعودية، حقيقة أسباب أكثر للنزاع مع بريطانيا عن أي بلد آخر في العالم، ومع ذلك فقد صمدت صداقة ابن سعود تجاه بريطانيا في وجه كل هذه الاختبارات دون أن تهتز. ومع ذلك، أراد ريان أكثر من ذلك من الملك: أراد السيطرة على الموارد الاقتصادية لبلاده، و ابن سعود، على نحو

غريب، مثل طائر سحَرَهُ ثعبان، كان من المعلوم أنه راغبٌ في منح امتياز الأحساء هذا إلى شركة بريطانية، إذا تمكن فقط من الحصول على شيء ملموس في المُقابل. إن ذلك لم يتأتَ، وكان الأمريكان في الساحة مع هبات ذات قيمة تحتاج إليه البلاد لصيانة استقرارها. بعد أكثر من عشرين سنة لاحقاً، كان الأمير عبدالله شقيق الملك يروي في حضوري، القصة لمجموعة من الزوار السوريّين واللبنانيين، الذين كانوا قد تناولوا الطعام معه، حيث قال: «حتى في المراحل الأخيرة من النقاش حول الامتياز كان الملك حريصاً لمنحه إلى شركة بريطانية؛ ولكن معظمنا كان مع قبول أفضل الشروط التي يُمكن الحصول عليها. وفي النهاية كانت المصالح العامة لدولته هي التي أقنعت الملك ليغيّرَ رأيه ويمنح الامتياز للأمريكان».

لنعود ثانية إلى المجرى الرئيس للرواية: غادرت جدة يوم ١٨ مايو ١٩٣٣م، ولاحقاً في القاهرة، وجدت رسالة من هاملتون قد سبقتني إلى هناك، مؤرخة يوم مغادرتي. كانت محتوياتها مفرحةٌ للغاية، حيث كتب: «بعد مغادرتك هذا الصباح قمتُ بفك شفرة برقية طويلة من (سان فرانسيسكو). باختصار، منحتني الشركة الصلاحية التي طلبتها للدفع، ليس القرض الأولي بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه من الذهب فحسب، بل أيضاً مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه كإيجار عن السنة الأولى، ٣٥,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهباً ذلك مجمل المبلغ. فيما يتعلق بالدفعات الأخرى ـ على أي حال ـ فإنني مفوضٌ بالدفع على أساس خمسة دولارات لجنيه الذهب. إذا ما حدث وتمت إعادة تأسيس الدولار على الأساس السابق بالنسبة للذهب. فإن الحكومة سوف تجني فائدة والشركة سوف تخسر، مقارنة بالأساس التعاقدي الحالي لجنيه الذهب.

لقد أرسلتُ هذه المعلومات إلى عبدالله السليمان. وأخبرته أيضاً بأن الشركة راضيةٌ بعمل الاستقطاعات سداداً للقروض والمقُدم من ٥٠ في المئة فقط من الريع المستحق للحكومة.» أنهى رسالته بملاحظة شخصية «أعتقد بأنك تتفق مع فهمي بأن اتفاقيتنا بالنسبة إلى بدل أتعابك تنتهي بنهاية شهر يونيو. كذلك إذا نجحنا فى الحصول على الامتياز، فأعتقد بأن أتعابك المتبقية ستودع في حسابك في البنك»، بعد ذلك جاءت برقية من هاملتون مؤرخة في ٢٩ مايو ١٩٣٣م تقول: «تم التوقيع على الامتياز اليوم. توقع وصولي إلى مصر الأسبوع القادم» فأبرقت له مقدماً التهاني.

في شهر يوليو ١٩٣٣م تسلمت رسالة مورخة في يوم ١١ من الشهر، من السيد لومباردي تنص على الآتي: «في يوم ٥ يوليو أقر مجلس إدارتنا العقد الذي يُغطي شرق المملكة العربية السعودية، ولقد تم إعلامي بأن هذا العقد قد أقرته حكومة المملكة العربية السعودية وسيتم نشره خلال الأيام القليلة القادمة. إن هذا يوصلنا إلى النهاية الناجحة للمرحلة لأولى من مراحل مشروعنا في العربية السعودية؛ وإنني أنتهزُ هذه الفرصة للتعبيرعن شكر زملائي وشكري لك للمساعدة القيمة التي قدمتها لنا في المفاوضة على هذا العقد وإبرامه. إنني لآسف لعدم تمكُني من التعرف عليك عندما كنتُ في أوربا وآسيا الصغرى، ولكن ظروفاً اضطرارية أخرى حالت دون ذهابي إلى جدة. إننى آمل أن أجد هذا الشرف في وقت ما في المستقبل». لقد قدرتُ هذا النوع من المجاملة، في ضوء حقيقة أنه لابد أن علمَ بانتقاداتي لموقفه أثناء مرحلة مبكرة للمفاوضات. إن سفر هولمز من جدة ربما أسهم في إعادة تقييمه للموقف، وعلى الأقل حسب علمي، لم يكن هناك دليل لمعارضته للترتيبات التي اقترحتها، والتي شكلت الأساس للعرض النهائي للشركة. في هذا الصدد، كتب لي السيد لوميس في

٢٢ يونيو مستفسراً بأسئلة محددة عن حدود الامتياز، فأنهى رسالته بالجملة التالية: «إنني مَدين لك بشكل كبير للرسالة المهمة والمفيدة التي كتبتها لي في شهر أبريل». لقد كان لي شرف تناول طعام الغداء معه في ٢٨يوليو، عندما كان في لندن مرة أخرى.

وقع الملك المرسوم الملكي رقم (١١٣٥) (المانح لامتياز التنقيب عن البترول)، في السابع من يوليو وتم نشره فى ملحق لصحيفة مكة (الرسمية)، أم القرى، في اليوم العاشر، بينما ظهر نص الامتيازات (ببعض الأخطاء والإسقاطات) في الصحيفة نفسها بتاريخ الرابع عشر من يوليو. و كان نص المرسوم الملكي كالتالي:

نحن عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل فيصل آل سعود، ملك المملكة العربية السعودية بعد الاعتماد على الله تعالى وبعد الاطلاع على الاتفاقية الموقع عليها في جِدة في اليوم الرابع من شهر صفر عام ألف وثلاثمائة واثنين وخمسين للهجرة بين وزير ماليتنا و بين المستر إل. إن. هاملتون ممثل شركة زيت ستاندارد في ولاية كاليفورنيا الأمريكية. وبناءً على موافقة مجلس الوكلاء أمرنا بما هو آت:

المادة الأولى: يرخص لشركة زيت ستاندارد في ولاية كاليفورنيا الأمريكية (ستندرد أويل كومباني أوف كاليفورنيا) باستثمار البترول ومستخرجاته في القسم الشرقي من مِملكتنا العربية السعودية ضمن الحدود وبمقتضى الشروط والأحكام الواردة في الاتفاقية الموقع عليها بين وزير ماليتنا وبين مُمثل الشركة المذكورة في جدة في اليوم الرابع من شهر صفر عام ألف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية.

المادة الثانية: نصادق على الاتفاقية المشار إليها أعلاه والملحقة بمرسومنا هذا، ونأمر بوضعها موضِع التنفيذ اعتباراً من تاريخ نشرها.

المادة الثالثة: نصادق أيضاً على الاتفاقية الخاصة والملحقة بالاتفاقية الأصلية، ونأمرُ بإنفاذها.

المادة الرابعة:- على وزير ماليتنا تنفيذ أحكام هذا المرسوم.

صدر في قصرنا بالرياض في هذا اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الأول عام ألف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية الموافق ٧ يوليو ١٩٣٣م.

عبدالعزيز

بأمر جلالة الملك

نائب جلالته - فيصل

بناءً على طلب هاملتون - الموجود الآن في لندن - الذي قمت له سابقاً بمراجعة الترجمة العربية للنص الإنجليزي الأصلي للاتفاقية الموقعة منه ومن وزير المالية، قمت الآن بعمل ترجمة للنص، كما نُشر في صحيفة أم القرى، بدلاً لترجمة ضعيفة للنص قام بها المدعو أحمد فخري، مترجم في الإدارة المالية، و تم إرسالها له مع نُسخ من النص العربي. وعند استلام هاملتون لها. كتب ما يأتي: «لقد دهشت لأتلقي رسالتك بالأمس مُرسلاً ترجمة جديدة كاملة للمنشور الرسمي لامتيازنا في المملكة العربية السعودية. حسبما أعرف، أنك من المفترَض أن تكون في إجازة. ولكن بالنظر إلى الحجم الذي أرسلته، أخشى أن تكون قد عملت لعدة ساعات عليه. أكره أن أرتاب في كلمتك، ولكن هناك ثمة سؤال يجول في خاطري هو عما إذا كان السيد فيلبي مسروراً

للغاية لتمارين الطباعة التي يقوم بها هكذا. على أي حال لك جزيل الشكر على الترجمة، التي سوف أرسلها إلى سان فرانسيسكو».

إن علاقتي بالشركة الآن قد وصلت بالطبع إلى نهايتها، ولكن هاملتون كان قد اقترح لشركته بأنه بالنظر إلى إمكان بروز مصاعب في المراحل الأولى للمشروع، فإن خدماتي ستكون مفيدة لمندوبيها في المملكة العربية السعودية، وخاصة في الأمور المتعلقة بالاتصالات مع الحكومة السعودية. لقد أوصى إذاً بإعادة ارتباطي معهم على أساس من بدل أتعاب، وكانت نتيجة الأمر عرضاً من الشركة للخدمة المستمرة لصالحها، مع بدل أتعاب مقداره ١٠٠٠ جنيه إسترليني في السنة.

قبلتُ بدون تردد، واستطعتُ بذلك أن أراقب التطورات عن كثب، دون أن يكون لديّ أية واجبات مُضنية لأقوم بها، إلى أن انتهت هذه الترتيبات مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، وما تبع ذلك من تقليص لعمليات الشركة في العربية السعودية. في كتابتي لهاملتون عند استلامي لاقتراحه بهذا الشأن قلت: «أود أن أقدم خالص شكري لك ولأصدقائك في سان فرانسيسكو للترتيبات المقترحة في رسائلك. في قبولي له مع الامتنان للتقدير الذي كنت قد أظهرته لي دائماً، لا يسعني إلا أن آمل بأن يكون في استطاعتك إعطائي عملاً كافياً ليُمكنني من اعتبار نفسي - على الأقل - عضواً في فريقك وليس مجرد مُسافر على الدرجة الأولى!».

هذه هي النهاية لقصتي عمليّاً، حيث إنه ليس جزءاً من هدف هذا الكتاب أن أسرد القصة المدهشة لتطور مشروع الأحساء: الذي تم أولاً تحت إدارة

(شركة كاليفورنيا - أريبين إستاندرد اويل كومباني)، التي استلمت العمليات من (شركة إستاندارد أويل أوف كاليفورنيا)، ثم لاحقاً بأيدي (شركةأريبين - أميريكان أويل كمباني) (أرامكو) اختصاراً التي لا تزال قائمة على تشغيل المشروع(*). ففي يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٣٣م هبط كل من السيد آر. بي (بيرت) ميللر والسيد إس. بي (كروغ) هنري وهما من طلائع الجيولوجيين في كاليفورنيا، على الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية. ومعهم كان السيد توتشل الذي قاد سيارته عبر المملكة من جدة وقابلهم في البحرين. بدأ العمل في الحال من جانب الجيولوجيّن، وفي يوم ٣٠ أبريل ١٩٣٥م بدأ الحفر لأول بئر في الظهران ضمن أراضي الدمام. وبعد مضي سنة وصل العمق إلى ٣٢٠٠ قدم، مع دلالة للغاز، وبئر ثانية وصلت إلى عمق ١٧٠٠ قدم. بحلول ١٧ فبراير ١٩٣٨م أظهر اختبار الإنتاج في بئر رقم (١) قدرة إنتاج لـ٨٢ برميلاً (١١ طن بالتقريب) من النفط يومياً، بينما وصلت البئر رقم ٧ إلى عمق ٤٥٨٤ قدماً مع تدفق قوي للغاز وظهور مقدار ضئيل من النفط فوق تسعين قدماً من الطين. ومع ذلك كان هذا بمثابة البشير لكل الذي لحق، ففي ١٢ مارس كان الحقل ينتج بمعدل ٥٨٣٢ برميلاً (حوالى ٩٠٠طن) في اليوم. إنه لمن المثير للاهتمام ملاحظة أن الناتج اليومي لحقل البحرين، الذي بدأ التشغيل في عام ١٩٣٢م، كان قد بلغ ٣٤٢٠ طنّاً في اليوم خلال الشهرين الأولين لعام ١٩٣٨م، عندما كانت المملكة العربية السعودية لا تزال غير معتبرة وسط الدول المنتجة للنفط في العالم. كانت البحرين قد صُنفت في المرتبة الرابعة عشرة وسط ٢٦ قطراً منتجة للنفط آنذاك، بمعدل إنتاج سنوي قدره مليون طن في

(*) صدر الأمر الملكي في ٨ نوفمبر ١٩٨٨م بإنشاء أرامكو السعودية لتولي أعمال شركة أرامكو بنهاية مدة الامتياز وفق العقد.

السنة (١٩٣٧م). لقد حافظت البئر رقم ٧ على وضعها الأصلي، وكانت فقط تحتاج إلى بئر منتجة أخرى للمقارنة لتحديد وضع هذا الحقل بالذات. وبحلول أوائل شهر يوليو وصلت بئر أخرى عميقة في منطقة الدمام مرحلة مُشجعة لآمال كبيرة، بينما ثالثة (ورابعة؟) كانت تحت إجراءات الحفر. وبحلول أكتوبر تحققت هذه الآمال؛ وتم نشر اكتشاف النفط بكميات تجارية بصورة رسمية. وفي ١٦ أكتوبر ١٩٣٨م، حضر كل من السيد دبليو. جيه. لينهان والسيد دبليو. اتش. هوغ من مكتب الشركة المؤسس في جدة إلى الرياض ليعلنا الخبر المهم جداً للملك شخصياً. وكان هناك ابتهاج عظيم في البلاد، وخاصة في الدوائر الحكومية لتوقع دفعة مبكرة لمبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي ذهباً مقدماً على حساب الريع، وفق ما هو منصوص عليه في الاتفاقية. في ذلك الحين كان النفط قد تم إرساله للبحرين للتصفية بمعدل ٧٠٠ طن يومياً؛ وقد تم تحديد اليوم الأول من مايو عام ١٩٣٩م لأول شحنة من النفط من رأس تنورة في ناقلة بترول أمريكية. لقد عُمل الكثير من أجل تلك المناسبة، وقد شرف الملك في حينه الاحتفال الذي شهده عدد ضخم من المرافقين من المسؤولين السعوديين والأعيان. ولم أكن ضمن الحضور حيث كنتُ في لندن (مُراقباً) لمداولات مؤتمر فلسطين بناءً على طلب الملك.

بدا أن المملكة العربية السعودية مقبلة على فترة طويلة من الازدهار التي لم يسبق لها مثيل، رغم أن الآمال أصيبت بآفة مؤقتة باندلاع الحرب العالمية الثانية. في ذلك الحين كان الإنتاج ينسابُ بمعدل ٢٠٠٠ طن يومياً، وعند ذلك الرقم تم تجميد الإنتاج «لفترة الحرب» عند ذلك المعدل نتيجة لحظر فرضه الحلفاء لمصالحهم العسكرية. ولكن في عام ١٩٤٤م ـ على أي حال ـ تم رفع الحظر؛

وسار الإنتاج الى الأمام في قفزات ووثبات: حتى، وصل اليوم (١٩٥٨م)، إلى إجمالي ضخم قدره مليون برميل في اليوم (حوالي ٣٠,٠٠٠ طن)، بينما جَنَتْ خزينة المملكة العربية السعودية حوالي ١٠٠ مليون جنيه إسترليني في السنة من عمليات أرامكو. مَنْ ياتُرى كان يتخيل فى أروع أحلامه بهكذا ذروة للدراما التي رُفع الستار عنها فقط قبل خمسة وعشرين عاماً مضت، عندما كان هاملتون ولونغريك والحكومة يُساومون ويُماحكون حول حفنة آلاف من الجنيهات الذهبية كسعر «الشيء لم يرونه».

تمكنتُ من القيام بزيارة للظهران وما جاورها خلال عشرة الأيام الأخيرة من شهر أغسطس عام ١٩٣٨م، عندما كانت البئر رقم ٧ تضخ بصورة تدعو للسرور، بالرغم من أن الشحنة الأولى إلى البحرين لم تكن قد تمت بعد. لقد تحققت فعليّاً في ٥ سبتمبر، بينما البئر رقم ٢ لم تكن قد أنتجت بعد، رغم أن الحفر في الجوار كان قد وصل إلى عمق ٤٠٠٠ قدم. كان عليهم الحفر إلى عمق ٤٦٥٠ قدماً قبل أن يتم العثور على النفط، الذي انساب بمعدل ٢٢١٦ برميلاً في اليوم (٢٩٠ طنّاً). كانت الشركة عندئذ قد بلغت أول أهدافها، وكان عليها أن تطمئن بأن كل شيء يسيرُ بصورة حسنةً قبل أن يتم القيام بالإعلان الرسمي بعد شهر لاحقاً. أبرقت بتهنئتي إلى هاملتون في لندن؛ وكتب في ٩ نوفمبر، قائلاً: «لا حاجة للقول إنني سعيد لنتيجة نشاطات الشركة العربية. أعتقد بأنه يُمكننا الآن أن نتطلع إلى تنمية راسخة ومنتظمة، والتي سوف تكون ذا فائدة للبلاد وبالمثل للشركة وعندما أسترجع ذكريات لقاءاتنا المبكرة في جدة، أصبح أكثر سعادة بأن الشركة قد وصلت إلى المرحلة التي تقوم فيها بالإعلان عن وجود النفط بكميّات تجارية. إن الدور الذي قمت به في هذا الشأن من وجهة نظر كلاً من الحكومة والشركة لابد أنه جلب لك بعضاً من الرضى حسب اعتقادي».

وفي رد على رسالة لاحقة منه حول موضوع مطالبي الخاصة المستحقة على الشركة (بالنظر إلى الإعلان عن اكتشاف النفط بكميات تجارية)، وافقتُ على الترتيبات التي اقترحها، في حين أضفتُ: «أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر لك عن خالص شكري على الطريقة السَّخية للغاية التي تعاملت بها شركتكم معي منذ الوهلة الأولى للمشروع والذي أضحى ناجحاً بكل المقاييس. أعرف أنك لابد مسرور جداً بالنجاح في الظهران، و أؤكد لك أن بهجتي لا تقلُ عنك. إنني فخور لارتباطي بالبداية الصغيرة لمشروع عملاق، والذي سوف يكون لمستقبله أهمية كبيرة للعالم أجمع. ولا يسعني إلا أن آمل في أن أكون قادراً على المساعدة بصورة أكبر لكم جميعاً، وإن لم تَسنَح لي الفُرَص فإنني أؤكد لكم أمنياتي الطيبة ونيتي الخالصة، وإعجابي بالمهارة والتماسك الصَلب لشركتكم، والعمل المثير للإعجاب الذي قامت به مجموعتكم في هذا المجال... أتساءلُ عمَّا إذا كنت ستتمكن من حضور الاحتفال (اليوم الأول من مايو في رأس تنورة)... في رأيي، أن الاحتفال لن يكتمل إذا لم يكن الرجل الذي ضرب الضربة الأولى للنفط في الجزيرة العربية حاضراً ليراه متدفقاً ليَصُب في المحيط!» لقد أتى ارتباطي الرسمي مع الشركة إلى نهايته في منتصف عام ١٩٤٠م؛ ولكن منذ ذلك الحين كنتُ أرقبُ بتعاطف وإعجاب مصاعبها وانتصاراتها.

إنها لم تصبح من أولى الشركات المنتجة للنفط في العالم فحسب، بل أيضاً مؤسسة خيّرة ذات أبعاد باهرة، التي يُدين لها شعب المملكة العربية السعودية بقَدر فائق من الامتنان. ففي مجال التعليم، والصحة، والإسكان، والإمداد المائي، والزراعة والصناعة، والتجارة، وفي عدد لا يُحصى من المجالات كانت الشركة مصدر إلهام للبلاد، وقدمت نموذجاً بنى عليه العرب بإرادتهم مستوى عيش غير مسبوق في سجلات تاريخ عرب الصحراء. وأن هذا المستوى المعيشي ليس بأي حال من الأحوال مقصوراً كما يفترض الكثيرون ـ على الطبقات العليا

والمتوسطة. إذ انهمرت شعوب من البلدان الحدودية، وبشكل خاص من(اليَمنَ والهلال الخصيب إلى البلاد بحثاً عن العمل والأجور المرتفعة). وحتى البدو لم يحتقروا الفرص المربحة التي يقدمها العمل في المناطق الصناعية الجديدة: إن النفط، الذي صَبَغ مساحات الصحراء بالعديد من المُدن والقرى قد ترك آثاره على أهل الصحراء وطرق حياتهم أيضاً. إذ لم يَعُدْ السكان متجانسين؛ ولم يَعُدْ السوري أو المصري الذي يلبس بنطالاً ظاهرة شاذة فى بلاد كان لا يضحى فيها المرء آمناً إلا بالزي العربي، قبل ثلاثين عاماً فقط.

ولكن أغرب مظاهر هذه السلسلة من الأحداث - ربما - هي عدم اعتقاد ابن سعود، رغم أن تجربة مشروع هولمز كانت وراء ذلك، بوجود النفط في بلاده. لقد كانت الضغوط المالية وحدها هي التي اضطرته ليتفاوض معَ أولئك الذين فاوضوه، على أمل استخلاص أعلى سعر ممكن بالذهب من المنافسة الناتجة لمجرد الحصول على الميزة العقيمة للتجربة على رمال الصحراء.

علاوة على ذلك كان هناك شيء آخر هو في حاجة ماسة له؛ وكان يعلم تماماً بأن المهارة الأجنبية فقط هي القادرة على إخراجه إلى سَطح أرضه وهو الماء الذي كان يوجد بعيداً في أعماق باطنها. وهكذا فقد تم حث الجيولوجيين للبحث عن المياه كما يبحثون عن النِّفط؛ وخلال هذه السنة ذاتها (١٩٣٨م) تحقق أول اكتشاف للأخير، حيث تم حفر بئرين ارتوازيتين بواسطة العاملين في شركة أرامكو: إحداهما فى سَهْل جدة، التي كان قد وصل مستوى الحفر بنهاية شهر مارس إلى عمق ٥٣٠ قدماً لتجد فقط طبقات ملحية، وتم هجرها في نهاية الأمر؛ والأخرى عند الرياض بالقرب من وادي الباطن، حيث كانت الشركة قد أرسلت حفاراً جديداً للحفر أكثر من عمق ٤٠٠ قدم تم الوصول إليها من خلال حفار قديم بدون نتيجة. هذا الحفر قد تم تعميقه إلى ٧٠٠ قدم أو أكثر،

ولكن بلا جدوى، وقد تم هجرها أيضاً. وفي سنوات لاحقة تم حفر الآبار الارتوازية العميقة مع نتائج ممتازة في عدد من الأماكن غير المحتملة في القفار، لتشكل نواة لتمركز البدو التي تحولت بالتدريج إلى مستوطنات استقرار. ولكن في الوقت الحاضر، كان النِّفط هو مثار اهتمام الشركة (وحقّاً بالنسبة للحكومة)، ولقد كان النفط هو الذي وجد بكميات تزدادُ على الدوام.

«طلبَ ماءً، فأعطته لبناً؛

في قصعة العظماء قدَّمت زبدة»

نشيد دبورة، سفر القضاة: الإصحاح الخامس: فقرة ٢٥.



الكشاف

كشاف الأماكن والمواضع والأودية والجبال وغيرها

- أ -

- ر -

- س -

- ش -

- ص -

- ط -

- ظ -

- ع -

- ف -

- ق -

* * *

كشاف الأعلام والأسماء

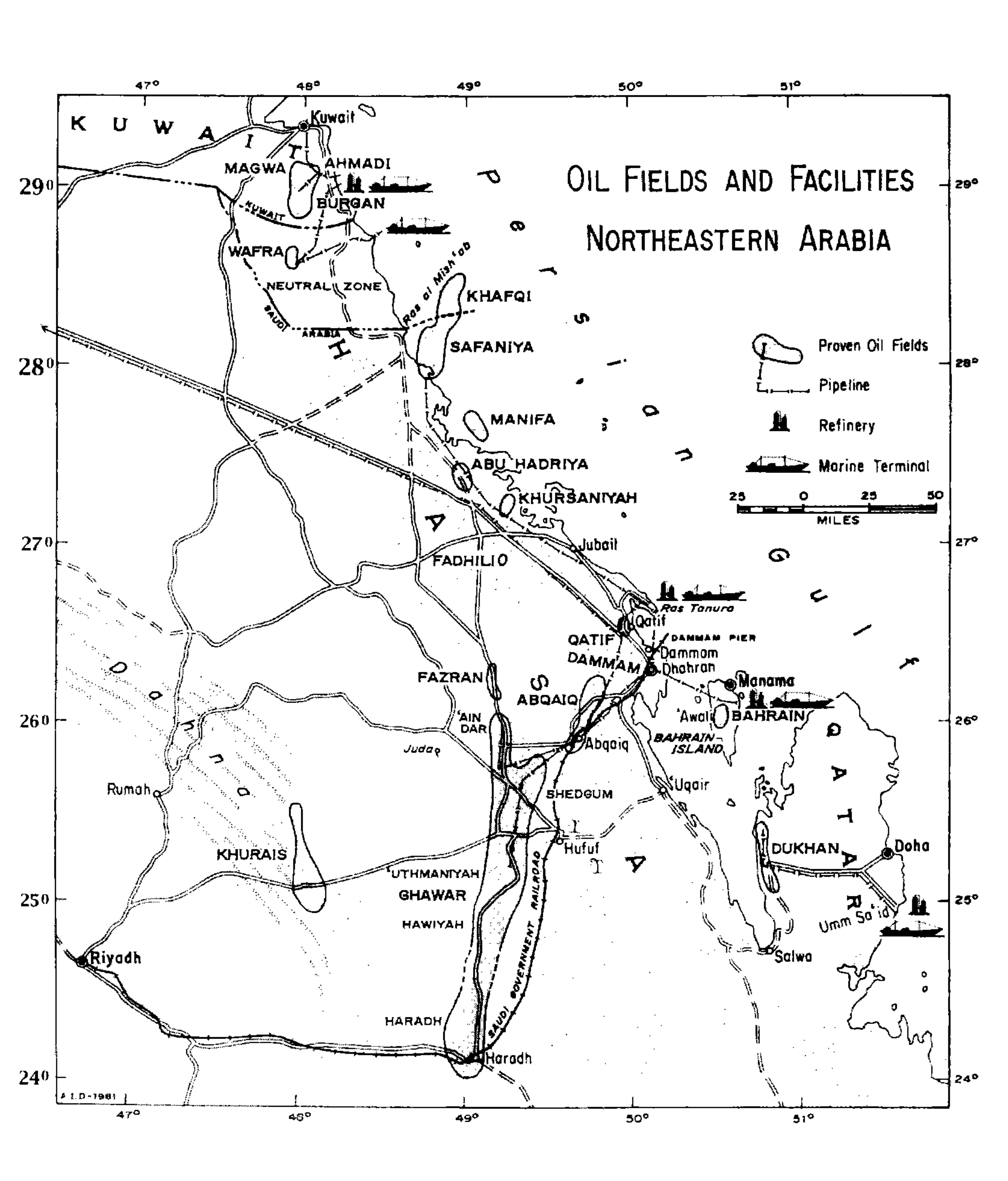
- أ -

- ت -

- ج -

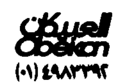
- و -

- ي -



حقول النفط ومنشآتها في شمال شرق الجزيرة العربية

فهرس المحتويات


العبيكان
Obeikan
(٠١) ٤٩٨٣٣٩٢